الإسلاميون ..سؤال الدولة
وأسئلة الحكم
تأليف صابر النفزاوي

الإسلاميّون..سؤال الدولة وأسئلة الحكم

تأليف

صابر النفزاوي

تصدير:

على الأقل في الجاهليّة كانوا يصنعون أصنامهم بأنفسهم أمّا اليوم فيصنعون لنا أصنامَنا!

صابر النفزاوي

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

دهمتني فكرة هذا الكتاب وأنا أشهد صعود الإسلاميين المهيب وسقوطهم السريع، هاجمتني قضايا العمل الحركي الإسلامي بتعقيداته والتباساته، فلم أجد بُدّا من الانصياع لتلك الأسئلة المركّبة المُربكة التي أثارتها تجربة الحكم وعبرة السقوط، ارتأيْت أن أتحمّل مسؤوليتي بصفتي مسلما وأُدلي بدلوي في شؤون المسلمين في إطار واجب المناصحة وفريضة المكاشفة، في لحظة تاريخية فارقة تستلزم تحشيد الطاقات والأفكار وتعبئة المسلمين عامّتهم قبل خاصتهم من أجل وضع الاستراتيجيات الكفيلة بدفع الأمة إلى مكانها الطبيعي..في مقدّمة الأمم لأنّ قدَرها أن تكون خير أمّة أخرجت للناس، قدَر يدعونا إلى تجاهل مقولة "فشل الإسلام السياسي"التي طفق المُغرضون يُطلقونها بعد ما اعتبروه إخفاقا ذريعا للإخوان المسلمين في مصر وتعثّر "النهضة" في تونس، إذ علينا عدم الانشغال بالرد على هؤلاء والانجرار إلى معارك هامشيّة تستنزف الفكر والجهد حول قضيّة محسومة عقلا ودينا، فحتى لو سلّمنا جدلا بفشل بعض الحركات الإسلامية هنا أو هناك فذلك لا يعني فشل المشروع السياسي الإسلامي برمّته، لأنّ الإخفاقات التي تلحق بالتجارب الإنسانية هي مراكمة للخبرات تساعد أو تدفع إلى مراجعة المكتسبات وبالتالي هي عامل من عوامل القوة التي تعزّز في المستقبل فرص الصعود لا السقوط، ثمّ إنّ الحديث عن فشل الإسلام السياسي هو في حقيقته حديث عن فشل الإسلام نفسه، ليس لأنّ الحركات الإسلامية متماهية مع الإسلام أو أنّها تحتكر تمثيل الإسلام بل لأنّها تحمل -من حيث الشكل- مشروع الإسلام الحضاري"وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ"1 ..

بل إننا نعضد الطرح الذي يتحدّث عن "فشل" التيارات الليبرالية نفسها نظرا لما أبدته من تململ حيال مُخرجات صناديق الاقتراع سواء في القاهرة أو في تونس، على كل حال نرى أنّ مجرّد طرح سؤال: لماذا فشل الإسلام السياسي؟ !! .. يستجمع شروط المكيدة والدسيسة السياسية يُراد من ورائها بثّ اليأس في عامة المسلمين واستنزاف الإسلاميين عبر استدراجهم إلى مواجهات فكرية جانبية ..

وربّما لا يعرف البعض أنّ [«إسلاميّ»] هو مصطلح قديم صكّه "أبو الحسن الأشعري"(ت324ه/936م) وأراد به "متأسلم"أو"متزندق"[2]،فكأنّ هذا التوصيف أعار مفهومه (معناه) لمصطلح «علماني» وأفرغ فيه حمولته الدلاليّة السلبية!

ولعلّ أوّل جهد إصلاحي على الإسلاميين أن يقوموا به هو إجراء فصل منهجيّ بين جزءيْ سؤال النهضة "الأرسلاني"3:

-لماذا تأخّر المسلمون !؟ ..

-لماذا تقدّم غيرهم !؟..

فقد ورّثونا طرحا مخطئا [أوْ خاطئا] لتلك"المشكلة الحضارية" عبر الجمع بين شقّيْها السالب والموجب في تركيب واحد، إذ عوّدنا من تتلمذنا على أيديهم على عرض الإشكال على هذه الشاكلة:"لماذا تخلّف

1- يوسف -21-.

[2]- وذلك في كتابه الشهير "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين".

3- نسبةً إلى المفكّر اللبناني شكيب أرسلان [ت 1946] الذي تُنسب إليه الصياغة المعروفة لسؤال النهضة: لماذا تأخّر المسمون (الشرق) وتقدم غيرهم (الغرب)؟ ! ..

الشرق وتقدّم الغرب؟، وهذا الطرح يحمل قدْرا غير قليل من الخطورة لأنّه يُغري بتقديم إجابة جاهزة من قبيل:"تخلّفنا لأنّنا مسلمون وتقدّموا لأنّهم غير مسلمين ..!!"

فكلّ سؤال يجب أن نجيب عنه بمعزل عن الآخر..

تأخّر المسلمون لأنّهم ابتعدوا عن أحكام الإسلام وقيمه العظيمة وتقدّم الآخرون للسبب نفسه [تقريبا] ، غير أنّ الفرق بين الحالتيْن يكمن في العبرة والغاية والمقصد من وراء المنع أوْ العطاء، فالمسلمون يحصدون ما زرعت أياديهم الآثمة وقلوبهم اللاهية،فيما ابتُليَ غيرهم بسعة الرزق ليغتروا بكفرهم ويستمرّوا في غيّهم وليفتنوا بما هم عليه من خير أهلَ الإسلام من ضعاف الإيمان ،سنعود إلى نقطة البحث هذه في مستوى لاحق من الكتاب..

لم يلق مصطلح "الإسلام السياسي"منذ ظهوره منتصف القرن العشرين هوى في نفوس "الإسلاميين" حيث قابلوه بالكثير من التوجّس والريبة،ورغم أنّ الغموض يلفّ هُويّة مبتدع هذا المصطلح فإنّ معظم التيارات الإسلامية انطلقت من مصادرة مفادها أنّ "الإسلام السياسي هو مصطلح بثّه العلمانيّون لغاية في نفوسهم،وهذه المقدّمة في تقديرنا خاطئة وأدّت وتؤدّي إلى نتائج خاطئة،فيكفي أن تقع عين الباحث على مرجع يشير إلى سند إسلامي حتى يقع التلبيس وتوفير الذريعة لتبرير المتن أي المصطلح الإشكالي ،وهو ما كان فقد التقط الملتقطون حديث المفكر المصري محمد عمارة في كتابه " الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي "عن محمد رشيد رضا4 كأول من تحدّث عن "إسلام سياسي"عانيا به الحكومات الإسلامية في البلاد الإسلامية-هامش-وبما أنّه لا أحد من المنصفين يمكنه القول إنّ رضا يريد بالإسلام شرا فإنّ شرعنة المصطلح الذي أتى به أضحت من المفكر فيه إسلامويا..
ولما كان ذلك كذلك فإنّ الواجب أن نتحدّث عن "الإسلام السياسي"بما هو مصطلح "عالماني"حتى يكون تعاطينا معه موضوعيا يناقش أصل المشكلة لا شكلها ..متنها لا سندها..جوهرها لا قشرتها.
مزلق آخر يجب التنبّه إليه في تعاطينا مع المصطلح..إذ علينا التمييز بين بُعديْ الإسلام السياسي الاصطلاحي والمفهومي أي بمعنى آخر علينا التفريق بين الدال والمدلول؛ فإن كان رفض الدال مطلوبا فإنّه لا جدوى من إنكار المدلول لأنه واقع متعيّن علينا أن أن نقبله تجاوزا حتى تتيسّر لنا مساءلته معرفيا، وهذا ما يدفعنا إلى القول إنّ ما دأب عليه الإسلاميون طوال عقود من رفض لمصطلح "الإسلام السياسي"يبدو عبثيا تماما فكما يقال كيف ننكر وجود الفطيرة ونحن نأكلها؟ !..غير أنّ ذلك لا يشرّع بأي حال من الأحوال للقبول بفكرة وجود "إسلام سياسي"فغنيّ عن البيان أنّ الإسلام دين يتّسم بالشمولية والكلية وهذه حقيقة لا مراء فيها..
وأن توصف الحركة الإسلامية المؤمنة بالإسلام نظاما للحكم بأنّها "إسلام أصولي"أو "إسلام سياسي"فإنّ ذلك لا يمكن تنزيله إلا في خانة المؤامرة والدسيسة السياسيّة؛ وحتى لو افترضنا توفّر حسن النية لدى مطلق هذه التسمية فإنّ الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة كما يقول المثل الفرنسيّ ،فالإسلام من يوم أن كان هو دين يتّسم بالشمولية وإلا فكيف نفهم قوله تعالى في محكم تنزيله:" قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "5 فارتباط الدين الإسلامي بحياة الإنسان يجعله بالبداهة مرتبطا بجميع مناشط هذه الحياة بما فيها المنشط السياسي، والسياسة هي من صميم اهتمامات الشريعة الإسلامية التي عبّرت عن هذا الاقتران العضويّ بنصوص قطعية الدلالة قطعيّة الثبوت تشير إلى امتداد الأحكام إلى المعاملات وطرائق سوْس شؤون الرعيّة ووجوب الحكم بما أنزل الله تعالى :

4- الشيخ محمد رشيد رضا:مفكر لبناني توفي عام 1935 م يُعدّ من روّاد ما يُسمّى حركة الإصلاح الإسلامي في بداية القرن العشرين وهو أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده ،من مؤلّفاته "تفسير المنار"الذي أراد فيه استكمال عمل أستاذه عبده إلا أنّه توفّي قبل إتمامه،وقد عُرف رضا بمساعيه الرامية إلى صهر الفروق بين السنة والشيعة بحجّة غياب فروق جوهرية بين المذهبيْن.

5- الأنعام 162 .

آيات قرآنية:

"فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا6"

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا7"

"وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ8"

"وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ9"

"وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ10"

"أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ11"

"وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا12"
"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ13"

أحاديث نبويّة:

_ عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: كيف أنتم إذا وقعت فيكم خمس ؟ وأعوذ بالله أن تكون فيكم أو تدركوها:ما ظهرت الفاحشة في قوم قط

6- النساء 65.

7- النساء 59.

8- المائدة 47 .

9- المائدة 44 .

10- المائدة 45 .

11- البقرة 85 .

12- النساء 61 .

13- البقرة 282.

يعمل بها فيهم علانية ؛ إلا ظهر فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم، وما منع قوم الزكاة ؛ إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا، وما بخس قوم المكيال والميزان؛ إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان، ولا حكم أمراؤهم بغير ما أنزل الله؛ إلا سلط الله عليهم عدوهم فاستنقذوا بعض ما في أيديهم، وما عطلوا كتاب الله وسنة نبيه ؛ إلا جعل الله بأسهم بينهم"14.

_ قال النبي صلى الله عليه وسلم: يا كعب بن عجرة أعاذك الله من إمارة السفهاء قال وما إمارة السفهاء ؟ قال أمراء يكونون بعدي يهدون بغير هداي ويستنون بغير سنتي فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فأولئك ليسوا مني ولست منهم ولا يردون علي حوضي ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فأولئك مني وأنا منهم وسيردون علي الحوض يا كعب بن عجرة الصوم جنة والصدقة تطفئ الخطيئة والصلاة برهان يا كعب بن عجرة الناس غاديان فمبتاع نفسه فمعتقها وبائع نفسه فموبقها "15.

_قال النبي صلى الله عليه وسلم "وما لم تحكم ائمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله إلا جعل الله بأسهم بينهم16"

أما عن أوّل من استخدم مصطلح"الإسلام السياسي"فقد أكّد الأستاذ عطية الويشي أنّه هتلر أثناء لقائه بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني عام 171941، فيما أشار المفكر الإسلامي محمد عمارة إلى محمد رشيد رضا كأول من استعمل المصطلح المثير للجدل مريدا به الحكومات الإسلامية ويعني "الذين يسوسون الأمة في إطار الأمة الإسلامية"18..

ويقول السوداني جعفر شيخ إدريس:

"عبارة - الإسلام السياسي- كأختها "الأصولية" صناعة غربية استوردها مستهلكو قبائح الفكر الغربي إلى بلادنا وفرحوا بها، وجعلوها حيلة يحتالون بها على إنكارهم للدين والصد عنه، فما المقصود بالإسلام السياسي عند الغربيين؟ كان المقصود به أولاً الجماعات الإسلامية التي انتشرت في العالم العربي وفي باكستان والهند وأندونيسيا وماليزيا وغيرها تدعو إلى أن تكون دولهم إسلامية تحكم بما أنزل الله تعالى"19...

كما يقول الدكتور ساجد العبدلي :"هذا المصطلح يحمل تشويها كبيرا للمقاصد الشرعية من العمل السياسي، وقد يعطي إيحاء بأن هناك إسلام سياسي وآخر دعوي وآخر خيري وهكذا، بينما الإسلام واحد ، وهو دين شامل لا يتجزأ لكل مناحي الحياة، ولم يكن المسلمون يفصلون بين العمل السياسي والدعوة في يوم من الأيام ، بل كانت جميعها كلا متكاملا"20..

وقد برع الشيخ يوسف القرضاوي في دحض فكرة عدم قابلية أحكام الشريعة للتنفيذ في كتابه المهم"فقه الدولة في الإسلام"الذي ذاد فيه عن حياض"السياسة الشرعية".

وما يجب أن نراه هو أنّ خطاب "العلمانيّين"يحفل بمغالطات «رجُل القش»، فرغم أنّ معظمهم يتبنّى مصطلح "الإسلام السياسي" للطعن في الجانب السياسي للإسلام إلّا أنّ هناك من يجابه المصطلح بالقول :"ليس هناك إسلام سياسي الإسلام لا علاقة له بالسياسة"،في الحقيقة لا أحد من «الإسلاميين» يتحدّث

14- صححه الالباني

15- نقله ابن حجر العسقلاني في الأمالي المطلقة وصحّحه.

16- حسّنه الألباني.

17- الأستاذ عطية الويشي في كتابه " حوار الحضارات " ص 210.

18- الدكتور محمد عمارة في كتابه " الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي " ص 5 – 6.

19- في مقال له منشور على موقع"شبكة طريق السنة".

20- في حوار أجرته صحيفة الراية القطرية في 24 ماي 2002 مع الدكتور ساجد العبدلي الأمين المساعد للشؤون الإعلامية في الحركة السلفية الكويتية.

عن «الإسلام السياسي» تبنيا واقتناعا بل مسايرةً وتجاوزا، كما لا أحد من «الإسلاميين» يدعو إلى الحكم باسم الله كما يدّعون ، ثالثة الأثافي الزعم بأنّ الإسلاميين "يختزلون" تطبيق الشريعة في الحدود أو في الجانب العقابي فقط وهذا ليس صحيحا بالنسبة إلى الكثرة الكاثرة من الإسلاميين وإن أعرب عن تبنيها طرف إسلامي ما في ظرف ما فذلك لا يكفي للخلوص إلى تلك النتيجة المتحاملة على الحركات الإسلاميّة برمّتها.

وغنيّ عن البيان أنّ غياب المرجعيّة المتعالية يُغذّي البراغماتيّة السياسيّة ويعزّز سيولة المواقف والسياسات، لذلك نجازف بالقول إنّ جميع الأحزاب "العلمانية" المتصدّرة للمشهد السياسي العربي و"الإسلامي" هي إمّا أحزاب "وظيفيّة" أو "شبه وظيفية" أي إنّها تستمدّ وجودها أو قوّتها من الخارج، غياب سؤال السماء تقابله بالضّرورة أسئلة الجدوى والنجاعة ..

يهمّنا في نهاية هذه المقدّمة أن نقول إنّ هذا الكتاب محاولة ومغامرة؛ محاولة لتقريب "التفكير السياسيّ الإسلامي" من مناطق معتّمة من "السياق العلماني العام" إلى سطح "التفكير السياسي الإسلامي" دون انشداد هوَوي أجوف ومغامرة لتقديم تصوّر تأسيسيّ لمسارات تفكير جديد(ة) تلائم إكراهات"زمن الاستضعاف"دون أن تضع الثابت الشرعي" بين قوسيْن.

صابر النفزاوي

في 10 – 08- 2018

توطئة

يوم الثالث من آذار/مارس 1924 الموافق ليوم ٢٧ رجب ١٣٤٢ ه وبعد أسابيع من إعلان قيام الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال (الملقّب زورا وبهتانا ب"اتاتورك":أبو الأتراك) تمّ إلغاء نظام الخلافة التي وحّدت الأمّة الإسلاميّة تحت راية واحدة طوال قرون، ما عبّد الطريق لتنفيذ اتفاقية سايكس-بيكو-سازانوف التقسيمية .. لاشكّ أنّ عوامل عديدة يضيق المجال بذكرها ساهمت في انهيار دولة الخلافة الإسلاميّة، لكنّنا سنجازف باختزالها في عامل مفصلي هو "نجاح الغرب والماسونية العالميّة في إثارة النعرات العصبيّة"فقد تمّ تأليب العرب على الأتراك فحاربوا الدولة العثمانيّة على أساس عصبي ، فيما أُلّب الأتراك على العرب من منطلق شعوبي-قومي-طوراني حيث استغلّت المؤامرة الغربيّة الكبرى التوجّس التاريخي بين " الأعراب" والأتراك ،فوجد توماس آدوارد لورانس (المعروف ب"لورانس_العرب (مابه يُطوّع أهل شبه الجزيرة العربية في "نضال" قومجي عربجي يتحدّد في جوهره نقيضا للإسلام والمسلمين ، وفي خضمّ عمل تآمري مركّز ودؤوب قامت به جمعية الاتحادوالترقّي وأثمر الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني ظهر كائن من يهود الدونمه يُدعى مصطفى كمال حقّق انتصارا "موهوما" على اليونان في معركة تعمّد الإيطاليون والبريطانيون والفرنسيون الامتناع عن مساندة اليونانيين فيها بسبب أطماع متعاظمة في اقتسام كعكة الإمبراطورية العثمانية المتهالكة ، وهي أطماع أكّدتها بنود معاهدة "لوزان" قُبيْل الإعلان الرسمي عن إلغاء نظام الخلافة..

صفوة القول؛ شكّل سقوط الخلافة العثمانيّة أحد الأسباب المباشرة في ظهور كبرى حركات "الإسلام السياسي" وهي جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في سياق عام يُشار إليه تاريخيا باسم الصحوة الإسلامية الأولى ، فمنذ تلك اللحظة التاريخيّة الرهيبة إلى يومنا هذا مازال حلم إعادة الخلافة يداعب القلوب والأذهان، وهو حلم في طريقه إلى التحقّق لامحالة ولا نقول ذلك إنشاءً أو رجما بالغيب بل تصديقا لقوله تعالى وهو أصدق القائلين:«وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات لَيستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم ولَيمكّننّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم ولَيبدّلنّهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني ولا يُشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون» صدق الله العظيم (النور 55)..وعندما برز "الإسلام السياسي"بمفهومه الحديث بُعيد انهيار الخلافة العثمانية، وفي الوقت الذي انطلقت فيه كبرى الجماعات الإسلامية بدعوتها الأولى مع حسن البنا عام 1928 كان العالم يعيش فترة ما بين الحربين الموسومة بالانشغال بلملمة الجراح، وبالانزواء لبناء القوة الاقتصادية-الولايات المتحدة-، وبترسيخ الأنظمة الدكتاتوريّة [في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا والاتحاد السوفياتي وحتى تركيا الكماليّة]، وبالتالي لم تكن التيارات الإسلامية هاجسا يشغل القوى الدولية، وحتى الدول الاستعمارية [خاصة فرنسا وإنقلترا] فلم ينل الإسلاميون21 منها نصيبا من القمع أكبر مما نالته الحركات التحرّريّة العلمانية التي كان كثير منها يحمل فكرا مقاوما أكثر راديكاليّة من معظم الجماعات الدينية،ولما كان ذلك كذلك كانت الشعارات المرفوعة آنذاك محتفظة بأصالتها وزخمها .ولم تكن أسئلة المراجعة والتجديد مطروحة فيما كان سؤال النهضة طاغيا تماما كسؤال الهُويّة في مرحلة تاريخية لاحقة أي بعد إخفاق المشروع العَلماني بما آل إليه من توطيد أركان الاستبداد والفساد والتغريب عادت الحركات الإسلاميّة لتقترح البديل الذي

21- استخدمنا تجاوزا مصطلح"إسلاميّون"رغم علمنا بأنّ توصيف "إسلامي"هو مصطلح صكّه أبو الحسن الأشعري مريدا به "متأسلم"أو "متزندق".. فكأنّ هذا المصطلح أعار مفهومه [معناه]لمصطلح "عَلماني"وأفرغ فيه حمولته الدلاليّة السلبية !..

يتماشى وهوية الشعوب وتاريخها غير أنّ موالاة الحكام العرب للقوى الكبرى عقّد موضوعة العمل السياسي الإسلامي لأن المواجهة بدت أكثر تعقيدا وأكثر تكلفة وهو ما ولّد سؤال المراجعات من أجل تعديل الخطاب وتصحيح المسار ووضع مقاربات للمشاركة السياسيّة وهو ما رأيناه مثلا مع حركة النهضة في تونس و الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر والإخوان المسلمين في مصر ...، فلم يكن ارتفاع منسوب القمع الذي عصف بالإسلاميين بُعيد بناء دولة الاستقلال إلا نتاجا لدعم غربي غير مشروط لأنظمة شمولية تخدم مصالحها وتروّج لرؤاها الاستعماريّة، وتمرّ الأيام ...لنشهد صعودا لافتا لما (يُسمّونه)"الإسلام السياسي"في دول الربيع العربي فقد منحت الثورات التي انطلقت شرارتها من تونس فرصة تاريخيّة للإسلاميين ليخوضوا تجربة الحكم بما تعنيه من صعوبات التّماس المباشر بواقع الممارسة السياسيّة، رغم حضورهم غير الواضح في بدايات تشكّل المشهد الثوري، غير أنّ الصعوبات التي واجهت بشكل خاص حركة النهضة في تونس والإخوان في مصر قدحت أسئلة كبرى تتعلّق أساسا بالدولة والحكم، إذ إنّها كشفت مواطن خلل عديدة ثاوية في بنية الفكر السياسي الإسلامي "الإصلاحي"،بما يستدعي تعديل المسار عبر إعادة النظر في عدد من الرؤى والأفكار ومراجعة بعض السياسات والمقاربات التي نزعم خطأها وتأثيرها السيئ في مسيرة الإسلاميين ومستقبلهم،ولا يفوتنا أن نشير إلى أنّ التجربة التي خاضتها حركة المقاومة الإسلامية حماس في غزّة تُحفظ ولا يقاس عليها نظرا لخصوصيّتها..

ما يجب أن نراه هو أنّ الغرب كان يسيطر على دول الثورات عموديًّا وبُعيْد الثورات أصبح الرهان هو السيطرة أفقيا أي التركيز على الشعوب بغية توجيهها إلى المعارك الخاطئة عبر وسائط في القلب منها نخب التغريب وإعلام التضليل، الجديد أنّ المخططات الغربية بدأت بعدُ في العودة إلى ميكاينزماتها القديمة الّتي تتوسّل بالرأس لتتحكّم في الجسد وأرض الكنانة هي أبلغ مثال على ذلك، وهو واقع ثرثار يعبّر عن مدى استحكام حلقات الأزمة حول المشروع التحرّري عموما والمشروع الإسلامي خصوصا ، حيث سقط قطاع واسع من شعوب دول "الثورات" ضحايا عمليّة" تنميط "أو "تعليب وعي"واسع(ة) وممنهَج(ة) حتّى باتوا مع انسياب الأيّام ينظَرون إلى الصعوبات الراهنة باعتبارها نتاجا مباشرا لاندلاع «الثورة »والحال أنّها صنيعة سياسات ما قبل «الثورة» وما بعدها، "قولبة التفكير "هذه ذكّرتني بما جاء في كتاب"الضمير النازي" للمؤرّخة الأمريكيّة "كلوديا كونز"عن أحد عناصر الشبيبة الهتلريّة وهو يتفاعل مع واقعة اعتقال رجال "الغوستابو" لصديقه المقرّب بالقول:"يا للحظ السّيّئ ؛ هاينز يهودي"في حين أنّ التعليق "الطبيعي" هو :"يا للهول إنّهم يلاحقون اليهود..! "

سنتناول بالتحليل والتفكيك والنقاش أبرز الهنات الفكرية والتنظيمة التي تشترك فيها معظم تيارات "الإسلام السياسي السنّي المعتدل"، كما سنتعرّض إلى المزالق والمآزق التي تهدّد "نقاء"العمل الحركي الإسلامي، دون أن نذهل عن الخوْض في سؤال الدولة بما يثيره من إشكالات فهمها وأسئلة الحكم بما تطرحه من قضايا مركّبة تتعلّق بمساءلة "السلطة" وطلبها ..

الفصل الأوّل:

الإسلاميّون بين إشكاليّة الدولة الحديثة وفخاخ الداخل والخارج

الإسلاميّون وإشكاليّة الدولة الحديثة

هناك مطلب منهجي علينا تلبيته قبل محاولة تفكيك موضوعنا المعقّد وهو تحرير المفاهيم؛ إنّنا نريد بالإسلاميين أولئك الحركيين الإحيائيين"المعتدلين" الذين يلتقون حول غاية تحكيم الشريعة الإسلامية ويفترقون حول الوسائل والرؤى، بما يطرح سؤال الدولة بما تثيره من تَمثّلها وأسئلة الحكم بما تنطوي عليه من "أشكلة" تتعلّق بطلب "السلطة" وممارستها..

علێنا أن نشير ابتداءً إلى أنّ الفكر السياسي الإسلامي يقول بالأصل الديني للدولة[22] بماهي إطار سياسي-مؤسسي جامع تنتظم تحته المكونات الثلاثة (الإقليم والشعب والسلطة) ،وعليه لا يُعتدّ وفقا لهذا المنظور ب"العقد الاجتماعي"والتطور التاريخي ونظرية القوة والغلبة إلى غير ذلك من النظريات التفسيريّة الغربيّة ...، فالإسلاميون يربطون بين النبوّة المحمّدية في مرحلتها المدنيّة وبين مأسسة فكرة الدولة، غير أنّ لفظ"الدولة"هو مصطلح مستجدّ لم يستخدمه القرآن الكريم بصيغته الحالية ولا استعمله الرسول صلى الله عليه وسلم كما لا نجد له أثرا مفهوميًّا (بمعناه المعاصر) في تراثنا الفقهي،حيث دأب الفقهاء على الإشارة إلێه والدوران حوله باستخدام مصطلحات قرآنية على غرار": مُلك"،"حكم"، "قوة"،"تمكين:..."

يقول الله تعالى في القرآن الكر يم:

"فَآتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً" 23

"إن الحكم إلا لله"24

"أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا وَلا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ"25

"وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ"26

كما أنّ ما يميّز الدولة –إسلاميا- هو موازنتها بين الفردي والجماعي على عكس الطرحيْن الليبرالي والماركسي؛ وإذا أردنا تعريف "الدولة" من المنظور السياسي الإسلامي ربّما صحّ لنا القول إنّها إقليم وشعب في كنف سلطة تمارس سيادتها عليهما عبر نظام سياسي وقانوني يحتكم إلى أحكام الشريعة الإسلامية .. ولئن كانت الدولة كما يراها الإسلاميون دينيّة التشريع فانّها في المقابل مدنيّة السلطة بمعنى

---

22 -القول بالأصل الديني للدولة لا يعني أنّ" الدولة الإسلامية" دولة "دينيّة"(ثيوقراطيّة)، نتحدّث عن "الأصل الديني" لا "الطبيعة الدينية" ..

23- **النساء.-54-**

24 - **الأنعام.-57-**

25 - **القصص.-78-**

26 - **يوسف.-56-**

أنّ الإمام يجب أن يكون من اختيار الأمّة ببيْعة تكون "عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار"27

على كلّ حال موضوع" الدولة في الفكر الإسلامي" موضوع خلافي "مثير" وعلى قدْر كبير من التعقيد..ويحتاج إلى المزيد من التدقيق والتمحيص حيث لم يرتق الفكر السياسي الإسلامي المعاصر ولم يتوصّل إلى صياغته في إطار فكرة ناظمة واضحة تستجيب لتعقيدات المناخ الدولي المعاصر دون مخالفة قطعيات الدين ومحكمات الشرع..

ومن أوْجه القصور في التفكير السياسي عند الإسلاميين تحريرهم وفهمهم "السطحي"لمفهوم"الدولة الحديثة]"ما بعد الكولونيالية] المؤسّسة معرفيا على العقلانيّتها الماديّة المستغنية عن "الدين"طريقا إلى المعرفة ولا يُستدعى "المتعالي"في هذا النموذج الوضعي إلّا بغاية خدمة "اللّامتعالي" وهذا يدخل في نطاق ما يسمّيه البعض "تكتيكات الحداثة"، وهو ما رأينا امتداده التاريخي في الحالة البريطانية حيث يرأس الملك الكنيسة منذ القرن السادس عشر (1534 م) حين أراد هنري الثامن الفكاك من السطوة السياسيّة للبابا في روما..

فإنسان "الدولة الحديثة"هو إنسان خُلِق ليعيش حياة المادّة وكلّ شيء من حوله (السياق العام) مطالب بتوفير ما به يستطيع تحقيق طموحاته المادية المباشرة، وهذا التنطّع "الحداثي"هو ما يعسّر مهمّة التيارات الحركيّة الإسلاميّة المطالَبة بتقديم طرح عصري بديل لا ينفكّ عن الأصيل في مناخ دولي خاشع في محراب "الديمقراطيّة" الإفراز السياسي الأبرز للحداثة.. !

وعلى عكس الطرح الإسلامي تتحدّد" الدولة الحديثة "نقيضا بل ضديدا للتقسيمات العمودية وتعمل دائما على التجميع الأفقي (قيَم "المواطَنة" نموذجا) مع ضوابط لإدارة الاختلاف وضبط التوازنات عبر آليات استثنائية كالتمييز الإيجابي والمحاصصة (...)

وما بدا واضحا في أكثر من محطّة تاريخيّة أنّ معظم التيارات الإسلاميّة مأخوذة بوهم الاعتقاد بأنّ مجرد الوصول إلى السلطة فيها كفيل بأسلمتها وإخضاعها غير أنّ التجربة قد أثبتت زيْف هذا الاعتقاد وأكّدت تعقّد هذا الكيان وصعوبة ترويضه، ف"الدولة" ليست "الأمّة"كما نعرفها في الأدبيات الإسلامية،، فالدولة في شكلها الحديث صنيعة غربية بامتياز توّجت سلسلة من التطورات التاريخية التي انتقلت بالبشرية من مفهوم الدولة-المعبد القائمة على الفلسفة الدينيّة مرورا بمفهوم الدولة-المدينة أو المدينة-الدولة وصولا إلى ما يسمى الدولة القومية التي تبلورت في القرن التاسع عشر ميلادي في أوروبا ليشهدها العالم الإسلامي في أغلب الأحيان بشكل ملفّق عبر الحملات الاستخرابية (الاستعمارية) التي أنتجت حركات تحرر وطني قطرية وإقليميّة، ومادام ذلك كذلك فمن الطبيعي تماما أن نلحظ ارتباكا في تعامل الإسلاميين مع هذا الكيان المستحدث الذي لا عهد لهم به من قبل ولا يوفّر تاريخهم وبالذات تاريخ السلف الصالح نموذجا يُحتذى، فغياب المرجعية التراثية يجعل أمر فهم الدولة الحديثة بميكانيزماتها المعقّدة أمرا صعب المنال، فالسلطة السياسية لا تختزل الدولة والدولة ليست السلطة السياسية وحدها مثلما تختلف الدولة عن المجتمع وهي فروق إبيستيمولوجية يجب الوقوف عندها طويلا وعميقا لنخلص إلى نتائج ضرورية من بينها أنّ الناس لم يعودوا على دين حكامهم مثلما كان عليه الأمر من قبل ، كما أنّ هيكلية الدولة الحديثة على قدْر كبير من التعقيد والتركيب وفعل الأسلمة هو فعل "بسيط"يتوّج سيرورة متكاملة من التطورات والمخاضات العسيرة التي يجب أن تشمل الإدارة بتفرّعاتها الكبرى المدني منها

---

27 - الماوردي ت450 ه: الأحكام_السلطانية، باب عقد الإمامة..

والأمني والعسكري،علينا ببساطة أن نفهم ميكروفيزيائيّة_الدولة وميكانيزمات ما يُسمّى الدولة العميقة التي تجذّرت محاورها الرئيسة في الحقبة الاستعمارية حتى يمكننا تطويعها ومن ثمّ "أسلمتها"، ورغم التحفظات التي يمكن أن يثيرها البعض على فكرة "أسلمة الدولة" ذاتها بتعلة أنها كائن معنوي وأن الأفراد هم من تقع أسلمتهم فإنّنا نعتقد أنّ التجربة أقامت الدليل على أنّ وجود شعب مسلم لا يعني بالضرورة وجود مؤسسات دائمة تحكمها الشريعة الإسلامية لذلك نرى ضرورة التمييز بين أسلمة الدولة و أسلمة المجتمع، ونسجّل هنا أنّنا لا نعني بأسلمة الدولة أكثر من أسلمة تشريعاتها وهي غاية قابلة للتحقّق وتنتمي فعلا إلى "الممكن السياسي" وليس أدلّ على ذلك من توثّب الغرب للحظة إقامة الخلافة الإسلامية الجامعة ففي عام 2006 صدر تقرير عن مؤسسة" روبير لافون "للنشر الفرنسية يتوقّع انتشار "الإسلام السياسي" بشكل واسع يصل إلى درجة تجاوز" الحدود القطرية "بحلول عام 2020 ، وعليه تبدو مقاربة" وائل حلاق "التي عبّر عنها في كتابه " الدولة المستحيلة ..الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي " الّذي هاجم فيه النموذج الغربي وبشّر فيه في المقابل باستحالة "النموذج الإسلامي" عاجزة على ملامسة مكامن قوة الطرح السياسي الإسلامي وقدرته على" التكيّف "مع المحافظة على "الثابت القيمي" بما يستجيب لعبارة علي عزت بيغوفيتش الشهيرة: "إنّك لا تستطيع أن تغيّر العالم برفضه ولكن بقبوله .." ، على كلّ حال يكفي أن يشنّع "اليسار" بالحداثة الغربية حتى يكون "حليفا موضوعيا" لما يُسمّى "الإسلام السياسي" وسيتكفّل "المزاج الشعبي المسلم" بتقويض خرافة استحالة "البديل الإسلامي" ..

إذن واجه ويواجه العقل السياسي الإسلامي معضلة استيعاب التعقيدات الإجرائية البنيوية والقيمية للدولة الحديثة إلى الحد الذي جعل الدكتور حسن الترابي أحد" مهادني"الحركة الإسلامية المعاصرة يقول:"دفعنا بأبنائنا لكي يأتوا بالدولة فإذا بالدولة تبتلعهم!"في تشخيص بليغ لما آلت إليه حال معظم الإسلاميين الذين انخرطوا في دائرة مغلقة من المراجعات والنقد المستمر للمكتسبات مما جعلهم يتخلون من حيث لم يشعروا عن مشروعهم ليتكيّفوا مع آليات الدولة العلمانية ومقارباتها إلى حدّ الذوبان في تفاصيلها، ويمكن في هذا السياق استدعاء تجربة حركة النهضة في الحكم بوصفها مثالا فاقعا على هذا" الانكماش العقدي " أمام سطوة الدولة المُعلمنة (بكسر الميم ونصْبها) رغم أنّنا (أو لأنّنا) أمام" دولة محدَّثة[28] "باصطلاح هشام شرابي.

28- الاستعاضة عن وصف"حديثة" ب"محدَّثة" يُراد منه التدليل على الطابع القَسري وبالتالي القشري لعمليّة التحديث.

فخاخ الداخل والخارج

ما حصل في الجزائر في بداية التسعينيّات لفت نظرنا إلى تجاهل الإسلاميين أو على الأقل استهانتهم بالعامل الخارجي وتأثيره في وعي الجماهير ومجرى الأحداث الداخلية، فقد تعاملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع الجيش الجزائري كعدوّ وحيد غير أنّها فوجئت بدعم دولي رهيب له، وبعد ثورة 25 جانفي في مصر اغترّت جماعة الإخوان المسلمين بالإسناد الشعبي وأهملت تأثير الإعلام العَلماني والعوامل الخارجية ما كان سببا من أسباب الانقلاب عليها يوم الثالث من جويلية 2013، فما ينبغي للإسلاميين التنبّه إليه هو ضرورة الوعي بالمصالح وتقاطعاتها بين القوى الداخلية والقوى الخارجية، وإن كان لتجربة سقوط الإخوان من فضل فإنّه يكمن في لفت أنظارنا إلى وجود لاعبين مؤثرين من خارج الدائرة الغربية يمثّلها الدور الخليجي قطر من جهة والسعودية والإمارات وباقي الدول الخليجية من جهة اخرى- ، نخلص من خلال ما تقدّم إلى فكرتين أساسيّتيْن مترابطتيْن غير أنّنا سنفصل بيْنهما فصلا منهجيا لاغيْر: الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي والاستهانة بالعامل الخارجي.

الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي:

كثيرا ما يغتر الإسلاميون بالإسناد الشعبي الضخم ويطمئنون إلى مشايعة السواد الأعظم من الناس لهم ويتصرّفون على هذا الأساس متغافلين عن عوامل الهشاشة الكامنة في هذا الإسناد العفوي في محيط عربي إسلامي..

_السيطرة العلمانيّة على الإعلام:

أسهمت عقود القمع التي تعرّض إلَيْها الإسلاميون فضلا عن تداول بني علمان على السلطة في بلاد المسلمين في سيطرة عَلمانيين على مفاصل الدولة وقطاعاتها الحيويّة ولم يشكّل الإعلام في هذا السياق استثناء،بل كان قطب رحى هذه السيطرة الممتدّة والمتمدّدة،وهو ما أنتج رأيا عاما هشّا طالته يد التخريب العقلي والوجداني فباتت آليّة اختياره في اللحظات المفصليّة "مخبريّة"أيْ معدّلة جينيّا مرّت عليْه عربات صناعة الرأي وتوجيهه، رأينا ذلك واضحا بُعيْد ثورتيْ تونس ومصر حيث طغت المطالب "الليبراليّة"على الدعوات ذات المرجعيّة الإسلامية..
كما يستهين قطاع واسع من الإسلاميين بنقطة مهمّة تتعلّق بالتضليل الإعلامي الذي يشكّل أكبر تهديد لذلك الإسناد الشعبي المفترض،إذ بقيَ الإخوان في مصر يتحدّثون عن يقظة المصريين وفطنتهم وسيزيفيّة محاولات الإعلام التضليليّة حتى وقعت الواقعة وانقلب المنقلبون على أول رئيس مدني منتخب بين 30 جوان و03 جويلية 2013 ،الشيء نفسه تقريبا تكرّر في تونس مع حركة النهضة التي عوّلت على تمسّك التونسيين بثورتهم وهُويّتهم الإسلامية الأصيلة إلى أن صعد حزب لاعلاقة له لا بالثورة ولا بالهُويّة الإسلامية بسبب إعلام نكوصي"بنفسجي"عبّد لنداء تونس طريقا وعرة نحو قرطاج والقصبة،فمن حيث لم يحتسبواعادت"ماكينة"التجمّع إلى الدوران مستندة إلى آلة إعلامية نوفمبريّة الهوى تشتغل على سيكولوجية العوام.

التضليل الإعلامي ..ما يجب أن نراه:

سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على ست مناطق معتَّمة قد تغيب عن مستهلكي المادّة الإعلاميّة:

ا _المنشط الضحيّة:

عندما يخوض الخائضون في موضوع "التضليل الإعلامي"غالبا ما يقع التركيز على" المتلقّي –

الضحية" وإغفال الحديث عن" المنشّط-الضحيّة"،إذ ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ عددا كبيرا من مقدّمي البرامج لا يفقهون ما يعملون بل هم مجرّد أدوات طيّعة في أيدي سادتهم من أصحاب الأجندات الذين يتحكّمون في المدير والمسؤول عن البرمجة والمموّل إن لم يكونوا هم أنفسهم مموّلين ، فالمنشّط أو المقدّم الذي يتوهّم أنّه حرّ من كلّ قيد ويقول ما يريد ويفتح الملفّ الذي تهفّ إليه نفسه هو في حقيقة الأمر ينفّذ خطة موضوعة مُسبقا أوحيَ بها إليه ، كأنْ يأتيَه رئيس التحرير بكلام إيحائي كلاسيكي من قبيل:"قضية علاقة النقاب بالإرهاب أثارت جدلا واسعا وبرنامج فلان حقّق نسبة مشاهدة قياسية عندما طرح الموضوع "!!..وبطبيعة الحال يُرحّب المنشّط بالفكرة -التي قُذف بها بمهارة في لاوعيه – وينطلق فورا في طرْق موضوع "استفزازي" يتحرّش بالإسلاميين المتشددين ويحفّزهم على ممارسة العنف المسلّح وهو يعتقد أنّه قد "اختار" موضوعه بعناية ولم يفرضه عليه أحد !!..،ويتكرّر التوجيه المقنّع بطرق مختلفة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر استخدام أسلوب "التأطير"أو نظرية "التقييد بالخيارات المحدودة" حيث يتقدّم رئيس التحرير للمقدّم ليقول له:"ماذا ستطرح في برنامجك اليوم :موضوع تطرّف الأئمّة أم خطورة حزب التحرير؟ !!،،وبوازع من روح القطيع سينساق الصحفي (الهش) إلى أحد الخياريْن ولن يخرج منهما..!

وكثيرا ما يُلقى بمُعلّق متمرّس لمرافقة المقدّم الشاب حتى يوجّه الحصّة و"يسيّجها"في إطار خطاب معيّن..!!

ولمّا كان ذلك كذلك تحرص المؤسّسات الإعلاميّة "المخترقة"أو "الموجّهة"على اختيار مقدّمي برامج جاهزين للاستلاب وقابلين للإيحاء ليكونوا في ما بعد ثمرة ناضجة جاهزة للقطف أيْ موضوعا لما سمّاه "هربرت شيلر "في كتابه"المتلاعبون بالعقول ["Mind Managers"]"قوْلبة التفكير وتعليب الوعي!

٢ -فنّ صناعة الشائعات :

لاشكّ أنّ" الشائعة "صناعة مكتملة الأركان إذ يكفي أن يقع بثّ معلومات مزيفة حتى يلتقطها آلاف الناس مسلّمين بصحّة الخبر(الكاذب) كما لو كان حقيقة ، فإذا أطلقت مؤسّسة إعلامية كذبة ما سيتلقّفها قطاع واسع من الجمهور سواء بشكل مباشر أوغير مباشر ومن سيأتي بعد ذلك لينفيَ ويكذّب لن يجد إلا بضع مئات قد وصلهم نصّ "التكذيب"وعدد أقل يصدّق من ينفي ويكذّب لأنّ معظمنا نزّاع إلى تصديق ناقل الخبر أكثر من أصحاب الردود والتعقيبات خاصة مع ذلك الاستنكاف (الكلاسيكي) من العبارة الشهيرة:«أخرجوا كلامي عن سياقه»!!، فتكون الشائعة بذلك قد فعلت فعلها في الوعي واللاوعي خاصةً إذا كان هناك في الواقع ما يدعو فعلا إلى تصديق تلك الأكاذيب (فيديو المرزوقي 2015 نموذجا)، وبالتالي يكون كلّ حديث عن سيزيفيّة (عبثية) إطلاق أكاذيب فجّة قابلة للنقض في اليوم الموالي ليس في طريقه البتّة باعتبار أنّنا إزاء عملية تحقّق أهدافها النفسية والذهنية في ذلك الفاصل الزمني القصير بين اختلاق الشائعة وبين ظهور الحقيقة فكما يقول" تشرتشل: " « في الوقت الذي تتهيّأ فيه الحقيقة لارتداء ثيابها تكون الشائعة قد انتشرت وملأت الآفاق»..!!

على كلّ حال ما يجب أن نتذكّره دائما ونحن نشتبك بالتعاطي الإعلامي الشائع مع الأحداث الساخنة هو قول" غوبلز"التقعيدي الشهير:«اكذبوا ..اكذبوا..فلابدّ أن يعْلق شيء بأذهان الجماهير»..!!!

٣ _الشيطان يكمن في الصياغة:

ولئن كان الخبر مقدّسا فإنّ التعليق ليس وحده حرا، إذ يحتفظ ناقل الخبر بالحريّة الكاملة في صياغته بما يلائم اتّجاهاته الفكرية والسياسية وهو بذلك قادر بوساطة اللغة على الاستثمار في المعلومة وإطلاقها كالرصاصة في اتّجاه دون آخر،، فبدلا من القول:"طالب يقتل فتاة طعنا" يقول:"طالب ملتح يقتل فتاة سافرة"! ،، فأدوات التلاعب بالعقول لا تقتصر على الكذب والتزييف والتزوير بل قد تتعدّاها إلى اشدّها خطورة على الإطلاق وهوالنقل الأمين المُغرض..!

٤ «التموضع داخل الخطاب»:
ينزع العوام بطبيعتهم إلى الانضواء(الجاف) تحت لواء خطاب(ما)، هذا الانضواء يؤدّي بالضرورة إلى تبنّي(السائد) من هذا الخطاب ، على سبيل المثال؛عندما يسوّق الإعلام فكرة افتقار_البلاد إلى الثروات الطبيعية" يتلقّف المتلقّفون هذا" الإعلان)م)" ويتعاملون معه كمصادرة Postulat ،وبوحي من نوازع "التحيّز التأكيدي" تترسّخ لديهم حالة "التنافر المعرفي"أو "الإدراكي Dissonance cognitive "أي نفورعام من كل دعوة إلى التحري أو الاشتباك بالتفاصيل ، لينتهيَ بهم الأمر إلى ترديد كليشيهات أو قوالب جاهزة من قبيل:"المطالبة بفتح ملف الثروات(شعبوية) ، حملة وينو البترول(مؤامرة خارجية) ...إلخ، هذه الظاهرة السوسيوسيكولوجية يسمّيها الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو « التموضع داخل الخطاب» ..!

٥ «الخطاب الشبيهيّ» أو التشرنق داخل النسق:
تحدّث المفكر الأمريكي الشهير" نعوم تشومسكي"عمّا سمّاه" الخطاب الشبيهي "أي تشرنُق الحوارات العامة داخل نسق من الافتراضات والتفسيرات والمواضيع التي تبدو شديدة التنوّع والاختلاف لكنّها في حقيقتها تلتقي عند فكرة ناظمة واحدة ، وهو ما يسمّيه" هربرت شيلر "في كتابه "المتلاعبون بالعقول " "تعليب الوعي"، فعندما غرق الأمريكيون في المستنقع الفيتنامي كان النقاش الأكبر يدور في فلك "الانسحاب أو البقاء "وكان سؤال "اللماذا"أي: لماذا ذهبت الولايات المتحدة إلى هناك أصلا؟!! يُجابه إما بالانتقاد الحاد أو التهميش..
وفي كتابه الشهير"من يجرؤ علي الكلام : الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي "They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel’s Lobby أشار السناتور الأمريكي "بول فندلي" إلى ذلك النقاش "المسيّج" الذي تفرضه لوبيات الضغط الصهيونية (أيباك AIPAC نموذجا) حمايةً لقدسية الدعم الأمريكي لإسرائيل، وهذا ما سمّاه إدوارد سعيد "التابو الأخير" في الولايات المتحدة..!
في ما يتعلّق بالحالة التونسية نلامس هذا الخطاب الشبيهي بوضوح في التعاطي الإعلامي مع الظاهرة الإرهابية حيث يقع تسييج سؤال الإرهاب المفتوح بإجابات مغلقة فالجهة التي تقف وراء اغتيال بلعيد مثلا هي (بالتأكيد) جماعة دينية متطرفة أو في أحسن الأحوال جهة استخباراتية فيما تُقصى جميع الاحتمالات التي تضع زوجته أو عائلته السياسية في قفص الاتّهام وكلّ خائض في هذه الافتراضات المشروعة يُرمى به في هامش السجال "الصاخب.."
وحين يتعلّق الأمر بالفساد تتوجّه مدفعية الإعلام الثقيلة إلى الملفات "الصغيرة"أو الأقلّ أهميّة وكلّ خطاب يخرج عن الخطّ المرسوم سلفا يُواجه بمصفوفة لغوية تدور حول" الشعبوية "و"الثورجية " و"الأجندات الخفيّة.. !!"

٦ _ما لا نراه هو ما يجب أن نراه:
كثيرا ما تستغرقنا المواضيع الّتي تثيرها المنابر الإعلامية وننخرط في تشريح المادة المعروضة وتفكيكها لتعرية المغالطات الثاوية فيها، والحقيقة أنّ" التضليل "لا يقتصرعلى ما يطرحه الإعلام بل يتعدّاه إلى ما لا يطرحه، بل إنّ الواقع الإعلامي في معظم الأحيان (أقرب إلى" التجنّب "منه إلى "الإثارة!") على حدّ عبارة" مايكل بارنتي"، ما يجب أن نراه هو أنّ المؤسسة الإعلامية المخترقة) بكشر الراء ونصبها) قد تُقدم على الاشتغال الميكروفيزيائي المعقّد على المادة التضليلية بشكل تبدو معه "المغالطة" واضحة لا لُبس فيها لتتركك تتحدّث عنها طويلا وعميقا دون ملامسة نقطة التضليل الحقيقيّة ألا وهي" الإغفال .."على سبيل المثال لا الحصر عندما يتحدّثون عن" الأزمات السياسيّة "يُشغلونك بسجال قشْري بين" سلطة "تهوّن و"معارضة "تهوّل دون أن يتجاوز أكبر همّها "تنظيم انتخابات مبكّرة"، وبالتوازي مع هذا الصخب الإعلامي ستظلّ مدافع الإعلام البديل الثقيلة متوجّهة إلى مجموع المغالطات المتناثرة في خطاب هذا أو ذاك، وقد يُحسَب المنشّط الفلاني أو القناة كيت على هذا الطرف أو ذاك، لكنّ

"المغالطة الكبرى" المجهريّة هنا هي إقصاء فرضيّة تغيير" النظام العلماني "ليبقى هذا النظام المأزوم "فوق مستوى الشبهات "وبالتالي غير قابل للمساءلة أو المراجعة..!

_ هل المقاطعة هي الحل؟:
"المقاطعة "بشكل عام سلوك يعبّر عن (وعي ما) ، فلا يقاطع وسيلة إعلاميّة ما إلا من أدرك "التضليل"ووعيَ به ، ولمّا كان" ضحايا التضليل "لا يقاطعون ولمّا كان الرهان أو الهدف هو منع تضليل من لا يُدرك التضليل فإنّ الحلّ لا يكمن في "المقاطعة" بل في خلق البديل،المطلوب هو "إشعال الشموع "لا "لعْن الظلام..!"
المقاطعة لا يمكن أن تكون" حلاًّ "باعتبارها سلوكا احتجاجيًّا صرفا أيْ ممارسة ذات مضمون سالب (ضدّي) ،كما أنّ معظم وسائل الإعلام التضليليّة ذات شعبية كبيرة ومتابعوها المغيّبون أكثر بكثير من المقاطعين الرافضين بما يجعل" فعل المقاطعة "غير ناجع في تحقيق هدف قطع التمويل عنها خاصة أنّ مثل هذه القنوات لا تعتمد فقط على المستشهرين بل هناك جهات تمويلية خفيّة تحرّكها أجندات داخلية وخارجية. لكنّ ما تقدّم لا يعني أنّ "المقاطعة" لا جدوى منها بل هي "جلَبة" مطلوبة لفضح الممارسات التضليليّة لهذه المؤسسة الإعلامية أو تلك وبالتالي التقليص من دائرة الضحايا .. ضحايا التضليل..!

الاستهانة بالعامل الخارجي:

لم تكن الثورات العربية التي انقدحت شرارتُها من تونس مجرّد حراك شعبي مناهض لأنظمة دكتاتورية جثمت على صدور الشعوب عقودا طويلة ضاقت فيها ذرعا من الفساد والإفساد والقمع والتنكيل؛ بل كانت أيضا غضبة جامحة ضدّ الغرب وسياساته المشايعة لحكّام الاستبداد، وهو ما جعل عملية التغيير المفاجئ تقترن بطغيان احتمالات التصادم على افتراضات التقارب مع هذا الغرب..

وعندما نتحدّث عن العامل الخارجي فإنّنا نشير أساسا إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة لأنّ بقية القوى العالمية إما أنّها منزوية -نسبيا- كالصين أو تدور سياساتها في فلك واشنطن كالاتحاد الأوروبي أو أنّها تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة في علاقتها بالإسلاميين مثل روسيا المنشغلة أو التي أريد لها أن تنشغل بفضائها الإقليمي، كما نعني أيضا أولئك الوكلاء الإقليميين المتناثرين شرقا وغربا..

وما بدا واضحا لدى الإسلاميين أثناء اعتلائهم السلطة في مصر وتونس والمغرب وحتى ليبيا بُعيْد إسقاط القذافي هو غياب استراتيجيّات"علائقية"متوازنة، وهو ما ينسحب كذلك على تجربة حزب العدالة والتنمية في المغرب التي انحنت بدهاء لرياح الربيع العربي، فالجميع قد انخرط في سياسة استرضائيّة مداهِنة أضرّت بالعمل الحركي الإسلامي ..

وعلى عكس ما توحي به هذه المداراة فإنّها تُعدّ ضربا من ضروب الاستهانة بالعامل الخارجي،فقد خُيّل لقادة الأحزاب الإسلامية أنّ حُزمة من التنازلات"الدينيّة" والسياسيّة كافية ليأمنوا شرّ الغرب، فيما كان عليهم التعامل مع هذا الغرب منذ البدء بروح الشراكة لا الوكالة، خاصة أنّهم حكموا بإرادة الشعب، فقد كان بإمكانهم استثمار شرعيّتهم تلك بشكل أفضل وأنجع وأنفع للتيارات الإسلاميّة..

محدّدات التعاطي الأمريكي مع الإسلاميين :

ولفهم طريقة التعاطي الأمريكي مع الإسلاميين علينا استحضار وثيقتيْن مرجعيّتيْن :

- **خطاب29 إدوارد جرجيان:**

إدوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ألقى خطابا عام 1992 في واشنطن وقد اشار هذا الخطاب إلى ضرورة تحقيق التوازن بين بُعدين:الأمن القومي الأمريكي وحقوق الإنسان، ليخلّص في النهاية إلى أنّ الإسلام السياسي ليس عدوا إلا إذا تبنّى أفكارا مهدِدة للأمن الأمريكي ولحقوق الإنسان في مرجعيتها الكونيّة، إلا أنّ التقرير الذي شارك في إعداده عدد من الخبراء والدبلوماسيين أشار إلى ضرورة توخّي الحذر عند"التواصل"مع الإسلاميين والتأكّد من حقيقة خلفياتهم الفكريّة وعدم الاكتفاء بما يُطلقونه من تصريحات هنا أو هناك،كما أدان الخطاب الجماعات الإسلامية التي تنظر إلى الديمقراطية نِظرة أداتيّة وصوليّة تحت الشعار الشهير "صوت واحد ،رجل واحد،مرة واحدة"في تأثّر واضح بما جرى ويجري-آنذاك- في الجزائر حيث صعد الإسلاميون وانقلب عليهم العسكر بالذريعة نفسها بعد أن نُقل عن زعيم جبهة الإنقاذ علي بلحاج قوله بُعيْد ذلك الفوْز التاريخي:" اليوم عرس الديمقراطية ومأتمها أيضا" !..

بقيَ أن نقول إنّ"جيرجيان"كان من الذين عبّروا عن إعجابهم بزعيم حركة النهضة المنفيّ –في ذلك الوقت- راشد الغنوشي الذي تقرّب من الأمريكيين بأنْ بادر بمراسلة الدبلوماسي الأمريكي وتبادل معه رسائل كتب عنها"إدوارد"معلّقا :"كانت عباراته عظيمة [...] وكان يخاطب جمهوره بجرأة..."، لتبدوَ الحركة التونسية مرضيا عنها أمريكيًّا أو على الأقل غير مغضوب علَيْها مبدئيا،وربما تكون تلك المراسلات البداية الحقيقيّة لما سُمّيَ في ما بعد ب"المراجعات"وفي رواية أخرى "التنازلات"التي مثّلت امتدادا ما لما جاء في كتابه"الحريات العامة في الدولة الإسلامية"الذي عرّض فيه بالصحابي الجليل وكاتب وحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسائله معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه30،كما أباح فيه أن يدعوَ داع إلى غير الإسلام دينا بحرية ودون تضييق31 !..

- **تقرير"راند"32:**

بعد أحداث 11 سبتمبر2001 انطلقت مراكز التفكير الأمريكية في إصدار الدراسات والأبحاث لرسم الملامح الفكرية للجولة الجديدة من المواجهة مع العالم الإسلامي، وتُعدّ مؤسسة"راند"أبرز المؤسسات البحثية المؤثّرة التي اضطلعت بهذه المهمّة فكان أنْ توصّلت إلى إصدار تقرير شديد الأهمية في أواخر شهر مارس 2007، حمل التقرير التفصيلي عنوان" بناء شبكات مسلمة معتدلة"[Building Networks Muslim Moderate] .

صدرت الوثيقة في 217 صفحة وتضمّنت 9 فصول إلى جانب مقدمة مطوّلة..

29الخطاب-الوثيقة تمّ إلقاؤه يوم 02 جوان 1992 تحت عنوان:"الولايات المتحدة الأمريكيّة والشرق الأوسط في عالم متغيّر".

30يقول الغنوشي في الصفحة رقم 164 من كتاب "الحريات العامة في الدولة الإسلامية الذي نشره عام 1993""الوالي المنشق معاوية بن أبي سفيان، وقد غلبت عليه - غفر الله له - شهوة الملك وعصبيّة القبيلة"..."

31راجع ص 293و294.

32مؤسسة بحثية تابعة للقوات الجوية الأمريكية.

والتقرير هو عبارة عن تشخيص لواقع التيارات الإسلامية في علاقتها بالغرب وعرض لجملة من المقترحات والتوصيات الدقيقة، هذا التقرير المثير للجدل يميّز تمييزا حديّا بين العلمانيين والعصرانيين من جهة وبين الإسلاميين الذين يصفهم محررو التقرير ب"المتطرفين"الذين يجب مقاومتهم عبر تشجيع تمدد شبكات الصنف الأول المشايع للقيم الغربيّة، ويوصي البحث بتقليص حضور التيار الإسلامي في الشارع عبر مزاحمته في القيام بالأعمال الخيرية، كما يدعو صُنّاع القرار الأمريكي إلى حث التنظيمات العَلمانية على انتهاج المنهج نفسه ..

يُعدّ هذا التقرير تعبيرة صريحة عن مصطلح كوديّ33 أخر ينضاف إلى كلمة"الاستقرار"ألا وهو "الاعتدال"، إذ يشدّد تقرير "راند"على ضرورة اضطلاع الغرب وحده بمهمّة تحديد الخصائص الفكرية للجماعات والشخصيات "المعتدلة"..

ويَعتبر التقرير الذي شارك في صياغته الأكاديمي المرموق"أنجل راباسا"Angel Rabasa 34 طبيعة الصراع بين الغرب والعالم الإسلامي بتلك التي وضعت المعسكريْن الشرقي والغربي وجها لوجه أيام الحرب الباردة لذلك دعا صراحة إلى الاستفادة من ذوي الخبرة الذين خاضوا ذلك الصراع التالد،مؤكّدا على أنّ المواجهة الأمنية مع الإرهاب لا تكفي ولابدّ من دحرالأفكار"المناوئة"عبر نسفها وإحلال أخرى بديلا عنها تتوافق وشروط "الاعتدال"، وتعزيزا لهذه المساعي حدّدت الدراسة الخصال الواجب توفّرها ليستحقّ بها إسلاميون بعينهم توصيف"معتدلين"، ويأتي على رأس هذه الخصال القبول بالديمقراطية بشكلها الغربي، وذهب التقرير إلى أبعد وادق من ذلك عبر اقتراح اختبار لقياس درجة "الاعتدال"يتكوّن من 11 سؤالا تحدّد إجابة الإسلاميين عنها طريقة تعاطي الإدارة الأمريكيّة معهم، وهذه الأسئلة هي:

1-هل يتقبّل الفرد أو الجماعة العنف أو يمارسه؟ وإذا لم يتقبل أو يدعم العنف الآن؛ فهل مارسه أو تقبّله في الماضي؟
2-هل تؤيد الديمقراطية؟ وإن كان كذلك؛ فهل يتم تعريف الديمقراطية بمعناها الواسع من حيث ارتباطها بحقوق الأفراد؟
3-هل تؤيد حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً؟
4-هل هناك أية استثناءات في ذلك (مثال: ما يتعلق بحرية الدين)؟
5-هل تؤمن بأن تبديل الأديان من الحقوق الفردية؟
6-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات الجنائية؟
7-هل تؤمن أن على الدولة أن تفرض تطبيق الشريعة في الجزء الخاص بالتشريعات المدنية؟ وهل تؤمن بوجوب وجود خيارات لا تستند للشريعة بالنسبة لمن يفضِّلون الرجوع إلى القوانين المدنية ضمن نظام تشريع علماني؟
8-هل تؤمن بوجوب أن يحصل أعضاء الأقليات الدينية على حقوق كحقوق المسلمين تماماً؟

33اعتبر المفكر الأمريكي اليهودي المعادي للصهيونية نعوم تشومسكي أنّ مصطلح"الاستقرار"ليس إلا كلمة كودية يستخدمها الأمريكيون بمعنى غير معلن قوامه القبول بالهيمنة الأمريكية وخدمة المصالح الغربية.

34باحث أكاديمي، عَمِل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية و وزارة الدفاع، حاصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد الأمريكية، يجيد التحدث بأربع لغات غير اللغة الإنجليزية، وهي: الفرنسية، الإيطالية، اليونانية والإسبانية، ممختص في شؤون العالم الإسلامي.

9-هل تؤمن بإمكانية أن يتولى أحد الأفراد من الأقليات الدينية مناصب سياسية عليا في دولة ذات أغلبية مسلمة؟
10-هل تؤمن بحق أعضاء الأقليات الدينية في بناء وإدارة دور العبادة الخاصة بدينهم [كنائس أو معابد يهودية] في دول ذات أغلبية مسلمة؟
11-هل تقبل بنظام تشريع يقوم على مبادئ تشريعية غير مذهبية؟

كما نورد الأسئلة باللغة الإنقليزيّة كما جاءت في التقرير حتى تتوضّح الصورة أكثر:

"Does the group or individual support or condone violence, if it does -1 not support or condone violence now, has it supported it or condoned it in the past"

"Does it support democracy, and if so does it define democracy -2 broadly in terms of individual rights?"

"Does it support internationally recognized human rights?"-3

"Does it make any exceptions? For example, regarding freedom of -4 religion"

"Does it believe that changing religions is an individual right?"-5

"Does it believe that the state should enforce the criminal law -6 component of Sharia?"

"Does it believe that the state should believe the civil law component of -7 Sharia?"

Or does it believe there should be non-Sharia options?"

Does it believe that members of religious of minorities should be -8 "entiled to the same rights as muslims ?

"Does it believe that numbers of religious minorities should be entitled -9 to the same rights as Muslims? Does it believe that a member of religious minority could hold high political office in a Muslim majority country?"

"Does it believe that members of religious minorities are entitled to -10 build and run institutions of their faith in Muslim majority countries?"

"Does it accept any legal system based on non-sectarian legal -11 principles?"

اتّساقا مع ما تقدّم نستتشفّ خطورة ما يوضع للأمّة من مخططات الاستنواق والتمييع والتدجين والتطويع ، وهو ما لم نلمس معه ردّة فعل مناسبة من التيارات الإسلامية الحركية بمختلف مشاربها، فما رأيْناه من معظمها هو "تكيّف"مع ما رسمه الغرب وليس مواجهة له، رأينا ذلك بشكل خاص في تونس ومصر والمغرب بشكل جعل الفجوة تضيق وتضيق بين ماهو إسلامي وماهو عَلماني وهو وضع مربك يلبّس على العوام ويرميهم بعيدا عن الإسلام من حيث لا يشعرون !..

وقد كان على الإسلاميين فوْر صدور التقرير ترجمته ونشره على أوسع نطاق بما يُوضّح الرؤية ويُجلّي الغموض ويُحمّل المسؤوليات للمسلمين جميعا عامّتهم قبل خاصّتهم..

الفصل الثاني:
أفكار وتجارب خطيرة يتلقّفها "الإسلاميّون"

يواجه الإسلاميون أفكارا على قدر كبير من الترسّخ في "العقل الجمعي المسلم" كاعتبار الديمقراطيّة أفضل الأنظمة الممكنة ومن أبرز النظريات الّتي رسّخت هذا النمط من الأفكار التبشيريّة نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما إلى درجة أنّ تنظيمات تحمل الملصق الإسلاموي طفقت تلائم مشروعها مع الطرح الديمقراطيّ بل تدّعي أنّ الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطيّة ولا توفّر جهدا في سبيل تأكيد ذلك وكأنّ على الإسلام" ألّا يتعارض مع الديمقراطيّة وليس العكس، أو كأنّها فعلا النموذج النهائي أو الممكن التاريخي الأعلى، فإذا كان قطب رحى الطرح الديمقراطي هو إرادة الأغلبيّة فذلك كاف لرفضه من وجهة النظر الشرعيّة ولا يمكن تسويغه عبر التسويق للجانب الإجرائي منه (الآليّات الانتخابيّة والتمثيليّة)، كما لم يعد خافيا أيضا تورّط قطاع واسع من الإسلاميين إما تقيّة أو اختيارا في مقولات إنسانويّة تتحرّش بقطعيّات الدين، أو استدعاء تجارب "إسلاميّة" مضلّلة وهو ما يدعونا إلى الاشتباك نقديا مع كل هذه المقاربات :

هل الديمقراطيّة هي البديل "الطبيعي" عن "الاستبداد"؟!

بعيدا عن الشجال المتعلّق بالفروق المعرفيّة المجهريّة بين "الأنظمة الاستبداديّة" و "الأنظمة الديكتاتوريّة"[35] يتبنّي كثيرون مصطلح «الديمقراطيّة» كمقابل دلاليّ آلي لها كأنّها الممكن السياسي الوحيد .. هؤلاء يتعاملون مع توصيف "ديكتاتوري" أو"استبدادي" من جهة و"ديمقراطي"من جهة أخرى بمنطق تثنوي/ازدواجي على طريقة : [ظلم # عدل] والحال أنّنا إزاء توصيفات سياسيّة عائمة يُفترَض أن يكون مقابلُها المفهومي ذا مضمون سالب لا موجب، بمعنى أنّ نقيض"استبدادي" هو "غير استبدادي" وضديد "ديكتاتوري" هو"غير ديكتاتوري" واستدعاء توصيف إثباتي/محدّد هنا لا يمكن أن يكون إلّا من باب الإسقاط البروباغندي/الدعائي لا العلمي/المنضبط، مثلما تقول "إذا أردت أن تحارب العطش اشرب كوكا كولا" كأنّ هذا المشروب هو الضديد الطبيعي والحتمي للعطش والحال أنّ ذلك غير صحيح ! ..

[35]- يُميَّز عادة بين "النظام الاستبدادي" و"النظام الديكتاتوري" على اساس السماح بالتعدّدية السياسيّة (الحزبيّة أساسا) من عدمه، الصنف الأوّل يسمح بهكذا تعدّديّة ولو شكليّا (مثل تونس ومصر ماقبل تغيير 2011) على عكس الصنف الثاني من الأنظمة (على غرار ليبيا القذافي وسوريا الأسد).

"نهاية التاريخ والإنسان الأخير"36: "حفل الأناءات"37 وزخم الما-بعديّات

لئن بدت نظرية "الإنسان الأخير"أو "خاتم البشر -LAST MAN-"لأول وهلة متناقضة مع العقل الغربي القائم على الشك والنقد المستمر وعلى ال"مابعديات"إلا انّها في حقيقتها تشكّل إعادة إنتاج للهيغليّة38 بل استعادة [ما] للجمهورية الافلاطونية و"مدينة الله" الأوغسطينيّة وهي في جوهرها عقلانية متطرّفة او فلنقل "عقلانية عنصريّة"تتجاوز الغرب بالغرب إن صح التعبير فهي إعلان عن نهاية هذا العقل وبداية عقل غربي "آخر" يفترض واهما انّ منتجاته هي تتويج للفعل الإنساني عبر التاريخ ما يعني ان مفكرنا الاستراتيجي الامريكي وأستاذ الاقتصاد السياسي "فرانسيس فوكوياما"لم يفعل في النهاية سوى إطلاق "مابعديّة"جديدة فلنسمها "مابعد العقلانية الغربية"رغم يقيننا انّ اصطلاح "المابعد"نفسه هو صنيعة الاستعلاء الغربي المتعفّف والمترفّع عن إعلان النهايات ،، وبهذا المعنى تبدو أطروحة فوكوياما احتفاء صريحا بإفراز حضاري غربي39 ومرْكزةً له في مقابل مناهج ونماذج أخرى ،ففرانسيس المعروف بقربه من المحافظين الجدد تحدّث صراحةً عن عالم "تاريخي" أو "أنظمة متخلّفة"يجب إزالتها لتقام على أنقاضها الديمقراطية بشكلها الغربي ،وقصد بالأنظمة "المتخلّفة"تلك الأنظمة القبلية والدينيّة ،، بل إنّنا لن نتاجر بشرف الحقيقة إذا قلنا إنّنا إزاء تعبيرة (متقدّمة) للمركزية الغربية التي لا تتوانى عن الإعلان المدوّي عن كسب الغرب معركةَ الحضارة..

والحقيقة أنّ عرش الطرح الفوكويامي لم يهتزّ بفعل الأحداث والوقائع التي عرفها العالم بل إننا إزاء مقاربة مشوبة في أساسها بالاعتلال رغم أنّها -أو لأنّها- مُغرقة في العقلانيّة التي هي أحد إفرازات النرجسية أو الرؤية المركزية الثقافية الغربية ،دون ان ننسى نوازع الهيمنة الامريكية تأصيلا عمليا لفكرة"الولايات المتحدة مدينة على التل -CITY ON THE HILL-"المترسّخة في العقل الجمعيّ الأمريكيّ بما يجعلها الدولة الأم التي يحتاج إليها العالم ،وحتّى مع المراجعات الأخيرة التي قام بها الكاتب في اتّجاه الإقرار بالأفول الوشيك للسيطرة الأمريكية والذهاب نحو عالم متعدّد الأقطاب بقيَ النموذج الغربي للحكم (الديمقراطيّة) أرقى و"أعلى"ما يمكن أن ينشده الإنسان ما بقيَ على وجه الأرض !..

!!..

وغنيّ عن البيان انّ بنيان "فوكوياما" قد تصدّع بشكل خاص بعد ما شهدته المنطقة العربية من ثورات وما رافقها من صعود مثير للإسلاميين ،وهذا فيما نزعم أكبر هزّة عرفتها نظرية فوكوياما ،ولئن كنا لا ننكر أنّ صعود اليسار في أمريكا اللاتينية وتعاظم العمل الحركي الإسلامي "الأصولي"في منطقة الشرق

36- نهاية التاريخ والإنسان الأخير" هي نظرية للمفكّر الأمريكي من أصول يابانية "فرانسيس فوكوياما""الذي نشر مقالا في مجلة the national-interest-عام 1989 بعنوان "نهاية التاريخ والإنسان الاخير" قبل ان يحوله إلى كتاب عام 1992،وما عناه فوكوياما بالتاريخ ليس ذلك الحيز الزمني بما يستوعبه من أحداث ووقائع وإنجازات واكتشافات بل أراد الإشارة إلى التاريخ بما هو فضاء لتموضع الأفكار الكبرى وتطورها الفلسفي الديالكتيكي ،وبالتالي يكون المقصود بالإصداع بالقول:انتهى التاريخ ..،هو إعلان نهاية الإيديولوجيات وإقرارا بأنّ الإنسان الأخير سيعيش في كنف الديمقراطية الليبرالية إلى الابد لأنّها التعبير النهائي والتأليفي لتراكمات الفكر الإنساني..هذه رؤيتنا التعريفية نعرضها باقتضاب وننصح من يهمّه الامر بالعودة إلى كتاب "نهاية التاريخ وخاتم البشر""للاقتراب أكثر من المقاربة الفوكوياميّة""التي تتحدّد نقيضا للاطروحة الماركسية في نهاية التاريخ بطبيعة الحال يبدو أمر هذه التظرية محسوما سلفا إذا نظرنا إليها بمنظار عقدي-ديني باعتبار أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد قطع قول كل خطيب كما يُقال بقوله:"(...)ثمّ تكون خلافة على منهاج النبوّة. ..."

37- حفل الأناءات":عنوان كتاب للمحلل النفسي الفرنسي "لوران شميت.."

- الفيلسوف الألماني "هيغل"بشّر بنهاية "تاريخ الاضطهاد الإنساني"فور استقرار نموذج السوق الحرة وانتشاره. 38.

- تجدرالإشارة في هذا السياق إلى أنّ هناك من ينظر شزْرا إلى عبارة "الحضارة الغربية (أو الأوروبية)"ويستعيض عنها بعبارة:"الحضارة الإنسانية" بما أنّ المنجز الحضاري الغربي هو في حقيقته تتويج (ما) للسيرورة التاريخية الإنسانية ككل،، ورغم أنّ البراديغم الديمقراطي قد استفاد من التلاقح الفكري بين الشرق والغرب إلا أنّه لم يظهر ولم يتطور إلّا في أوروبا ،لذلك "غامرنا"بالحديث عن الديمقراطية ك"إفراز حضاري غربي. 39[...]"

الأوسط تُعدّ المستجدات التاريخية الابرز التي دفعت "فرانسيس"نفسه إلى مراجعة مكتسباته المعرفية وإعادة النظر في مرتكزاته النظرية التي بناها منذ أكثر من 22عاما في كتاب فُهم منه تراجعه عن نظريته حمل عنوان :"بداية التاريخ ..منذ أصول السياسة إلى الآن"عام 2012 قبل أن يعود إلينا الكاتب نفسه عام 2014 ليشدّد على تمسّكه بفكرته الكبرى في كتابه:«النظام السياسي والاضمحلال السياسي: من الثوره الفرنسيه الي الوقت الحاضر»عندما أشار إلى أنّ موجة الثورات العربية هي إحدى تعبيرات الزحف الشعبي نحو الديمقراطية.

لقد وفّر فوكوياما بنظرية "نهاية التاريخ"غطاء علميا أكاديميا يشرعن النزوع الإمبريالي الأمريكي ويعزّز ذلك الخطاب الرسالي المهيمن على خطاب الساسة الأمريكيين الذين يستعيدون في كل مرة وبأشكال مختلفة مقولة:"أميركا والآخرون"،فقد بدت الأطروحة الفوكويامية هدية من السماء تلقّفها المحافظون الجدد (أو الشتراوسيون الجدد) بلهفة منقطعة النظير لوضع "براديغمات" سياسيّة عدائيّة تصبّ في مجرى فكرة أخرى لا تقل إقصائية وهي فكرة "صراع الحضارات"الهنتنغتونيّة.

تجلّيات الأنسنة .. مناهضة التكفير نموذجا

تصدير:
«______تبشير المسلمين يجب أن يكون بواسطة رسول من أنفسهم» !!
(الأمريكي صامويل مارينوس زويمر)

غنيّ عن البيان أنّ تكفير من أبدى الكفر قولا أو عملا مباح شرعا بل هو مطلوب في مواقف كثيرة غير أنّه صلاحية حصْريّة للقاضي الشرعي وفي تطبيق هذا الواجب فوائد لا تُنكر من ذلك تنبيه عوام المسلمين إلى كُفرية طروح أو تصرُفات بعينها وكفر صاحبها والتحذير من الاقتداء بالكافر وانتهاج منهجه وتصحب ذلك دعوة "المرتد"إلى الرجوع عن أفكاره الضالة –استتابته- فإن لم يفعل يقام عليه الحد من قبل الحاكم وهذا هو الرأي الغالب لدى الفقهاء في الكافر المرتد، لكن هناك من يرى أن المرتد يُستتاب دائما ولكلٍّ حججه في ذلك وهنا يتكشّف دور علماء الدين في الإفتاء ورفع اللبس عن هذه المسألة الفقهية الشائكة التي لا أرى نفسي قادرا على الخوض فيها بإسهاب نظرا لقصوري "الفقهيّ.. "

غير أنّ ما يبدو غنيًّا عن البيان أنّ تكفير من أنكر معلوما من الدين بالضرورة ليس فيه حلول محلّ الله تعالى في محاسبة العباد لأنّ مسوّغ التكفير في هذه الحالة هو الظاهر وليس الباطن -القلب -، وعندما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم":أيّما إمرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه"؛ فإنه عليه الصلاة والسلام لم ينه عن التكفير بل دعا إلى التروي والتدقيق قبل مباشرة واجب التكفير نظرا لخطورة الرمي بالكفر على الناس فرادى وجماعات، بل إنّ هذا الحديث فيه شرعنة للتكفير بشرط أن يكون منضبطا بضوابط شرعية تكفينا شرّ السقوط في الفتن لذلك على من استجمع شروط تحمّل هذا الواجب أن يقصُر جهده على تكفير الأفعال لا الأشخاص وألاّ يعمد إلى تكفير الأفراد أي التكفير العينيّ إلا القضاء الشرعي [الغائب في الوقت الحاضر].

إنّ تجريم التكفير وشيطنته والّذي يقع فيه الكثير من "الإسلاميين" إمّا مداهنة للغرب أو بوحي من "مراجعات" (إن لم يكن من باب" الإرجاء "المقيت) فهو نتاج وامتداد لمقولات مريبة مثل" وحدة الأديان"و"الدين العالمي"و"الإنسان العالمي "وغير ذلك من الطروح التي تجعل اختلاف الأديان40مجرّد "خلافات فكريّة"أو "تنوع بشري"...وقد مهّد لها دعاة "العلمانية الجزئية" على المعنى الذي فصّله وبشّر به عبد الوهاب المسيري في كتابه":العلمانية_الجزئية_و_العلمانية الشاملة "وساهم في التنظير لها وتعميقها "مسلمون" ينتمون إلى تيار ما يسمى"العصرانية"، من بين هؤلاء الشواذ فكريا نجد"محمد شحرور"منظّر الإباحية وآمال_القرامي السوسيولوجية التي ادّعت أنّ "المثلية" (الشذوذ الجنسي) ليست محرّمة في الإسلام41 ،و"نوال السعداوي"المتطاولة على الذات الإلهية في تصريحاتها وفي كتبها42

40- بطبيعة الحال "إن الدين عند الله الإسلام"،،وعليه يتّجه الرأي الغالب إلى نفي وجود "أديان" ، لكنّنا نستخدم صيغة الجمع من باب التجاوز..

41- تصريح تلفزي على قناة الوطنية الأولى (ديسمبر 2015.(

42- من بين كتبها "الشاذة":"الإله يقدم استقالته في اجتماع القمة" الذي تم منعه يف مصر عام 2006.

"والتفكيكي"محمد أركون "و"هشام جعيط"صاحب الأباطيل43 والخرافات حول النبي محمد عليه الصلاة والسلام ،والضال المضلّل يوسف الصدّيق والسورية"نظيرة زين الدين"عدوّة الحجاب44 والمصري محمود سيد القمني45 الذي قال إنّ الفراعنة هم بناة الكعبة !46 وقال إنّ الإسلام هو عبارة عن حركة سياسيّة ناجحة ،لامجال فيها للوحي ولا للسماء 47 !.. ، كما زعم أنّ موسى هو نفسه الفرعون المصري أخناتون الملك الموحّد48 . !

...وغلت اليسارية الإسلامية خاصة مع" حسن حنفي "في هذا الطرح المغلّب للإنسيّ على الديني مُحلاً الإنسان محلّ الأديان حتى غدا لفظ الجلالة معه لفظا فضفاضا، نسبيّا لا يحمل دلالة واضحة، فالله على ما يزعم هو "الخبز عند الجائعين والحرية عند المستعبدين والعدل عند المظلومين"...إنّ لفظ "الله"على حدّ تعبيره ليس إلا "صرخة المضطهدين" ..!؛ بل قد اعتبر "حنفي"أن العلمانية هي أساس الوحي49" !.. ووصل الأمر بحسن حنفي إلى درجة وصف أسماء الله الحسنى :المهيمن والمتكبر والجبار بأنها تشير إلى ديكتاتورية الذات الإلهية وأنه يجب حذف تلك الأسماء50 !، وليست العلمانية في حقيقتها إلا "عالمانية"أي" دنيوية" ومادية وإنسانويّة وبالتالي لادينية وهذا ثابت في معاجم الغرب أنفسهم – راجع مثلا معجم أكسفورد وموسوعة دائرة المعارف البريطانية بريتانيكا -..والأمر لا يقتصر على تخليص الدنيا من الدين بل يتعداه إلى محاولة نزع القداسة من الدين ذاته حيث ذهب " نصر حامد أبو زيد" إلى حدّ إنكار المصدر الإلهي للقرآن الكريم

وعدّه مجرّد نص لغوي وقداسته ليست في ذاته ،ويأتي الجابري ليسقط في مستنقع المنهج التفكيكي الإنسانوي ذاته ليشكّك في سلامة الذكر الحكيم من التحريف إذ يقول في كتابه "مدخل إلى القرآن الكريم"- وقد كنت أحترمه قبل نشره- :"ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه..."ضاربا عُرض الحائط بإجماع المسلمين بل وبمنطوق عدد غير قليل من آيات قرآنية صريحة على غرار قوله تعالى:"إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"51 .. ويصل المدعوّ "سيد محمود القمني"إلى حد القول:"لا فضل لدين على آخر ..الأديان كلها لله"، وذلك في سياق حديثه عن الرسالات السماوية الثلاث – والحقيقة أنّها

---

43 - في كتابه " "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة"يزعم أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قد اكتسب ثقافته الدينية الواسعة من خلال ممارسته للتجارة..!

44- راجع كتابها"السفور والحجاب."

45- بعد كتابة هذا المقال بلغنا أنّ القمَني قد صرّح بإلحاده علنا وأنّه لم يكن يفعل سوى محاولة تقويض أركان الإسلام من داخله (نحيل على الروابط التالية :
https://www.youtube.com/watch?v=NtjOHOZeEII
https://www.youtube.com/watch?v=XXTHkQdugj0

46- في كتابه"ربّ الزمان"صفحة 66.

47- في كتابه :"الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية."

48- في كتابه"النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة."

49 - راجع كتابه"التراث والتجديد"[أربعة مجلدات].

50- ندوة نظمتها مكتبة الإسكندرية بتاريخ 2006/8/28.

51- الحجر9.

رسالات أو شرائع وليست أديانا فالدين عند الله هو الإسلام.

والحقّ أنّ هذه المزاعم هي من استتباعات انتهاج مناهج غربية ملحدة (مابعد حداثيّة) في قراءة النص المقدس كالهرمينوطيقا52 والتفكيكية 53و البنيوية54... وهي مناهج شاذّة تقوم على الفصل بين النص وقائله وتؤكّد على تاريخية النص رغم قدسيته إنها مذاهب إنسانوية تنتصر للأنثروبولوجي على الثيولوجي وهي امتداد لوضعية "كونت"ونفعية "بنتام"..بل تعود الأصول الأولى لهذه الأفكار إلى عصر "بروتاغوراس"الذي قال"الإنسان هو مقياس كل شيء"فكان أن أنتج أجيالا من "العنديّين" شعارهم من عندي أعطي المعنى وبأدواتي أفهم النص..

وعندما يخرج علينا "مسلمون" ضمن هذا التيار الإنسانوي(التنويري) ليس لنا إلا استحضار ما قاله المستشرق "زويمر":"تبشير المسلمين يجب أن يكون بواسطة رسول من أنفسهم "..رغم يقيننا بأنّ معظم التيارات الإسلامية الإحيائيّة التي تقول بهذه الأباطيل إنّما تردّدها من باب مهادنة الغرب ومُداراته وهو أمر أوضح من أن نشير إليه..
إن ما يحصل مع الإسلام في سائر بلاد المسلمين يبدو تنفيذا واضحا للمخطّطات الصهيونية والماسونية العالمية والحق أنّي أساند هذا الطرح الذي يردّده مفكرون كثر ولا أخال مثل هذا الكلام مجرّد نتاج لعقدة نظريّة المؤامرة خصوصا مع اطّلاعنا البسيط على بروتوكولات حكماء صهيون وفي ضوء ما نعرفه عن سيطرة اليهود على الإعلام في العالم وأسطورة "مردوخ"الإعلامية.. فقد رأينا كيف استمات "العلمانيون"في رفض التنصيص على مصدرية الشريعة في الدستور وكل تبريراتهم كانت تدور حول فصل "الديني" عن "السياسي"بتعلات مختلفة مثل قداسة الدين ودنَس السياسة أو قابلية النصوص الشرعية لتأويلات مختلفة وأحيانا متباينة ويتجاهل هؤلاء أنّ المقدس جُعل لتطهير المدنّس و"خلقنته"وأنّ هناك ثوابت وقطعيات موضع إجماع علماء الأمة رغم سعي المتآمرين إلى زعزعة الثوابت و"التشغيب على محكمات، وهوسعي غير محمود نربأ بالإسلاميين أن ينخرطوا فيه مهما كانت المبرّرات والدوافع .إنّ سنّ قوانين تجرّم التكفير بدعوى حفظ المجتمع من الفتنة وحمايته من الفوضى وصيانة الوحدة الوطنية هو بمنزلة العلاج العشوائي لظاهرة العنف شبيه بعملية قلع جميع الأسنان للوقاية من التسوّس وكأنّ وجود هذه الأسنان هو سبب المشكلة.

كلّ ذلك فيه إحياء لدلالات رمزية إنسانوية إلحادية قضت بقتل الإله والإعلاء من شأن الإنسان لينزاح

52- التأويلية أوالهيرميتوطيقا أو علم الفَسارة هي منهج غربي يقوم على أنسنة المتعالي أيْ تحويل الثيولوجي إلى أنتروبولوجي عبر فسح المجال للمتلقي لفهم النص بما يتوافق وظروفه الخاصة،ما يؤدي في النهاية إلى تجريد الخطاب الديني من قداسته، بدأ رجال الدين النصارى في تطبيقه على النص "المقدّس" عبر التوسّع في تأويله بغية كسرعزلته المعرفية وتحيينه بما يجعله مواكبا للتطوّر العلميّ..

53- التفكيكية أو الدحضيّة أو فلسفة الهدم ،منهج وضعه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا ويقوم على "خطف" النص من قائله بما يجعله رهنا بيد قارئه يُضفي عليه ما شاء من المعاني بما يتناسب وأفكاره بعيدا عن كل قيد أو ضابط للفهم والتفسير، وحول هذا المعنى وفي ضوئه تبلورت فكرة "موت المؤلّف"، أيْ إنّك يا كاتب النص انتهى دوْرك ليبدأ دوري كمتلقّ لفهم ماكتبت وتأويله على الوجه الّذي أراه، وعليه فإنّ قراءة القرآن الكريم قراءة تفكيكية تعني بكل بساطة أنسنته.

54- البنيويّة هي منهج يتحدد نقيضا للتفكيكية ،فهي تقف على اعتاب النص ولا تتجاوزه إلى السياقات والظروف وبالتالي فإنّ تطبيقها على النص القرآني يعني تحييد أسببا النزول والتعامل معه كنسق من الكلمات أو الرموز التي تكوّن بنية يعمل البنيوي على الكشف عنا،والبنيوية بهذا المعنى ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين ومن أبرز أعلامها "دو سوسور."

المقدّس تدريجيا من مجال اللاهوت إلى مجال الناسوت مثلما نظّرت لذلك بعض الفلسفات الغربية كالماركسية والنيتشوية والوجودية الملحدة..

صفوة القول؛ لئن مرّ العالم الإسلامي كما العالم "المسيحي" بما يسمّى "ماقبل الأنسنة"- ماقبل اللادينية التي يسمونها علمانية – إلا أن تلك المرحلة "الذهنية" لم تكن واحدة في العالمين؛ فقد كانت تتجلّى في المسيحية من خلال "الحكم بحق إلهي"وفي الإسلام كانت تدل على "محورية الله"دون السقوط في براثن الثيوقراطية، فالإنسيّة لها مجال تحرك واسع وفقا للرؤية الإسلامية، يقول الله تعالى في محكم تنزيله :"إسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"55 ويزيد الرسول صلّى الله عليه وسلم ليقول:"أنتم أعلم بأمور دنياكم"؛ فالمحورية الإلهية كما عاشها النصارى حالة ملتبسة حيث لا تمييز فيها بين رغبة الإله ورغبة الإمبراطور أو رجل الكنيسة فيما هي عند المسلمين حالة تتعالى بالإنسان دون تأليهه فهي وضعية متميزة تتدخل المرجعيات المتعالية لتوضيح معالمها فإن تنازعنا في شيء نردّه إلى الله والرسول..ولما كان ذلك كذلك نقول إن إطلاق دعوات "الأنسنة" جنبا إلى جنب مع دعوات التقدم والتحرر من سلطة النص ليس في طريقه إذا ما تعلّق الأمر بالعالم الإسلامي لأن "ما قبل الأنسنة"عندنا لم تكن في الحقيقة تخلفا أو نصّيّة متطرفة..

ختاما نقول إنّ الاغترار بالعقل هو أخطر الانحرافات المنهجيّة على الإطلاق ..إذ كيف يكون المسلم مسلما ويفكّر من خارج الإسلام؟!!!..في ديننا ثوابت وقطعيات ..وأكثر الدين اتّباع وليس إبداعا، نُقل عن عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه قوله :((لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه)) ..

وهذا عمر بن الخطّاب رضي الله عنه يحيّد عقله حين يقول عن الحجر الأسود["لولا أني رأيت رسول الله يقبلك ما قبلتك"]،، فالتطاول على المقدّس ليس علامة فطنة أو عبقرية بل هو أولا وقبل كلّ شيء نتاج مباشر لما يُسمّى "وهم المغايرة" حيث لا يطمح المتحذلق إلى أكثر من أن يكون مختلفا.. فالمسلم الحقّ يفكّر من داخل العقيدة لا من داخل الأمّة وإن كان يعمل لها وبها ومن خلالها، والتكفير شاء من شاء و أبى من أبى من صميم الإسلام غير أنّ هذا الواجب مقيّد بضوابط صارمة كنا أتينا على ذكر بعضها بما تيسّر لنا من معرفة محدودة ،، بقي أن نقول إنّنا حين ندافع عن الدين ليس لحاجة الدين لنا بل لحاجتنا نحن إلى الدفاع عن الإسلام تزكيةً للنفس وتبرئةً للذمّة ، وعليه؛لا داعي للتفذلك والتفقّه بالزعم أنّ الإسلام أرقى وأسمى من أن يدافع عليه مدافع**!!**

55- النحل **43.**

"ما بعد الإسلامويّة"

«خروج الخطاب الإسلامي من منطق الجماعة إلى منطق الدولة» هكذا تُعرّف الأنتلجنسيا العربية "مابعد الإسلاموية "، ويمكننا أن نعُدّ هذا التعريف على اقتضابه كافيا لملامسة دلالات المصطلح ، وإذا نظرنا إلى واقع الممارسة نرى في سياسة حزب "العدالة والتنمية" التركي الكثير من تمظهرات هذا المفهوم حيث تُفتح دور رعاية لاستقبال المومسات التائبات ، ويُحظر بيع الخمور مساء وبالقرب من المدارس ودور العبادة...!

ويُعتبر الفرنسي"أوليفييه روا" فيلسوف "مابعد الاستشراق"أوّل المنظّرين لهذا الاتّجاه ليُعلن به عن "فشل الإسلام السياسي"وهذا الإعلان هو نفسه عنوان كتابه الشهير الذي صدر عام 1993 ليُعمّق بذلك السؤال الكلاسيكي :ماهو دور الدين في المجتمع الإسلامي؟؟؟..والحقيقة أن هذا السؤال سجالي أكثر من كونه علميا وتاريخيا وهو لا يعبّر عن فطنة السائل بقدر ما يشي بجهله أو تجاهله لحقيقة الإسلام.. ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشير إلى الباحث الإيراني "آصف بيات"قد تحدّث عن "مابعد إسلاموية"أخرى غير تلك التي تحدّث عنها "روا"إذ إنه بدا ملتصقا بالواقع الإيراني (ما بعد الخميني..(

فما بعد الإسلاموية هي تجاوز لما يسمى بالإسلاموية الكلاسيكية ولهجتها الصدامية وأفكارها الراديكالية ،وهذه الحالة أو الرؤية أو المقاربة طُرحت بديلا عن مقولة"الإسلام هو الحل"فهي انحراف منمّق عن المنهج الإسلامي في تفاصيل كثيرة من ذلك مثلا قبول "مابعد الإسلاموية" بآليات الحكم الديمقراطي بشكله الغربي وما يعنيه ذلك من تحكيم سيادة الشعب وتغييب حاكمية الشريعة ؛علاوة على الإقرار بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة فالإسلام وإن لم يُقم علاقة مفاضلة بين الجنسين فإنه أيضا لم يساو بينهما بشكل تام بل وزّع عليهما الأدوار والمهامّ حسب طبيعة كل منهما ؛فهما شبيهان بالهيدروجين والأكسيجين في الماء ،فوجود الأول بذرتين والثاني بذرة واحدة لا يعني أفضلية الأول على الثاني لأن غياب الثاني يعني غياب النتيجة ألا وهي الماء ..فلاحياة إنسانية دون كليهما الذكر والأنثى...

فلا تعدو مابعد الإسلاموية أن تكون سوى مجرد ظاهرة براغماتية "تكيّفية"مع مجتمع دولي بصدد مكافحة الإرهاب الأخضر-"الإرهاب" الإسلامي -..بل إن مصطلح "مابعد الإسلاموية"نفسه يحمل في طياته تجاوزا وإقصاء للإسلام فهو في حقيقته "مابعد الإسلام"أي أن المنظرين له يقترحون بديلا عن الشريعة الإسلامية نفسها وليس عن "الإسلام السياسي الكلاسيكي"فقط ،لأن الإسلام من يوم أن كان هو دنيا ودين ،و"الإسلام السياسي"اصطلاح مُغرض يوحي بغرابة الإسلام عن الشأن السياسي وهذا طبعا مجانب تماما للصواب،وصدق الشيخ يوسف القرضاوي حين قال:"...وهم يُطلقون هذه الكلمة ["الإسلام السياسي"]للتنفير من مضمونها ومن الدعاة الصادقين الذين يدعون إلى الإسلام الشامل ،باعتباره عقيدة وشريعة ،دينا ودولة.."

الإشكال الثاني الذي يطرح نفسه هو طبيعة فكرة "مابعد الإسلاموية"نفسها إذ تتميّز بالثبات فهي ليست مرحلة تليها مراحل أو خطّا تصاعديا نحو الدولة الإسلامية بل هي أقرب إلى الدائرة المغلقة حيث الحركة في مكان واحد وأيّ محاولة للخروج من تلك الدائرة ستكون مكلفة وبمنزلة المخاض العسير لأنها ستكون مسا من أسس ومبادئ جوهرية تقوم عليها الدولة كنظام الحكم [الديمقراطية...] والرؤية المجتمعية[المساواة بين الرجل والمرأة،الحريات]. ...

إن ابتداع مصطلح"مابعد الإسلاموية"يدخل في نطاق اللعب بالمصطلحات وسياسة التضليل بالمفاهيم التي تنتهجها النخب الغربية وتصدّرها لنخبنا التي تعوّدت على التّعبد لما يُصنع لها من أصنام كما يقال،"فاللادينية"صارت "علمانية"ثم استحالت إلى"دولة مدنية"ثم تحولت بقدرة قادر إلى "مابعد

إسلاموية"ليتضمن اللفظ هذه المرة كلمة"إسلام"في تحايل خبيث على اللغة ومتقبّلها المسلم إنّهم يبتكرون مصطلحات "سائلة"بحيث يمكنها التسلل من تحت الباب وتكون مهيأة بطريقة تسمح "للمستهلك"المسلم بتناولها دون الحاجة إلى "قضمها"و "تفكيكها" تماما كمشروب الكوكا كولا ، فأصل هذه المصطلحات جميعها واحد فهي تلوينات مختلفة لفكرة ناظمة واحدة، وهو ما يُذكّرنا بمصفوفة اصطلاحية أخرى ترتكز على المابعديات على غرار مصطلح:"ما بعد الاستعمار" الذي يوحي بنهاية الاستعمار فيما هو إعلان عن بداية مرحلة استعمارية جديدة بأدوات مخمليّة..

إذن ليست "مابعد الإسلامويّة"إلا وجها حسنا يُخفي جوهرا عَلمانيا قبيحا ،لنقول ذلك ردا على الباحث "عزام تميمي"في اعتباره لما بعد الإسلامويّة شكلا من أشكال "الإسلاميّة"مادفعه إلى الإصداع بأنّ الصراع "...سيكون حول من إسلامي ومن هو أكثر إسلامية ،وليس صراعا بين العلمانيين والإسلاميين.. !!"كلا..نحن كنا ومازلنا وسنبقى بصدد صراع إسلامي -علماني وهو صراع نموذجي في تجسيد "التدافع الاجتماعي."

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ معضلة الحركات الإسلامية الحركية أنّها حال وصولها إلى السلطة تنخرط في لعبة التنازلات التي لا تنتهي،قد يردّ عليّ مجيب فيقول إنّ الإسلاميين الذين يمارسون السلطة هم مطالبون كذلك بمراعاة مناخ دولي ملتهب وقوى سياسية دوليّة لا ترغب في رؤية إسلام متطرّف [طبعا متطرف من وجهة نظر معينة]والبديل المطروح أمامهم هو النموذج التركي..وهذا الكلام في الحقيقة يُؤخذ قليله ويُردّ جلّه،صحيح أنّ أيّ حزب سياسي عليه التحلي ببعض من البراغماتية والمرونة وتفادي اللهجة الصداميّة ما من شأنه ضرب عصفورين بحجر واحد ،من جهة طمأنة الداخل [الأقليات الدينية ،عموم الشعب ،الطبقة الثرية ،النساء والتيار النسوي عموما...]ومن جهة أخرى طمأنة الخارج [الو.م.أ وأوروبا]وهذا ما فعلته حركة النهضة في تونس و"الجماعة الإخوانية" الأم في مصر بتطرف وانحراف وزيْغ ربما وفقا لرؤية تأويلية لقواعد شرعية معيّنة من قبيل:"ارتكاب أخف الضررين"،."قبول الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى"،."الضرورات تبيح المحظورات"...والاستناد إلى بعض الآيات كقوله تعالى في محكم تنزيله:"فاتّقوا الله ما استطعتم"56 والحديث النبوي الذي منه "فأتوا منه ما استطعتم"والاستعادة المتكررة لتعامل الرسول صلى الله عليه وسلم مع الحياة الوثنية في مكة في بداية الدعوة كذلك الاستنجاد ببعض الأدلة الشرعية مثل"المصالح المرسلة"...دون التعمّق في هذه المبررات التي لا أحسبني قادرا على تفصيل القول فيها نظرا لقصوري الفقهي أرى أنّه كان هناك غلوّ إخواني في اعتبارها وتطبيقها،وقد استفتيت قلبي لكي أصل إلى هذه النتيجة ،فلا يمكن السماح بتجارة الكحول مثلا تحت أي ذريعة كانت ،الجماعة شرعت في تقديم تنازلات و"قرابين دينية"لاستثمارها سياسيا ما يتعارض جوهريا والعقيدة الحزبية-الدينية لحزب يُفترض أنّه ينطلق من أرضية "إسلامية"وذلك فيه تلبيس على الناس وتمييع لرسالة الإسلام ويبقى تبنّي ما يُسمّى "فقه الأولويات" و"الاجتهاد المقاصدي"مسألة شائكة وخطيرة في صورة المبالغة في النحوّ نحوها ..فلا شك أنّ التقية السياسية ضرورية خاصة في ما يتعلق بالملفات الخارجية الخاضعة للتوازنات الدوليّة ..لكن ألّا نرى أيّ مؤشرات"أسلمة" حقيقيّة لا في الداخل المصري ولا التونسي هو ما نعتبره افتئاتا على الإسلام من قِبل الإخوان..

56- التغابن **16**.

قذف المصطلحات

يجب ألّا نطمئنّ كثيرا للتقعيد المأثور:«لا مُشاحّة في الاصطلاح» لأنّه كثيرا ما يوقعنا في شرَك التشغيب على الدلالات عبر تكريس الخلط بين المصطلحات ،، فعلى سبيل المثال لا الحصر ينطوي الحديث عن" العلمانية "باستخدام مصطلح"المدنية" تضليلا (مقصودا أو غير مقصود) للمتلقّي الذي قد يذهب في ظنّه أنّ المتكلّم يتحدّث عن التمدّن والتحضّر أو عن مقابل للعسكراتيّة ، كما يعمد البعض إلى استعمال لفظ"الدولة الدينية"كمرادف للدولة الإسلاميّة إما جهلا أو مكْرا بغاية إسقاط التجربة القَرْوسطية الأوروبية (الثيوقراطية) على نموذج الدولة في الإسلام ،، فضلا عن هذا وذاك قد يُلجأ إلى مصطلح بعينه لتخفيف وطأة المفهوم أي المعنى كإطلاق تسمية"المثليّة الجنسية"على "الشذوذ الجنسي" مثلا..

والخليق بالذكر أنّ تجارة المصطلحات تشهد رواجا منقطع النظير في الحقل السياسي حيث تتمّ "قولبة التفكير" بوساطة اللغة ، كالمسارعة إلى تسويق عبارة "الحرب على الإرهاب" بدلا من الحديث عن "مقاومته"، فمصطلح "الحرب" هنا يستحضر معنى "إطلاق اليد" وفيه شرعنة قبْليّة للتجاوزات والانتهاكات ويسمح باستباحة "المحرّمات" السياسية والأخلاقية والإنسانية..

وعندما تتحدّث الحكومة عن"الحرب على الفساد "فالمعنى الضمني التي يُراد له أن يصل إلى" مستهلك الخطاب "هو براءة هذه الحكومة من "الفساد" بما أنّها "تواجهه..! "

وحتّى إصرار من هم على رأس السلطة على الحديث عن «حكومة وحدة وطنيّة» رغم عدم دقّة المصطلح تقنيا وسياسيا هو محاولة للتنصّل من المسؤوليّة بتوزيعها على الجميع وتذريرها وبالتالي تمييع كلّ مساعي المساءلة والمحاسبة، لذلك كثيرا ما نسمع عبارات اقتسام الفشل من قبيل: «كلّنا يتحمّل المسؤوليّة» أو «هذا ليس خطئي» أو «النخبة السياسيّة فشلت ويجب أن نتدارك» ...إلخ.

قصارى القول؛ علينا أن نُدرك أنّ اللغة هي وعاء الفكر كما يُقال ، ما يعني أنّ الألفاظ والمصطلحات ليست مجرّد مبان جوفاء بل هي حمّالة مقاصد ومعان وهو ما يستدعي الاشتباك معها فكريا بهدف تعريتها وقضْمها قبل أكلها وهضْمها..

عدَميّة منطق "تعفين الأجواء"

فضلا عن التحفّظات الكلاسيكيّة المؤسَّسة على أسس دينيّة/إيديولوجيّة يرفض «الإسلاميّون» (عادةً) دعم ترشّح شخصيّة غير إسلاميّة "محافظة" مشهود لها بالشجاعة ونظافة اليد ويتمسّكون بمقاطعتهم المبدئيّة للانتخابات المؤسَّسة على رفض السياق العلماني العام بدعوى أنّ دعمهم لهذا الترشّح هو مشاركة في "إطالة عمر النظام" بمرشّح سيجد نفسه في النهاية (إذا ما مرّ) أداة لشرعنة منظومة حكم مهترئة بتشكيل قوة احتجاج من الداخل وبالتالي توفير آليات تنفيس ذاتيّة للنظام (طبعا نحن نفترض جدلا نزاهة الانتخابات القادمة بل نفترض حصولَها أصلا)، في الحقيقة هذا التحفّظ على وجاهته الظاهرة يتّسم بقدْر كبير من العدَميّة السياسيّة لانبنائه (ضمنيًّا) على "حلّ مأزقيّ" إن صحّ التعبير يتمثّل في "تعفين الوضع" أو "مزيد تعفين الوضع" أي الدفع بواقع الأزمة إلى مداه حتّى يحدث التغيير المرجوّ بشكل راديكالي إمّا عبر "انقلاب عسكري" أو من خلال "ثورة شعبية"، لنكون بذلك إزاء استدعاء خطير لمفهوم "بنية الفرصة السياسيّة"الّذي حلّله Tarrow وقدّمه كعمليّة منظّمة لإنهاك النظام وإغراقه في الأزمات حتّى تنضُج فرصة التغيير "الجماعي"المنشود، وهي استراتيجيّة تتبنّاها بشكل أوْضح الجماعات المسلّحة بشكل "إيجابي"(أو موجب) أي بممارسة دمويّة تستعجل لحظة "التحوّل السياسي"عبر تأليب "الشعب"على قيادته السياسيّة وإحداث شرْخ أكثر عمقا في جدار الشرعيّة..

إذن منطق "تعفين الأجواء" هذا هو في النهاية نظر إلى واقع التقهقر الشامل بعين الآمِل المتفائل الّذي ينتظر انفجار الوضع بتدخّل عسكري أو انتفاضة شعبيّة هادرة تأتي لتنقل البلد من حال إلى حال يُؤمَل أن تكون "إسلاميّة التشريع"، هذا المنطق لا يخلو من العدَميّة نظرا لما فيه من تنظير للتفلّت والفوضى والدفع نحو لحظة قد تكون عصيّة عن الضبط والسيطرة، الإشكال هنا في تحوّل هذا الموقف النظري إلى ممارسة سلبيّة تتبدّى من خلال تتفيه العمل الأهلي (المدني) الّذي تقوم به الجمعيّات الخيريّة أو ما شابه، أو القيام بممارسات ذات مضمون سالب مثل مقاطعة الانتخابات (التشريعية أو الرئاسيّة) في فواصل تاريخيّة فارقة (ربّما) تقتضي المشاركة للتشغيب على السياق السياسي العلماني الّذي يُتحجَّج به إسلامويّا لتبرير عدم المشاركة، إذ علينا ألّا نذهل (خاصة في "زمن الاستضعاف"هذا) عن أهميّة النزوع الإصلاحي الّذي يُعتبَر الأصل في الإسلام ويقابله غالبا "الإفساد في الأرض.. "

أعتقد أنّ اندلاع "ثورة" برعاية (أو بوحي من) أُناس مشهود لهم بالشجاعة ونظافة اليد من داخل السلطة سيكون أقلّ كُلفة من ترك الحبل على الغارب، إذ إنّ"التثوير"يبقى ممكنا حتّى في ظلّ أوضاع "مستقرّة" في "سوئها" بل إنّ مأموليّة حدوث ثورة قد تميل إلى الانخفاض في حال انكسار إرادة التغيير بطغيان المستويين الأوّلين من هرم "ماسلو"(البطن والأمن) على اهتمامات العوام، القليل من الجوع قد يصنع "ثورة" لكنّ كثيرا منه قطْعا لا يصنعها، نقول ذلك لأنّ مفهوم "ثورة الخبز" أو "ثورة الجياع" هو أحد المفاهيم السائدة السائدة لخطاب "التعفين" رغم أنّ "التجويع" كان ولايزال أداة الحكّام للإخضاع الجماعي، وحتّى حديث البعض عن "الثورة الفرنسيّة" وتقديمها ك"ثورة جياع" ليس في طريقه، إذ إنّ الفقراء لم يلعبوا دورا مؤثّرا فيها، حيث انطلقت الثورة من النبلاء والمهنيين الّذين كانوا يجتمعون في قاعات الاجتماعات في باريس (فرساي) قبل أيام من سقوط الباستيل، وحتى العنف الثوري الشعبي الكبير قاده كبار المُلّاك وصغارهم..

العوَز والاحتياج الناتج عن الانهيار الاقتصادي لا يؤدّيان في الحقيقة إلّا إلى مزيد التذيّل للسلطة الحاكمة ما يُؤدّي غالبا إلى حالة من "استقرار المقابر" ، وحتّى لو قُدّر للشعب "المُفقَّر" أن يثور فسيعود أدراجه مع أوّل قطعة خبز تُرمى إليه، وليس أدلّ على ذلك من أنّ انتشار الفقر المدقع في الهند مثلا لم يصنع "ثورة[57]"..

---

[57]- من الكتب الّتي يُنصَح بالعودة إليها للوقوف على قزَميّة دور العامل "الاقتصادي" أمام العاملَيْن "السياسي و"المؤسّسي" كتاب:"الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" للسوسيولوجي "بارنيغتون مور" الّذي سجّل تخلّف الفلاحين المعوَزين عن "ثورة الفلاحين" في أوروبا في الربع الأوّل من القرن السادس عشر ميلادي..!

خطورة الانخراط في منطق "ترذيل العمل السياسي" !

«قذارة العمل السياسي» هي إحدى العبارات الممجوجة الّتي كثيرا ما تتردّد على ألسنة بعض الإسلاميين وغيرهم من المتعاطين مع الشأن العام وحتى العوام إحالةً على (أو كنايةً عن) قذارة أساليب ممارسة السياسة، هذا الكلام خطير من وجهيْن على الأقل:

الوجه الأوّل أنّه يلبس لبوس التوصيف المجرّد للواقع وهو في حقيقته «تقعيد مقنّع» يقرُن "إدارة الشأن العام" باللاأخلاقيّة ضرورةً انسجاما مع المقاربة الميكيافيليّة الّتي تجعل "الانتهازيّة" أو "البراغماتيّة" صفة ماهويّة يجب أن يتحلّى بها "السياسي الناجح"، وهو زعْم تنجر عنه لوازم خطيرة من بينها تنفير الناس من السياسة وبالتالي تعزيز "الفردانيّة" وتحييد فكرة "الهمّ العام" في ضرب من ضروب التدجين المنظّم..!

أمّا الوجه الثاني لخطورة هذا الطرح فتكمن في كونه تأصيلا خبيثا لفكرة «العلمانيّة» باعتباره يوفّر نسقا تبريريا يسند ذلك الطرح الناسوتي/اللامتعالي على حساب الخطاب اللاهوتي/المتعالي، فالدين (مهما كان هذا الدين) «مقدّس» لا يصحّ بل لا يجوز "تدنيسه" ب"قذارة السياسة"،، وهنا يُسدَل ستار كثيف على التأصيل الإسلامي لمفهوم «السياسة» بماهي "عمل الأنبياء"(«حديث نبوي "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ...") و"حرصٌ على الحكم بما يرضي الله"(الصدّيق "إن أخطأت قوّموني...") و"التزام عميق بخدمة المجتمع"(عمر بن الخطّاب "إذا عثرت ناقة في العراق...") ومسؤوليّة جسيمة وتكليف خطير ("إنّها أمانة وإنّها يوم القيامة لَخزي وندامة")..!

صفوة القول؛ يبدو خطاب التشنيع بالسياسة مُغرضا إلى حدّ بعيد رغم أنّ خيوط المؤامرة والدسيسة فيه غير واضحة المعالم نظرا لما تستبطنه من معان موازية ودلالات مخاتِلة ومواربة أخرى لا تخلو من وجاهة تختزلها قذارة كثير من السياسيين..!

المغالطة الكبرى : «معركة الهُويّة انتهت والآن المعركة الأساسيّة هي معركةالتنمية»!

من أشهر المغالطات الّتي يردّدها ذوو الحكمة المتورّمة من المتعاطين مع الشأن العام حتّى من بين المحسوبين على التيّار الإسلامي الزّعم بأنّ معركة الهُويّة انتهت والمعركة الأساسيّة اليوم هي معركة التنمية..

«الاصطناع» لغةً من "الصنع" أو "التكلّف" فلا يُصطنَع الشيء إلّا من عدم، أمّا «الاستثارة» فلا تنسحب إلا على ماهو موجود بالقوّة ويُراد له أن يكون موجودا بالفعل، ففعل الاستثارة يهدف إلى نقل "الشيء" من حالة الكمون إلى حالة الظهور وهو ما ينسحب على ما يدعونه "الاستقطاب الإيديولوجي"، فهو" استقطاب مستثار "وليس استقطابا مصطنعا كما يردّد البعض، فالتدافع أو الصراع بين الحق والباطل أو مايسمّونه "الصراع الإيديولوجي/الثقافوي/الهوَوي" هو سنّة الله في خلقه وأيّ طرح مقابل هو قطعا إمّا من باب التزييف والتزلّف لبني علمان أو تعبير عن رغبة" متطرّفة "في فرض "الاستقرار"، يقول الله تعالى في مُحكم تنزيله : «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض»، فهؤلاء الّذين ينفون منطق "التدافع الحضاري" وحقيقة" الهُويّة المهدّدة "بتعلّة أولويّة الهمّ الاقتصاديّ إنّما يتحرّكون (بوعي أو بغيره) بوحي من فلسفة "الدولة الحديثة"حيث لا يُنظَر إلى الإنسان ("المواطن") إلّا ككائن "يموت ويحيا ولا يُهلكه إلّا الدهر" أيْ يعيش مرة واحدة ويجب أن يعمل طوال حياته على "الكسْب" والصعود الاجتماعي والاقتصادي وعلى "السلطة" أن تعمل على "تبيِئة" الظروف لتحقيق هذا الربح المادي منزوع القيمة..!

بل إنّنا نزعم أنّ كلّ من يمركز فكرة "معركة التنمية" ويميّع كل خطاب هُويّاتي إنّما يقدّم خدمة جليلة (بوعي أو بغيره) لشراذم اليسار وغيرهم من شُذّاذ الآفاق المتفسّخين، فعندما يتعاطى "مسلم" مع تقرير لجنة الحريات سيئ الذكر بمنطق التسطيح والتمييع بدعوى وجود ماهو أهمّ وأجدى لحياة الناس فإنّه يسطّح حضور الدين في المجتمع كأنّما «بالخبز وحده يحيا الإنسان» في تعاط سياسويّ مقزِّز يُحيّد الالتزام العقدي تقزيما وتطاولا..!

الحقيقة الّتي لا يُماري فيها عاقل أنّه لا يمكن فصل مطلب التنمية عن مطلب العبودية لله اللهّم إلا على سبيل الفصل التعسّفي، ونزعم أنّ آية قرآنية واحدة كفيلة بنسف السجال المفتعل بين سؤاليْ الدين ("الإيديولوجيا") والدنيا ("التنمية") «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ»58..ففي الإسلام ليس هناك فصل بين الطموح الدنيويّ("بركات من السماء والأرض") وبين الالتزام العقدي ("آمنوا واتّقوا") ،فالاعتصام بحبل الله جلّ وعلا كفيل برفعنا درجات في سلّم التقدّم وإن لم يحدث ذلك فلحكمة يعلمها العليم والعبرة في النهاية بالمآل الأخرويّ "وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ"، أمّا الاعتراض بما تشهده الدول الكافرة من تقدّم رغم أنّها غير مسلمة ،فنقول إنّها قد أخذت بما

58- الأعراف -96-.

به يتحقّق التقدّم المادي بمنطق السببيّة الموضوعيّة الّتي أسنّها الله لتستقيم حياة البشر وتستمرّ عمارة الأرض بما يجعل العمل وفقها والاعتداد بها كفيلا بتحقيق النجاح "المادي" إذا ما شاءت المشيئة الإلهيّة تحقّقه لحكمة، ثمّ إنّنا أمام حاكم مسلم على شعب مسلم يُفترَض أن يُعمَل بشأن سياسته المقياس الشرعي وليس المقياس المادي وإلا فلنرفع القبّعة إذن لليابان الشنتووية والصين البوذية وأوروبا المسيحيّة فقط لأنّها حققت تقدما اقتصاديا، الحقيقة أنّ هذه الدول من وجهة نظر عقديّة تنسحب عليها آية أخرى تقول:« فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ»59 ، من هنا تجدر الإشارة إلى أنّ اعتبار الالتزام المحمول على السياسي هو من نوع الالتزام بنتيجة والاكتفاء بهذا التقعيد في التقييم السياسي هو نتاج مباشر لذلك المقياس المادي منزوع القيمة، في حين أنّ المقياس الشرعي يُفترض فيه (فضلا عن النظر في"النجاعة الماديّة") أن يُحتكَم إلى مبادئ منبثقة من الإسلام ومبدأ المبادئ هو تحكيم شرع الله تعالى، أوَلم لم يقل عمر بنُ الخطّاب رضي الله عنه :"نحن قوم أعزّنا الله بالإسلام فإن ابتغيْنا العزّة في غيره أذلّنا الله"، وهو الصحابي الجليل نفسه الّذي قال له الرسول صلى الله عليه وسلم وقد رآه قد أثر في جنبه حصير، فبكى عمر. فقال: يا رسول الله فارس والروم يعيشون فيما يعيشون فيه من النعيم، وأنت على هذه الحال. فقال:"يا عمر، هؤلاء قوم عجلت لهم طيباتهم في حياتهم الدنيا، أما ترضى أن تكون لهم الدنيا، ولنا الآخرة.."
كما أنّ مناقضة العدل مدعاة لذهاب النعمة وهو حال معظم الدول "الإسلامية" فيما يعدل حكام غير المسلمين ويُقسطون، وليس أدلّ على ذلك من قول شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى"[" " (...)ولهذا قيل "إنّ الله يُقيم الدّولة العادلة وإن كانت كافرة ولَا يقيمُ الظالمة وإن كانت مسلمة"]...
كما لا يخفى على أحد أنّ مركزة النقطة المتعلّقة بالارتقاء الاقتصادي مردّها الأساس جاذبيّة الغلاف الّذي يكفي كثيرين مؤونة الاشتباك بالتفاصيل تفاصيل الحياة الاجتماعية والخاصة في البلدان المتقدّمة، فن يتحدّث عن اليابان مثلا لا يرى فيها سوى الانضباط و العبقرية والتفوّق التقني فيما يُسدَل ستار سميك على ذلك الخواء الروحي الّذي يعيشه اليابانيّون وليس أدلّ على ذلك من تفشّي ظاهرة "الهيكيكوموري"(الانعزال أو التقوقع) تحت إيقاع الحياة الماديّ الضاغط الّتي كثيرا ما تؤدّي إلى الانتحار ، هذا فضلا عن اعتلال الحيوات العاطفية والجنسيّة للأفراد..
فضلا عن هذا وذاك لا يفوتنا أن نشير إلى الجانب العمَلي الّذي يجعل من الاقتصاد الإسلامي سبيلا موضوعيًّا إلى النهوض وهذا بشهادة علماء الغرب أنفسهم ونحيل في هذا السياق على تصريحات عالمة الاقتصاد الإيطاليّة "لوريتا نابليوني" الّتي أقرّت عام 2008 بأنّ الحلّ للفكاك من المخاطر المحدقة بالمنظومة الاقتصاديّة الغربيّة هو النظام المالي الإسلامي، والّذي لا يمكن تطبيقه بداهةً إلّا في إطار سياق سياسي إسلامي أي في ظل دولة تحكّم الشريعة بجميع تفاصيلها..

صفوة القول..

رغم أنّ كثيرين يروْن أنّ التقسيم الإيديولوجي المانويّ إلى "إسلامي" و"علماني" هو تقسيم تبسيطي قد يجانب الصواب إذا ما تعلّق الأمر بحزب "غير مؤدلَج" يقف في منطقة رماديّة يمثّلها ما يُسمّى "المشترك الوطني"، إلّا أنّنا نعتقد جازمين أنّ التصنيف على أساس "الأسلمة" أو "العلمنة" يبقى المعيار الأساسي في تقييم المرجعيّات الفكريّة للأحزاب، ولا يأتي التسطيح إلّا إذا قفزنا على التدرّجات اللونيّة لهذا الصنف أو ذاك، إذ لا يمكن وضع جميع الأحزاب "الإسلاميّة" في سلّة واحدة أو اختزال الأحزاب العلمانية في نموذج معرفي أو سياسي واحد..!

59- الأنعام 44.

الإسلاميون والنموذج الأردوغاني

من أخطاء القياس التي وقعت فيها عدة أحزاب إسلامية (حركة النهضة نموذجا) استدعاء المثال التركي الأردوغاني والتوق إلى تكراره في بلدانها سواء بشكل معلن صريح أو ضمني مستبطن يعبّر عن نفسه من خلال عبارات الإعجاب المتضخّمة بأردوغان رغم أن تجربة حزب العدالة و التنمية في تركيا لا تعدّ نموذجا يُحتذى بالنسبة إلى اليمين الإسلامي "المعتدل"..فمنذ قيام الجمهورية التركية على يد أتاتورك عام 1923 حمل الجيش على عاتقه مهمة حماية علمانية الدولة من حيث السياسة العامة للبلاد في كافة المجالات ..هذا الجيش "المتأترك" يضطلع بمهمة قومية "مقدسة" بما يعنيه ذلك من محاربة للإسلام عموما و لما يسمّى "بالإسلام السياسي" خصوصا، فاليمين القومي [الطوراني] يكاد يكون اليمين الوحيد المعترف به في تركيا..في ظل هذا الإرث الثقيل الذي خلّفه مصطفى كمال المعروف بأتاتورك [ابو الأتراك] لم يكن بوسع الأحزاب و الشخصيات ذات الميول الإسلامية غير المعلنة إلا الاقتراب من الإسلام دون الابتعاد عن العلمانية و هو وضع مربك انتهى بنجم الدين أربكان و حزبه إلى التصفية قانونيا و سياسيا و من قبله رئيس الوزراء عدنان مندريس الذي تمت تصفيته جسديا عقب انقلاب عام 1960 و في الانقلاب الأخير عام 1980 تمت الإطاحة بسليمان ديميريل ليعود إلى الحياة السياسية أوائل التسعينيات .. و منذ عام 2003 يتربّع حزب العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بفضل غالبية برلمانية مستقرة إلى حد بعيد، هذا الحزب "الإسلامي" أُسّس في رأينا لدوافع "شخصية" أكثر منها "دينية" فقادته و على رأسهم أردوغان و على إثر حلّ حزب "الفضيلة"[زعيمه أربكان]أسسوا حزبهم ليضمن لهم خوض حياة سياسية بلا متاعب مع الاحتفاظ ببقايا وازع ديني،و الحقيقة هناك قرائن تؤكد هذه الرؤية فتأسيس حزب العدالة و التنمية تم عام 2001 بعد أحداث بارزة متسارعة، فمن تعرّض أردوغان للسجن و الحرمان من المشاركة السياسية إلى حظر حزبي الرفاه و الفضيلة لأربكان ،و كلّ ذلك تم في إطار حماية علمانية الدولة ،و لما كان ذلك كذلك فمن الطبيعي أن يسلك الحزب الحاكم في تركيا اليوم مسلكا "وسطا"(براغماتيا) يمارس وفْقه "الإسلام" دون إزعاج العلمانية و بالتالي الجيش ،وقد ساهم المزاج الصوفي النقشبندي في تعزيز هذا التمشي الموسوم بالمهادنة والمداراة، كما علينا ألّا نغفل عن أنّ العضوية في الاتحاد الأوروبي بما هي مطلب وطني وتقريبا محلّ إجماع بين مختلف دوائر الفعل في أنقرة و الالتفاف الشعبي حول حزب العدالة ذي المرجعية الإسلامية هما عاملان من شأنهما تخفيف القبضة العسكرية على الحياة السياسية التركية باعتبار تفاقم هاجس دمقرطة المؤسسات و صيانة مدنية الدولة قبل علمانيتها..

أنصار أردوغان والعقل المانوي الحدّيّ:

لم يكشف فوز أردوغان (الانتخابات الرئاسية اولتشريعية المبكّرة جوان 2018) بقدْر ما أكّد طغيان الذاتيّة وانتشار وباء الهوَس بنظريّة المؤامرة ، ففي زمن الهزيمة و"الانكسار الحضاريّ" يصبح استجداء البطولة نفسُه بطولة، كلّ ذلك بوحي من ضمور الحسّ النقدي الموضوعي الّذي يُعدّ سببا/نتاجا مباشرا لطغيان العقل الثنائي /الميتافيزيقي الّذي لا يرى إلّا احتمالَيْن لا ثالث لهما حيث يتمترس "الضحيّة" خلف أحد القطبيْن: الأطروحة أو نقيضها.. فالمسبّحون بحمد "الأردوغانيّة" لا يروْن في معارضيه سوى

جوقة من المتربّصين المُغرضين أو الأغبياء المغيَّبين لتبقى "الفرضيّة الأخرى" من "اللّامفكَّر فيه" وخارج التغطية تماما، وهذا قطْعا شكل من أشكال التفكير المريح الّتي تكفي صاحبَه مؤونة الاشتباك بالتفاصيل ..!

تركيا أردوغان .. ما يجب أن نراه :

يُفترَض بالإسلاميّين أن يكونوا من المناهضين المبدئيّين لمنهج حزب العدالة والتنمية التركي الفائز في معركة الاستفتاء الأخيرة لكن في بيئة إقليميّة موبوءة بنظام سوري دموي وسياسة خليجيّة انبطاحيّة ونظام مصري انقلابي، يمكننا عدّ أنقرة بقعة ضوء أو على الأقلّ النقطة الأقلّ سوادا في منطقة تواجه مخاطر التمدّد الصفوي والتنطّع الداعشي ، فالأتراك رغم "علاقاتهم" المتقدّمة بالكيان الصهيوني إلّا أنّهم خلال السنوات الأخيرة لم يكونوا على "وئام" مع تل أبيب وطغى الجزْر على المدّ في علاقتهما، وفي نهاية الأمر علينا ألّا نحمِّل حزب أردوغان أكثر ممّا يحتمل فهو في النهاية يقود دولة:

١"علمانيّة "لم تنحرف عن الخطّ الكمالي العام..

٢"ديمقراطيّة "وهذا يعني تعقّد آليات اتّخاذ القرار رغم توسّع صلاحيات الرئيس بعد التحوّل إلى النظام الرئاسي.

٣تحت تهديد الانقلاب العسكري..

٤ عضوا بالناتو الذراع العسكريّة للمشاريع الغربيّة..

٥تسعى إلى" الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتخضع بالتالي للابتزاز السياسي الّذي سيتعاظم بعد إنفاذ "التعديلات الدستورية.."

٦ تعاني " كيانا موازيا"في الداخل (الغولنيّة)

٧ تواجه إرهاب اليسار و تمرّد الكرد و تحرّش تنظيم الدولة و تدفّق اللاجئين) بغضّ النظر عن الخلفيات المحتملة لانتهاج سياسة "الباب المفتوح.."

وبطبيعة الحال لكلّ هذا إكراهاته وتداعياته المفصليّة الّتي يصرّ قطاع واسع من " الإسلاميّين"على عدم رؤيتها..!

فالأردوغانيّون إزاء إرث ثقيل تنوء بحمله الجبال، حاولت الدبلوماسيّة التركيّة في البداية رسم سياسة خارجيّة تستند إلى فكرة" صفر مشاكل "إلّا أنّ توتّر علاقاتها بموسكو بداية عام ٢٠١١ فضلا عن اندلاع الثورة السوريّة بتداعياتها المعقّدة أسقط استراتيجيّة "أوغلو" في الماء..
على كلّ حال هناك الكثير ممّا يمكن أن يُقال عن التجربة الأردوغانيّة ، المسألة تحتاج (وتستحق) مجلّدات وليس مجرّد سطور فيها ما فيها من الاختزال المُخلّ ..

أردوغان أخطر من حارب «المشروع الإسلامي» في التاريخ الحديث لأنّه يفعل ذلك تحت تصفيق «الإسلاميّين» أنفسهم! :

هناك قطاع واسع من "الإسلاميين" (الإخوان أساسا) ينظرون إلى أردوغان كرئيس "إسلامي" والحال أنّ الرجل يحارب "المشروع الإسلامي" من خلال :
-عضويّته بالناتو
- علاقاته المتقدّمة بالكيان الصهيوني.

- سياسته الداخليّة الّتي لم تحد جوهريّا عن الخط الكمالي العلماني (خمور، سياحة جنسية ...إلخ) فضلا عن محاربة حمَلة الدعوة بدعوى مكافحة الإرهاب (ملاحقة "التحريريين" نموذجا).
- سياسته الخارجية المتأرجِحة بين استرضاء موسكو أو واشنطن أو كليْهما على حساب مصالح المسلمين:
سوريا نموذجا: "دعم" فصائل من المعارضة المسلّحة واستقبال اللاجئين عبر تطبيق (غير بريء) لسياسة الباب المفتوح وإطلاق التصريحات "الإسلاميّة" الحماسيّة ، هذه السّمعة الناصعة الّتي تحظى بها تركيا أردوغان بين عوام المسلمين تجعل كلّ ما يفعله من تسليم لحلب وإدلب وضرب الفصائل بعضها ببعض وتدجين المعارضة السياسية (أسيتانا نموذجا) يدخل عند الكثيرين في سياق "النضج السياسيّ" لا غير، الأتراك يخنقون ثورة الشام بقفّازات مخمليّة الجميع منبهر بمخمليّة القفّازات ولا أحد يرى عمليّة الخنق !..

طبعا هذا غيض من فيْض ما يمكن أن نتحدّث فيه في هذا السياق ، ثمّ إنّه يكفي أن يقدّم أردوغان نموذجا علمانيا للحكم بعناوين "إسلامية" حتّى نقول إنّه يحارب "المشروع الإسلامي"، وجه الإعضال في الحالة الأردوغانية إن صحّ التعبير أنّه يفعل الكثير للإسلام في "صغائر الأمور" دون عظائمها وهو ما يشغّب على عوام المسلمين الّذين يغترّون بما يفعله الرجل مع الحجاب فيبدو لهم ما يفعله في سوريا مثلا "واقعية سياسية" و"حكمة قائد عظيم"، طبعا نحن ندرك ثقل الإرث الكمالي /الأتاتوركي لكنّ كثيرا من الأمور كان يمكنه أن يفعلها للمسلمين ولم يفعلها بل فعل ضدّها تماما، انتصر أردوغان انتخابيا مرة أخرى وتوسّعت صلاحياته بمقتضى التعديلات الدستورية ولن نرى جديدا تحت الشمس إسلامويًّا لأنّنا إزاء ما نعتبره استراتيجية اردوغانية وليس مجرّد تكتيك/ظرفي/مرحلي!!!.. وبهذا المعنى ، شكّل أردوغان ويشكّل الخطر الأكبر على "المشروع الإسلامي" في التاريخ الحديث لأنّ جمال عبد الناصر مثلا كان عداؤه واضحا لما يُسمّى "الإسلام السياسي " و "الإسلام" بشكل عام كما يذهب إلى ذلك كثيرون، دائما العدوّ الأكبر هو ذلك العدوّ الّذي يبدو "صديقا" !..

تركيا أردوغان وامتصاص الوعي الشعبي في تمظهراته الدينيّة والشعبيّة:

ما نراه هو أنّ هناك دورا أردوغانيا مزدوجا : فهو يشارك في تدجين دور المعارضة السورية ويقلّم أظافر الثوار الإسلاميين فيما يساهم في مركزة دور التيار الديمقراطي (العلماني) داخل المعارضة كما أنّه بتصريحاته الإسلامية الحماسيّة (استدعاء الماضي العثماني) وعنترياته الجوفاء (سبق أن قال "لن نسمح بوقوع حماه أخرى" وحدثت عشرات من "حماه" ولم يحرّك ساكنا بل ساهم في تثبيت بشار في السلطة عبر التمسّك بجنيف 1 وسوْق المعارضة سوْقا إلى "أستانا" والانخراط المريب في اتفاقيات "خفض التصعيد" وما يتبعها من تسليم لمناطق سيطرة المعارضة للنظام [حلب نموذجا] وما يتخللها من تهجير للسكان وعبث بديمغرافيتها الدينيّة ...) يشغّب على عوام المسلمين الّذين باتوا بوحي من قطاع واسع من الإسلاميين (الإخوان نموذجا) يقدّسون الرجل حتى اختزلوا الإسلام (أو كادوا) في حزبه ونظامه فبات كل ناقد إمّا داعشيا أو ظلاميا أو يساريا استئصاليا وفي ذلك امتصاص للوعي الشعبي الديني بما يخدم المشروع الغربي (الأمريكي)..
أمّا عن شعبية أردوغان فإنّها ليست حجّة على سلامة منهجه ، فقد كان لمصطفى كمال شعبيّته ..ولو أنّ

إحباطا لانقلاب لم يكن بفضل مريديه فقط بل شارك فيه وبقوة معارضوه ، فمن اجتاحوا شوارع تركيا رفضا للانقلاب لم يكن جميعهم من مؤيّدي أردوغان ومعظمهم (أو عدد كبير منهم) خرج نُصرةً للشرعية أساسا ، وهو ما ينطبق ايضا على ذلك الإسناد الأمني والعسكري الذي أحبط المحاولة الانقلابيّة ، وإنْ كان هناك قطاع واسع من هؤلاء وأولئك يدعمون شخص الرئيس التركي لسبب أو لآخر إلا أنّ ذلك لا يعني أنّهم من الحالمين بالخلافة أو أنّهم سيساندونه إذا ما أعلنها ، أعتقد أنّ ما طغى على ذلك الخروج الشعبي المهيب هو الخلفية العلمانيّة (الديمقراطية وسيادة الشعب ...) بعيدا عن كلّ مرجعية متعالية التي لم تسجّل حضورها إلا بشكل "فولكلوري" جاف (الدعاء والتكبير...) في ما يمكن اعتباره انعكاسا(ما) لذلك "المزاج الصوفيّ" المهيمن على طبيعة التديّن التركي ، وحتى انتخاب حزب العدالة والتنمية لم يكن على أساس "إسلاموي"وإن غلبت عليه اتجاهات "المحافظة."

هل كانت الولايات المتحدة وراء محاولة الانقلاب عام 2016؟:

في الحقيقة لسنا ممّن يعتقدون أنّ الولايات المتحدة تقف وراء المحاولة الانقلابيّة الّتي أُحبطت خديجا ذات يوم من عام 2016 لسبب بسيط وهو أنّ الأمريكيين لن يجدوا أفضل من أردوغان لتنفيذ مشاريعهم الإقليميّة ولاسيما في سوريا وقد سبق أن ذكرنا في تدوينة سابقة بعضا من ملامح الدور التركي المشبوه فيها .. أردوغان يجمع بين خصيصتين يصعب اجتماعهما في شخص واحد :"السمعة الحسنة" بين قطاع واسع من الإسلاميين وسائر المسلمين من جهة و القيام بدور إقليمي تعديلي مؤمرك من جهة أخرى ، كثيرا ما يُحتجّ بوجود غولن في الولايات المتحدة للتدليل على دور أمريكي في محاولة الانقلاب تأسيسا على مصادرة مفادها وقوف جماعة غولن وراءها .. فلا الاحتجاج الأول يرقى إلى مرتبة الدليل ولا المصادرة المزعومة ترقى إلى مرتبة اليقين، ربما شاركت عناصر تابعة للجماعة في المحاولة الانقلابية لكنّ ذلك لا يعني بالضرورة تخطيط غولن للانقلاب، أعتقد أنّ عملا من هذا النوع يحتاج إلى طرف أو أطراف أكبر بكثير من جماعة غولن المعروفة باختراقاتها الأفقية صُلب الأمن والقضاء والإدارة والإعلام والتعليم ووجودها في الجيش ضعيف، هذا الطرف الخارجي المشتبه بضلوعه في المخطط الانقلابي يمكن أن يكون لندن تحرّشا بالنفوذ الأمريكي في تركيا أردوغان والشبهات الجديّة التي حامت حول أبو ظبي يُفترَض بها أن تقودنا إلى الاشتباه بالبريطانيين باعتبار نفوذهم الكبير على الإمارات الّذي يتبدّى بشكل خاص في اليمن من خلال سياستها المناكفة للسعودية الدائرة في الفلك الأمريكي..

أنصار أردوغان و"التفكير القرْوسْطي":

تحدّثهم عن أردوغان وعن الحلال والحرام فيحدّثوك عن تقدّم الاقتصاد التركي وقوّة الجيش التركي، وكثيرا ما يجعلون ذلك مؤشّرا على أنّهم في الطريق الصحيح وأنّ الله معهم لأنّهم عرفوا كيف يكونون معه، هؤلاء ليسوا مجرّد براغماتيّين/نفعيين إنّهم «قرْوسْطيّون» يستدعون بوعي أو بغيره ميكانيزمات تفكير القرون الوسطى أو عصور الظلام الأوروبي(ة) حيث يكون الدليل على «الحق» هو «النجاعة» فمادام المقتول قد قُتل فلا شكّ أنّ "القاتل" كان على حق !..

نسوق مثالا توضيحيا : هناك قطاع واسع من أنصار أردوغان تقول لهم إنّ تركيا أردوغان عضو بالناتو وهذا حرام شرعا لأنّ هذه العضوية من جنس موالاة الكافر المحارب أو أردوغان لم يغلق الخمّارات وهذا حرام .. فيجيبوك بمنطق مادي يدور حول استحسان طريقته في الحكم الّتي يصفونها ب"الإسلاميّة الحكيمة" ويدلّلون على حكمتها بما تحقّق من "تقدّم اقتصادي" وبما يتعرّض له من مؤامرات خارجيّة من منطلق القول المأثور :"تتبع سهام العدو تعرف أهل الحق"، هذا النمط من التفكير "قروسطي" وقد وضّحنا آنفا ما نعنيه بتوصيف "قروسْطي"..

الإسلاميون والثورة الإيرانية : خطأ الاستدعاء وخطيئة النمذجة

شكّلت الثورة الشيعية في إيران عام 1979نقطة تحوّل كبرى في الفكر السياسي الإسلامي في ما اعتُبر آنذاك صحوة إسلامية ستتوّج بثورات أخرى تنتهي بتحكيم الشريعة في نطاق خلافة جامعة ،غير أنّ ما غاب عن الكثيرين أنّ هناك مقدّمة أساسية ساهمت في نجاح الثورة الإيرانية ألا وهي فكرة "المرجعية الدينية الجامعة"الثاوية في العقل الجمعي الاثنى عشري القائم على الإمامة والمراجع المعصومة،وهو ما يفسر الالتفاف الشعبي الهائل حول شخصية "آية الله روح الله الخميني ،هذه المقدمة المذكورة آنفا لا وجود لها في الفكر السني ،كما أنّ هناك نقطة تمايز مفصلية تتعلّق بالوازع القوميّ الحاضر بقوة في الحالة الإيرانية في حين أنّ حضورة محتشم في العالم العربي المتشظي حيث غدت الدول العربية "كيانات نفسية"على حد عبارة المفكر المغربي الراحل محمد عابد الجابري ،وبالتالي سيكون من السذاجة بمكان النظر إلى الثورة الخُمينية كنموذج قابل للتكرار خاصة مع فرادة التعاطي الخارجي معها..

إذ يبدو من اللا مفكّر فيه سياسيا أن تلقى ثورة إسلامية "سنية" دعما خارجيا كالذي لقيته الثورة الخمينيّة في إيران ، وذلك لعدة أسباب نذكر منها طبيعة المذهب الشيعي نفسه القائمة على أدبيّات جاذبة للغرب على غرار المرجعيّة العليا التي تتيح للقوى الغربيّة التواصل مع جهة واحدة وتسيطر على الجماهير أو على قطاع واسع منها عبْرها وهو ما رأيناه مع الغزو الأمريكي للعراق عندما تمّ تدجين الشيعة من خلال فتاوي الانبطاح التي أطلقها المرجع الشيعي آية الله السيستاني، كذلك علينا ألا نغفل عن مسألة مفصلية وهي العداء الشيعي المزدوج للعرب ولأهل السنة والجماعة من منظور شيعي-صفوي ومن منظور فارسي ،ولا ننسى في هذا السياق أنّ قطاعا واسعا من هؤلاء سنة وعربا متمركز في فضاء جغرافي يُعدّ نقطة تركّز للمصالح الجيو-استراتيجيّة الغربيّة حيث الثروة والموقع ،بما يعني أننا بصدد "أعداء مشتركين.."

علاوة على ما تقدّم هناك مسألة مهمّة نرى ضرورة الإشارة إليها وهي تلك المتعلّقة بسعي الأمريكيين آنذاك إلى احتواء المد الثوري "الإسلامي"وقوْلبته بما يتماشى والمصلحة الغربية فضلا عن محاولة تسويق صورة الغرب المتصالح مع الشرق والصليب المتسامح مع الهلال، إضافة إلى رؤية -ثبت خطؤها- في ما بعد تدور حول امتصاص الزخم الإسلاموي واحتوائه في فترة اتّسمت ببوادر صعود للجماعات الجهادية ولاسيما في مصر من خلال بروز جماعة المسلمين ["التكفير والهجرة"] ،ربما نكون بهذا قد تعرّضنا إلى أهم أسباب إحجام إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن دعم الشاه في أواخر عام 1978 وانخراط أبرز وسائل الإعلام الغربيّة في تقديم الثوار الإسلاميين كمجموعة من "الديمقراطيين"المضطهدين يقودهم شيخ حكيم عانى من ضيْم المنافي وهو آية الله روح الله الخميني..!

في الحقيقة تتقاطع المصالح بشكل لافت بين الدولة الشيعية والولايات المتحدة الأمريكية وهذا التقاطع تعزّز وتكرّس بعد وفاة الخميني ، حتى أصبحت طهران فيما بعد ورقة مهمة في لعبة المقايضات الإقليميّة وشيئا فشيئا بدأ السياسيّ يطغى على الدينيّ في ظلّ تبلور نموذج "ولاية الفقيه" الشامل لجميع مناحي الحياة (ولاية عامة) ، وحتى سطوة رجال الدين على رجال السياسة هي في النهاية سطوة مسيّسة (بكسر الياء ونصبها) وليس أدلّ على ذلك من تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي ،فعندما يقول المرجع الإيراني الأعلى:"أنا أؤيّد تمديد المحادثات النووية "يمكننا القول إننا إزاء تحوّل مُذهل في الموقف لأنّ خامنئي كان دائم الإشارة إلى حُرمة التّراجع عن البرنامج النووي قيْد أُنمُلة !!..،ونحن هنا لسنا أمام إعمال لمبدأ"التقيّة"الشهير بقدر ما نقف على تعاط سياسي بامتياز ، ويكفي أن يكون المرشد صاحب الحلّ والربط في الملف النووي الايراني لنتأكّد من طغيان السياسة على الدين خاصة إذا علمنا أنّ الإمام الأكبر الخميني كان يُعارض أيّ مشروع نوويّ من منطلق دينيّ مبدئي..

وكأنّ لسان حال الدوائر الاستخبارية الأمريكية وقتها استشعرت مع "بوكان"أنّ "الجمهورية الاسلامية في إيران ليست الا امتدادا للبهلوية التي ثارت عليها ولكن بعمامة وعباءة"، والاحتجاج بالدعم الأمريكي للعراق في حربها ضد إيران للقول لإثبات استهداف واشنطن للثورة الإيرانية ليس في طريقه لسبب بسيط وهو أنّ الولايات المتحدة دعمت طرفيْ النزاع في حرب الخليج الأولى [فضيحة إيران كونترا] ،، والعدوان الثلاثيني على العراق بعد ذلك أكبر دليل على أنّ المستهدف الرئيس هو العراق خاصة أنّ غزوه للكويت جاء بإيحاء -أو استدراج أمريكي60،، فالأمريكيون لم يسعوا إلى وأد الثورة الإيرانية لكنّهم عملوا على تقليم أظافرها بتوريطها في صراع إقليمي "مثمر" ، وحتى "مسرحية" أزمة الرهائن الشهيرة فقد ثبت في ما بعد أنّها كانت في سياق مؤامرة للإطاحة بكارتر نسج خيوطَها "وليم كيسي" مدير حملة "رونالد ريغن"(أصبح مديرا للسي بي ايه في ما بعد) الذي اتّفق مع ممثلي حكومة إيران الثورة على إرجاء إطلاق سراح الرهائن إلى ما بعد الاستحقاق الانتخابي وكان ذلك في لقاء سري انعقد بمدريد 61

ولما كان ذلك كذلك لا يمكن النظر إلى الثورة الإيرانية كنموذج يُمكن النسج على منواله ،فطبيعة "الديانة" الشيعية ونزعة التمدّد الفارسي الثاوية في صدور الإيرانيين، فضلا عن المطامع الغربية في منطقة سنيّة-عربية بالأساس كلها عوامل تحول دون استنساخ نسخة إسلاميّة سنيّة من ملحمة شيعية فارسيّة ، وخطأ الاستدعاء هذا لا يحجب خطيئة النمذجة نمذجة تجربة صفوية رافضية تتحدّد نقيضا بل ضديدا لعقيدة الإسلام الحق..

60- نحيل على كتاب":بابل المدنسة "لعادل درويش.

61-نحيل على كتاب:"" التحالف الغادر: التعاملات السريّة بين إسرائيل و إيران و الولايات المتّحدة الأمريكية" للكاتب "تريتا بارسي.."

الفصل بين الدعوي والسياسي

علاوة على الاعتراض الأساسي المتعلّق بما يُسمّونه "خلط الدين بالسياسة"كثيرا ما ينعى "العلمانيّون" على خصومهم السياسيين من الإسلاميين جمعهم بين "الدعوي" و"السياسي" ، وقد طفت هذه الثنائيّة على السطح بزخَم كبير مع المؤتمر العاشر لحركة النهضة عام 2016 حيث تمّ الإعلان عمّا يُسمّى الفصل بين الدعويّ والسياسيّ، لعلّ أخطر مآلات هذا الفصل على الإطلاق هو المساهمة في بناء نسق تبريري جديد يسند مسار استهداف ما يُسمّى «الإسلام السياسي التقليدي» (حزب التحرير نموذجا) "لصالح سرديّة جديدة (قابلة للحياة) في الدولة الحديثة.."
هذه السرديّة نظّر لها فيلسوف " ما بعد الاستشراق" أوليفيي روا Olivier Roy"في كتابه الشهير "فشل الإسلام السياسي" (١٩٩٢) وأشار إليها باستخدام مصطلح "ما بعد الإسلامويّة" (ما بعد الإسلام السياسي) ليعبّر به عن تجاوز تلك "الحالة الأصوليّة" الّتي تتوق إلى تحييد "الوضعيّ" وتحكيم "المتعالي" ثمّ جاء جيل كيبال Gilles kepel الّذي بات ملهما للدوائر الاستخباريّة الغربيّة بكتابه:«انتشار الإسلام السياسي وانحساره» ليُكرّس فكرة "الثالث المرفوع" أي إنّ الحركات الإسلاميّة باتت بحكم الأمر الواقع أمام طريقيْن لا ثالث لهما ؛ إمّا التطبيع الكامل مع الطرح الديمقراطيّ والانخراط في العمل السياسي المشترك أو الانضمام إلى معسكر "الإرهاب" ، وفقا لهذه المقاربة ؛ حتّى تلك الجماعات الّتي تمارس نشاطا حزبيًّا سلميًّا تُنزَّل (سياسيًّا) منزلة الجماعات"الإرهابيّة بزعْم أنّ الفارق بين الفسطاطيْن هو فارق في الدرجة لا في النوع أي إنّ الاختلاف هو اختلاف تنوّع لا تضاد!!

"سؤال الأولويّات"

لا شكّ أنّ سؤال الأولويّات مهم .. لكن أن يتحوّل إلى إلزام بالمفاضلة فذلك ممّا نعدّه خللا منهجيا كثيرا ما يقع فيه المشتغلون بالشأن العام .. فمثلا سواء أكان تقرير لجنة بشرى غطاء للتعمية على اشتفاف الثروات أو العكس فإنّ المطلوب أوضح من أن يُشار إليه وهو "المقاومة" على الجبهتيْن كلتيْهما ولا داعي لوضع سلّم تفاضلي يقدّم هذا على ذاك، فكلاهما ؛ الإسلام والثروة موضوعان للزمن الكولونيالي الجديد وإن كانت محاربة المقدّس سبيلا إلى السطو الغربي المنظّم على مقدّرات الأمّة وبهذا المعنى فإنّ كليْهما بمنطق الدين والدنيا خليقان بالذود عن حياضهما بحد اللسان والقلم والسيف ، إنّ النزوع العام إلى التفكير الأُحادي (حول موضوع واحد) هو ممّا يمكن أن نعدّه «تفكيرا ذكوريّا» والتذكير هنا ليس بالمنطق النسوي/الفيمينيستي بل بمنطق ذهني/عصبي بحت، فقد ميّز العلماء بين التفكير بالتتالي الشائع بين الرجال وبين التفكير الحلزوني المميّز للنساء ، فالمرأة أقدر من الرجل على فعل أكثر من شيء واحد في الوقت نفسه..

ثلاثة أورام خبيثة تتهدّد بنية «التفكير الثوري! «

(تونس نموذجا)

هناك ما لا يقلّ عن ثلاثة أورام "منهجيّة" خبيثة تتربّص ببنية "التفكير الثوري" أو "المزاج الثوري العام" وهي مع ذلك تلقى هوى في نفس قطاع واسع من شباب " الثورة":
****

(١)
التحذير المتكرّر من عودة «الاستبداد» لا يخلو من خطورة لكونه يغذّي نوازع "الالتفاف الجاف" حول "الوضع الراهن" باعتبار أنّ الرسالة الضمنيّة المبثوثة داخل خطاب التحذير والتخويف هي : ليس بالإمكان أبدع ممّا كان .. وهو ما يعني في النهاية امتصاص «الوعي الثوري» وتمييعه بسلبه أعزّ ما تملك وهو نواته "التثويريّة" وقصْره على "ردّ الفعل" بشكل يبدو معه من "الجيّد" الاحتفاظ ب"السيّئ"اتّقاء "الأسوأ" !..
****

(٢)
المبالغة في ترذيل الوضع العام هي شكل من اشكال تبييض "منطق الاستبداد" في عهد بن علي، أي التسويق ل"الحكم القمعي" كحلّ لمشاكل "ما بعد الثورة" أو بالأحرى المشاكل الّتي باتت أوضح "ما بعد الثورة" على غرار : الإرهاب _ الجريمة _ الهجرة السريّة _ انهيار قيمة العمل ...إلخ. وبطبيعة الحال يستغلّ النكوصيّون هذا الخطاب السوداوي بالترويج ل"النظام الاستبدادي" تحت أسماء وتوصيفات أخرى مستعارة مثل "النظام القوي" أو "المتماسك" أو "الوطني" وما إلى ذلك .
****

(٣)
نمذجة المثال المغربي والاستشهاد المتكرّر بمؤسّسات وسياسات النظام المخزني لا تكشف بقدْر ما تؤكّد حالة التردّي السياسي و الفقر القيمي والرمزي المتلبّس بالسلطة وما جاورها من نُخب تساهم في تطوير خطاب مُغرض ينزل بسقف المطلبية الشعبية إلى حدوده الدنيا ويُحجّم طموحات جيل الثورة !..
****

قصارى القول ..
هذه العناوين الّتي تتحدّد في جوهرها ومآلاتها نقيضا بل ضديدا لفكرتيْ القطع فالتجاوز مدسوسة بعناية داخل "الخطاب الثوري" وإذا أضفناها إلى ما يمرّ به "الربيع العربي" اليوم من منعطفات خطيرة فإنّ النتيجة شبه الحتميّة هي تعزيز ذلك التشرنق البائس حول ماهو كائن (ونحيل هنا على مصطلح "المواطن المستقرّ" ل"دو لا بواسييه") ، بما يسمح للمستوى الثاني من هرم "ماسلو" بالتهام دعوات التحرير والتثوير ليطغى سؤال "الدولة" على أسئلة "الثورة" !..

الفصل الثالث:

مقاربات وميكانيزمات تفكير تغذّي "نظرية المؤامرة"

خلافا لمَا يردّده البعض يُعدّ «التفكير التآمري»أداةً من أدوات التحليل السياسي فضلا عن كونه "اقتضاءً دينيا"[62] مصداقا لقوله تعالى: [«ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين»[63]]، [«إنَّهم يكيدون كيدا[64]] (...)»، إلا أن الغلوّ في التوسّل به لتفكيك الأحداث قد يرمي بنا في غياهب تحليلات خنفشارية تبريرية تقيم الحداد على مقتضيات التجرّد و الموضوعية..

على سبيل المثال؛ غدت فكرة استهداف الإسلام من خلال استهداف الإسلاميين هوسا على غاية من الخطورة ووجب التفكير فيها طويلا وعميقا، فنحن وإن كنا لا نستطيع أن ننكر أن أعداء الإسلام يجدون في الإسلاميين هدفا مثاليا لشنّ حملاتهم المقنّعة على الإسلام فإننا كذلك لا نستطيع ان نغلو في الحديث عن مؤامرة ضدّ الإسلام لأنّ ذلك سيعني ببساطة التغافل عن الأخطاء والزلات وهو ما وقفنا عليه في الحالة المصرية حيث لاحظنا اصطفافا أعمى في صفّ جماعة الإخوان المسلمين وصار كل نقد لها هو استهداف للإسلام والمسلمين ما منع المراجعة والتراجع ليكون السقوط المدوي الذي بقينا بعده على موقفنا المتنطّع الأول القائم على المماهاة بين الإسلام والإخوان المسلمين !..

فنحن وإن كنّا لا ننكر أن الأمة الإسلامية يحاك لها من المؤامرات ما لا يُحصى عددا، فإننا بالمقابل ننعى على الإسلاميين المغالاة في اعتبار هذه النقطة والتذرع بها لتفسير عثراتهم ونكساتهم حتّى صرنا إزاء نسق تبريري لا ينتهي إلا لكيْ يبدأ من جديد، وهو نمط من التفكير ناتج عن عقدة المظلومية والشعور المرضي بالاضطهاد. وهذا يشكّل بلاشكّ "مشكلة بنيويّة" ملازمة للتفكير الإسلامي السياسي الّذي كثيرا ما يجد نفسه يخوض في تفاصيل "واقع مواز" (موهوم)، ويتجلّى هذا الاعتداد المفرط في منطق "نظرية المؤامرة" من خلال ظاهرتيْن رئيستيْن:

[62]- وضعنا عبارة "اقتضاء ديني" بين ظفرين وذلك للتنسيب أي للإشارة إلى معنى مخصوص أردناه وهو أنّ "التفكير التآمري" "مطلوب" ويجب أن يكون من "المفكّر فيه" بالنسبة إلى كل مسلم لأنّ "مؤامرات الأعداء" حقيقة يجب أخذها بعين الاعتبار وهو المعنى الذي يُمكن أن يُستشفّ من الآيتيْن المذكورتين آنفا رغم طابعهما الإخباري، أعتقد أنّ العبرة هنا "بعموم اللفظ لا بخصوص السبب".

[63]- سورة الأنفال (30)

[64]- سورة الطارق(15)

"وباء"الخلْط بيْن العمالة وتقاطع المصالح

ربّما لن نجانب الصواب إذا قلنا إنّ آليّة التفكير السياسي لدى الكثرة الكاثرة من الإسلاميين تُعاني خللا منهجيّا خطيرا نراه نتاجا لطغيان منطق نظرية المؤامرة على "لاوعْينا الجمعيّ"، فهُم كثيرا ما يخلطون بين "العمالة"و"التواطؤ"من جهة وبين تشابك المصالح وتقاطعها من جهة أخرى، فقد حارب المسلمون الروم بما يخدم مصلحة الفرس والعكس بالعكس ووحدَه العقلُ الفاسد يمكن أن يعُدّ ذلك "خيانة.."
وعندما تلقّى جهاديو أفغانستان الدعم الأمريكي أثناء الاحتلال السوفييتي في الثمانينيّات كان ذلك لوجود عدوّ مشترك، ولا يمكن إلصاق تهمة العمالة بالأفغان العرب الذين شكّلوا النواة الأولى لما سُمّي لاحقا بتنظيم القاعدة، وأن تستفيد تل أبيب وواشنطن بشكل ما من تصرفات تنظيم الدولة الإسلامية وتمدّدها لا يعني آليا أنّ هذا التنظيم هو عميل صهيو-أمريكي ، لنفترض جدلا أنّ تنظيم الدولة هو صنيعة أمريكية فإنّ ذلك لا يعني أنّه عميل للأمريكان، يمكننا أن نجادل بالقول إنّ الأمريكيين صنعوا نواة التنظيم لغاية جيو-بوليتيكيّة معيّنة ،والجهاديون قبلوا بالدعم الأمريكي لحاجتهم إليْه وعندما تعاظم شأنهم وقويَت شوكتهم و"تمكّنوا"،قطعوا الحبل السُّرّي الذي يربطهم بواشنطن وذهب كلٌّ بأجندته، أيْ بمعنى آخر بات التنظيم الآن كائنا فرانكشتاينيّا خارجا عن السيطرة شُكِّل حتى يكون مخلب قطّ صهيو- أمريكي في المنطقة لكنّه أضحى عصيّا عن الضبط والتوجيه، في حالة مكرّرة عاشها الأمريكيون سابقا مع بن لادن ومقاتليه حين دعموا وصنعوا ودرّبوا أعداء المستقبل بسبب "سوء تقدير" أشار إليه "روبن كوك" وزير الخارجية البريطاني الأسبق بقوله:"إنّ تنظيم القاعدة وأنصار بن لادن هم نتاج سوء هائل في التقدير من جانب الأجهزة الأمنية الغربية..!!"
فمهما يكنْ من أمر، لا يمكننا الجزم بأنّ "دولة البغدادي"صنيعة غربيّة صرفة أو أنّها كانت عميلا للغرب يخدم الكيان الصهيوني بشكل قصديّ ومباشر، فهي في المقام الأوّل نتاج(ما) لحالة الاضطهاد الّذي سُلّط على سُنّة العراق وإلّا لمَا وجدت ذلك الإسناد الشعبي الهائل، وحتّى لو سلّمنا بالشطر الأوّل من الافتراض فذلك لا يستدعي بالضرورة التسليم بالشطر الثاني لأنّنا قد نكون ببساطة إزاء مجرّد تقاطع مصالح متقدّم لا عمالة وتواطؤ، علينا الفصل المنهجيّ بين فرضيّتيْ "الصناعة من الغرب" و"العمالة للغرب"، وقد تأكّدت انتهازيّة التنظيم من خلال التسريبات الّتي كشفت عنها ""سكاي نيوز"وأقامت الدليل على علاقاته الخفيّة بدمشق..
أمّا هؤلاء الّذين يردّدون أنّ هيلاري كلينتون قد اعترفت في (مذكّراتها) الّتي جمعتها في كتاب بعنوان":الخيارات الصعبة Hard Choices "أنّ بلادها هي من صنعت "داعش"إنّما يفترون عليها الكذب ويستهدفون تنظيم الدولة بحجج ملفّقة لا نجد لها أثرا في الكتاب المذكور في أيٍّ من أجزائه الخمسة أو صفحاته الّتي تجاوزت ال630 ، بقيَ أن نلفت نظرَكم إلى ضرورة التمييز بين خطط البنتاغون والسي آي إيه وبين الإدارة الأمريكيّة، فقد تتعاطى أجهزة الظلّ مع القضايا الملتهبة بمنطق استراتيجي خاص بعيد عن رؤية الرئيس الأمريكي ومقاربات الحزب "الحاكم" ككلّ، وبهذا المعنى علينا أن نفهم تصريح الخبير الأمريكي في شؤون الأمن ""إيلي ليك"حين أكّد ل CNN في أكتوبر 2014 أنّ:""المخابرات الأمريكيّة علمت بخطط داعش ولم تخبر أوباما..! "

الاعتقاد في "صدام الحضارات"

بعد أن نشر"صمويل هانتنغتون" مقالته الشهيرة "الصدام الثقافي"سنة 1993 في مجلة"قضايا خارجية "Foreign Affairs الأمريكية وطوّرها في كتاب" صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"المنشور سنة 1996 أثار من حوله جدلا واسعا و أسال الكثير من الحبر إذ فتح أفقا جديدا في التفكير السياسي معزّزا توجّسا قديما لدى عموم "الإسلاميين" من الآخر الثقافي الّذي لا يرونه إلا عدوا للإسلام فقط لأنّه "دين مختلف"، فبعد أن كنا نتحدث عن العوامل الاقتصادية و الإيديولوجية كعوامل أساسية في توتر العلاقات الدولية صرنا بعدما طالعنا به "هانتنغتون" نتكلم عن الدوافع الثقافية للنزاعات العالمية-أو لنقل صاروا يتكلمون عن تلك الدوافع-هذا الكتاب ذو أبواب خمسة متمثلة في :"عالم الحضارات و التوازن المتغير بين الحضارات و بروز نظام الحضارات و صدام الحضارات و مستقبل الحضارات ..وهذه الأبواب تنقسم بدورها إلى اثني عشر فصلا يذهب فيها هذا المنظر الأمريكي إلى التأكيد على التصادم الحضاري المرتقب إذ بالرغم من إقراره بتداخل الحضارات و امتزاجها، فإنه يجعل من هذا التداخل أحد مسببات التصادم و التناحر، باعتبار الفروق الشاسعة في مستوى الدين و التاريخ و اللغة و حتى العادات ،كما أن هذا التقارب يوجه الشعوب نحو تحصين انتماءاتها الثقافية المتمايزة والدفاع عن كينونتها الحضارية أمام الآخر الحضاري فالاستفزاز الخارجي يجعل الإنسان-فردا أو جماعة-في مواجهة مباشرة و حتمية أمام هويته التي خرجت من طور اللاوعي "الجمعي"إلى الوعي، كما أن النزعة إلى التكتل الاقتصادي حسب "هانتنغتون"قد استحالت إلى تكتل ثقافي بالأساس قد ينتهي بصراع بين حضارات قد تتبلور في لحظة تاريخية [ما] ، هذه الحضارات أو التكتلات الثقافية المتوثّبة للظهور هي:

- الحضارة الغربية.
- الحضارة الإسلامية.
- الحضارة اللاتينية.
- الحضارة البوذيّة.
- الحضارة اليابانية.
- الحضارة الصينية.
- الحضارة الهندية.
- الحضارة الإفريقية.
- الحضارة الأرثوذكسية.

و يسترسل هذا المفكر السياسي في تأكيد ما ذهب إليه، لينتهي إلى حتمية المواجهة بين الحضارتين الإسلامية و الغربية (بشكل خاص) لأسباب ذكر منها تزايد أعداد المسلمين حول العالم و انشدادهم المتفاقم إلى الدين؛ التغلغل العسكري و الثقافي في العالم الإسلامي؛ انتفاء الخطر الأحمر- مع انهيار الاتحاد السوفييتي-حيث أوجد الغرب لنفسه عدوا جديدا –هو الإسلام-..و في الحقيقة استنجد "هانتنغتون"بحجج عديدة ؛إذ أحال إلى أحداث منطقة البلقان حيث يتحدد النزاع بالعوامل الثقافية بين محور إسلامي يضم تركيا ، البوسنة و ألبانيا و محور مسيحي أرثوذكسي يشمل صربيا اليونان بلغاريا، كذلك وقعت الإشارة إلى صراع روسيا والشيشان كصراع ثقافي و لو تأملنا ما يحدث اليوم من توترات و صراعات محتدمة في مناطق شتى من العالم يُخيل لقارئ الأحداث المتسرع أن ما أتى به "هنتنغتون"متجسد في الواقع و متمظهر فيه فحروب أفغانستان و العراق مثلا و النظر إلى الاتحاد الأوروبي كناد مسيحي ،و ما يتعرض له العرب و المسلمون من ظلم واضطهاد قد رسخ في أذهاننا أكثر فأكثر فكرة"صدام الحضارات.."

غير أنّ ما نراه هو أن الدوافع الحقيقية لمثل هذه الصراعات هي اقتصادية و استراتيجية و أحيانا إيديولوجية و علاقتها بالاختلافات الثقافية و الحضارية ضعيفة (إن لم تكن منعدمة) فدولة مثل الولايات المتحدة هي دولة قائمة على أساس نفعي براغماتي لا تؤمن بالأديان و الثقافات بقدر ما تقدس المصلحة

المادية المباشرة حيث لا مكان للروحانيات و الأخلاقيات في سياستها الخارجية حتى و إن بدا ما تفعله كذلك فمثلا هجومها على أفغانستان كان لغاية الاقتراب من بحر قزوين معقل النفط الجديد و كذلك لاحتواء النفوذ الروسي في الجمهوريات السوفييتية السابقة، واحتواء إيران هذا إضافة إلى سحق الحركات الأصولية المتمثلة في الأفغان العرب الذين يدعون إلى خروجها من الخليج و القضاء على معاقل تنظيم القاعدة ليس كجماعة إسلامية بل كجماعة تهدد المصالح الأمريكية، كما أن غزو_العراق كان لما يمثله النظام السابق[نظام صدام حسين] من خطر محدق بالكيان الصهيوني و المصالح الأمريكية في المنطقة و خاصة من أجل السيطرة على نفط أحد أكبر منتجي الذهب الأسود في العالم و كذلك تطويق إيران شرقا – من خلال أفغانستان-و غربا عبر العراق..

..أما عن مسألة النزاع الروسي الشيشاني فهو نزاع اقتصادي استراتيجي أيضا، فالروس متمسكون بالشيشان لما تختزنه الأرض الشيشانية من ثروات من ذهب و يورانيوم و أكثر من 1500 بئر بترول –يُذكر أن النفط الشيشاني هو أجود أنواع النفط في العالم- كما أن معظم أنابيب الغاز من كازاخستان و تدجاكستان إلى روسيا تمر عبر الشيشان والتي تُعد كذلك منفذا إلى بحر قزوين، كما أن منح الاستقلال للشيشانيين قد يدفع ببقية الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى النسج على منوالها و طلب استقلالها.أما عن مقولة الاتحاد الأوروبي ناد مسيحي، فهذا كلام فيه مواطن تحفظ عديدة؛ فمن يطّلع على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يجد 65 تقييدا للحريّة الدينيّة بأطر تشريعيّة توضَع "لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم"، لنكون بالتالي أمام تسييج "علماني"للحريّة لا دوْر للدين فيه..!

وحتّى رفض انضمام تركيا من قبل معظم دول الاتحاد هو لأسباب موضوعية كعدم الاعتراف بالمذابح التي يُزعَم أنّها ارتُكبت في حق الأرمن و عدم المضي قدُما في "دمقرطة"المؤسسات و وجود بعض الفصول القانونية المتعارضة مع القيم الأوروبية التي لها أساس ديني يتنافى مع الطابع العلماني لأوروبا، لذلك خليق بنا أن نتحدث عن "أوروبا علمانية"لا عن "أوروبا مسيحية"، وحتى استعداء الأتراك باستدعاء عرَضي للبعد الديني يُخفي صراع تموقعات ومصالح بالاساس بينهم وبين الفرنسيين والألمان المتخوّفون من تصاعد القوة التركية على حساب النفوذ الفرنسي والألماني في أوروبا خاصة أنّ تركيا تشكّل قوة ديمغرافية وبالتالي ستشكّل قوة انتخابية كبيرة في حال انضمامها رسميا إلى الاتحاد ، كما علينا ألا نذهل عن أنّ تركيا المسلمة عضو في حلف غربي-نصراني (حلف الناتو.. (ولئن كان أكثر سكان الأرض اضطهادا من الغرب هم العرب و المسلمون فإن ذلك لا يعني حقيقة مقولة"صدام الحضارات"بل ذلك نتاج للثروات الهائلة المتناثرة على طول بلادهم وعرضها فضلا عن أهميّة الموقع الاستراتيجي كما أن وجود إسرائيل في قلب العالم العربي قد ساهم بشكل كبير في ذلك بسبب تراكمات تاريخية (لامجال لذكرها الآن) و لكن الأكيد أن أساس الصراع ليس ثقافيا، وإلّا فلمَ لا يستهدف الغرب المالديف مثلا وهي أرخبيل مسلم.. !

والحقيقة إن أفكار أستاذ جامعة "هارفارد"تنضح صهيونية و هو على الرغم من اطلاعه على الحياة السياسية عن كثب من خلال عمله كمستشار للرئيس السابق"جيمي كارتر"إلا أنه أظهر ولاء أعمى للقيم الغربية "المتصهينة"و لكن ما يُسجل لهانتنغتون هو تأكيده على بداية نهاية الحضارة الغربية و هو بذلك يحذو حذو "ابن خلدون"و "توينبي"في تأكيد سقوط الحضارات ما أن تبلغ قمة تألقها و توهجها و رغم الثغرات الصارخة و الهنات التي وقع فيها كتابه "صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي"،فقد وجد أنصارا كثيرين بادروا إلى تكذيب الرئيس الأمريكي السابق"جورج والكر بوش" حين أبدى اعتذاره عن حديثه عن حرب صليبية جديدة بين الغرب و المسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر WAR CROSSو لم يصدقوه و راحوا ينعتونه بالكذب و يتهمونه بالتضليل و فسروا زلة لسانه تلك

65- **الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا [روما 1950] الفقرة (2) من البند(9) :«تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم...**

تفسيرا"فرويديا"ناسبين ما قاله إلى اللاشعور..و الحقيقة أني أصدق بوش حين عبر عن أسفه، مقتنعا تماما أن امريكا دولة لا تعترف بالأديان و المثاليات بل تحكمها أهداف استراتيجية معينة رهانها الهيمنة على العالم و لا يمكن لبلد صنيعة فلسفة مادية ذرائعية أن يتحدث بلغة"صراع الأديان"فالصراع الحقيقي بالنسبة إلى الأمريكان هو "صراع المصالح"و لا شيء غير ذلك ..و لاشك أن الحكومة الأمريكية لو وجدت مصلحتها مع الشيطان نفسه لما تأخرت في التحالف معه..
و في الحقيقة فإن تكذيب المكذبين لبوش الابن يعود لعقلية التوجس و الريبة و توقع المؤامرة من العدو و هذه العقلية ليست مفيدة دائما كما تبينا ..فثقوا بسيد البيت الأبيض هذه المرة و.... صدقوه؛ ولا تغرنّكم "الهنتنغتونيات،"..، صحيح أنّ دور الدين في الولايات المتحدة لا يُنكر، إلاّ أنّ هذا الدور كثيرا ما يتقاطع مع منهجها البراغماتيّ ،فكثيرا ما تُتّخذ الشعارات الدينيّة مطيّة لتحقيق مآرب سياسيّة صرفة،الخطاب الديني ضروري للسياسيين الأمريكيين مهما كانت درجة تديّنهم لأنّ الشعب الأمريكي هو شعب متديّن يؤمن بأنّ أمريكا تحمل قيما كونيّة عليْها نشرها، وفكرة "الولايات المتحدة مدينة على التل CITY ON"- THE HILL-المترسّخة في العقل الجمعيّ الأمريكيّ تجعلها في نظر الأمريكيّين الدولة الأم التي يحتاج إليها العالم، لكن، عندما تلقي نظرة على طريقة تعاطي واشنطن مع الملفات الدوليّة نلمس ذلك الكيْل بمكياليْن، هذا الكيْل بمكياليْن هو دليل على الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية الأمريكيّة، علاوة على ذلك نحن نرى صلف السلوك الأمريكي حول العالم وممارسته لأقذر الأساليب لتحقيق مصالح سياسيّة في نأي واضح عن روح جميع الاديان الوضعية والسماويّة، صحيح أنّ "رعاية"الكيان الصهيوني تُقدّم أحيانا على أنّها قضية دينية خاصة من قبل المحافظين الجدد باعتبار أنّ الأصوليين المسيحيين يعتقدون بضرورة وجود "إسرائيل قوية"عند عودة المسيح إلى الأرض،إلا أنّ ذلك يجب ألا يُعميَنا عن تقاطع الديني مع السياسي ما يساعد على استغلال ماهو ديني لفائدة ما هو سياسي، فوجود إسرائيل في قلب العالم العربي هو ضرورة استراتيجية لشقّ بلاد العرب إلى نصفيْن والحيْلولة فيما بعد دون قيام وحدة عربيّة تعيق النزوع الإمبريالي الأمريكي واشتفاف عُصارة الأرض العربيّة.
ويأتي الصراع السعودي الإيراني الذي يصل حدّ العداء الصريح كأحد مستجدات القرن الحادي والعشرين التي قوّضت وبشكل شبه كامل نظرية صدام الحضارات ، فالحضارة الإسلامية التي وضعها هنتنغتون في الضفة الأخرى من الحضارة الغربية "تبيّن" أنّها ليست كتلة هويّة صمّاء بما أنّ مؤثثيها (المسلمون) باتوا على طرفيْ نقيض ليس مذهبيا فقط بل سياسيا أيضا ، بل إنّ كليْهما (السنّة والشيعة) يستقوي على الآخر بالغرب ذلك المقابل الحضاري المفترض ليتأكّد ذلك التداخل المتقدّم والمعقّد بين الدول بوحي من تقاطع المصالح وتشابكها..
ولئن كان هاجس تمدّد الإسلام في الداخل يشغل موسكو لكن لا يمكن اعتبار هذا الهاجس عاملا أساسيّا أو سببا رئيسا في رفض انفصال الشيشان، فإذا كانت كلّ خشية الروس تتلخّص في"أسلمة المجتمع الروسي" فمن باب أولى وأحرى أن تمنح الاستقلال للإقليم "المتمرّد"حتى تحتفظ برقعة أورتودوكسيّة "نقيّة.."
لاشكّ أنّ هناك قلقا غربيا من انتشار الإسلام في أوروبا باعتبار تعاظم أعداد المسلمين فيها إلى درجة بات فيها مركز بيو للأبحاث يرجّح أنّه بحلول عام 2050 ستتحوّل الأغلبيات المسيحيّة في كل من فرنسا وبريطانيا وأستراليا إلى "أقليّات" بالنسب التالية (44.1 بالمئة)، (45.4 بالمئة)، (47 بالمئة)، هذا التوجّس حقيقة لا مراء فيها لكن لا يمكن اعتباره دليلا على وجود مبرّر ل"حرب غربيّة على الإسلام"، قوّة المنظومة الغربيّة ترتكز على ثروات "العالم الإسلامي" ومن الطبيعي والحال تلك أن يُخشى من أن تميل كفّة التركيبة الديمغرافيّة لفائدة "ممثّلي" هذا العالم بما يشكّل في النهاية خطرا استراتيجيًّا على مصالحهم، ولا يعني كلامنا هذا انعدامَ "الهاجس الديني" بل ما نريد التشديد عليه هو طغيان "الهاجس المادي" على "النوازع الروحيّة" التي لا يتبدّى منها سوى حرب الغرب على "الإسلام المقاوم" إن صحّ التعبير بمعنى ذلك الإسلام الّذي يتحدّث عن "الجهاد" و"المؤمن القوي" وما إلى ذلك من التقعيدات الدينيّة التي تشكّل دعامات أساسيّة ل"الكرامة"و "السيادة" و"النضال"...وهو ما يمثّل عامل تشغيب على المشروع الإمبريالي الغربي، وما "مؤتمر الشيشان" الّذي انعقد منذ عاميْن (2016) إلّا

تدليلا صارخا على طبيعة المعركة التي يخوضها الغرب ضدّنا، نحن اليوم في عصر سقوط القناع الديني وإن كانت عيون الكثيرين لم ترصد هذا السقوط بعد، تجاوزت الدوائر الغربيّة مرحلة "تنصير المسلمين" إلى محاولة تنصير دينهم ذاته عبْر "رَوْحنته" و"تخليصه" من "شوائبه العقديّة" من "النهي عن المنكر" و"البراء" و"البغض في الله" و"تكفير الأفعال"و "فريضة الجهاد"..حتّى لا يبقى منه سوى طقوسه التعبّديّة، ولعلّ كتاب "سوء فهم قاتل" لمارك سيلجاندر هو أبرز مثال على محاولات التلفيق بين المسيحيّة والإسلام للتقريب بينهما ولا يتيسّر ذلك إلّا بإفراغ الإسلام من مضمونه، نحن هنا لسنا أمام "حرب على الإسلام" بل "حرب على نقاط القوّة في الإسلام"وحتّى لو سلّمنا جدلا بأنّها "حرب على الإسلام" باعتبار أنّ "الإسلام" كلٌّ لا يتجزّأ فإنّنا قطْعا إزاء تفصيل من تفاصيل المعركة الحقيقيّة بالنسبة إلى الغرب وهي معركة "المصالح.."

وحتى الصين بسياستها الحاليّة المناكفة للمسلمين تستثني قوميّة الهُوي وتخصّ أقليّة "الإيغور" المسلمة بالاضطهاد بسبب لغتها التركيّة وعدم انتشار اللغة الصينيّة بينها ومطالبتها باستقلال إقليم "شينغيانغ"(تركستان الشرقيّة) الّذي تمارس معه بيكين سياسة توطين "الهان" القومية الأكبر في البلاد لإفساد التكتّل الإسلامي والتشغيب على دعوات الاستقلال، لنكون بذلك أمام استهداف مسيّس للمسلمين لا ستعداء "حضاري" للدين الإسلامي..

ولا يفوتنا أن نشير في نهاية هذه الورقة إلى أنّ مقاربة "هانتنغتون" لمفهوم "الحضارة" زئبقيّة (غير منضبطة) ، فهي لا تعني عنده (كما هو معروف معجميا) فهما خاصا للعالم أو مجموعة تمثّلات مخصوصة للحياة بدليل أنّه لم يتردّد في التمييز بين "الحضارتين" اليابانية والغربيّة واستثناء أمريكا اللاتينيّة من "الغرب" كأنّ اليابانيين واللاتينيّين والغرب لا يلتقون على صعيد مرجعي واحد (الرأسماليّة)، لم يتحلّ الكاتب بصرامة التحديد المفهومي إلّا مع العالم الإسلامي حين وضع المسلمين في إطارهم الحضاري في محاولة لتأكيد حتميّة "صراعهم مع الآخر(الغربي)" نزولا عند إكراهات الهُويّة الدينيّة (الإسلامية) ليبرّر بذلك ضرورة التهيّؤ لمواجهة هذا "الخطر" غربيًّا، صحيح أنّ هناك توجّسا إسلاميا مترسّخا من النصراني واليهودي ("وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ") إلّا أنّ ما يجب ما نراه في المقابل هو "السلوك الإمبريالي الغربي" الّذي يعزّز هذا التوجّس، وهو سلوك لا يغيب عنه "الدافع الديني" بكل تأكيد لكنّ حضور "المصلحة المادية المباشرة" فيه أقوى بكثير، إذ يكفي أن تتّبع "ملّتهم" (عمليًّا) حتّى تكون (منهم) وتأمن الكثير من شرورهم..

صفوة القول ..؛ إنّ"الفكر النفعي الأمريكي ليس مجرد البحث عن المصالح ولكنّه عمل فكري متكامل [...]ولذلك فمن السطحيّة أن تبسّط البراغماتية الأمريكية إلى مشروع نفعي فقط، إنّها-وهو الأهم-رؤية متكاملة بديلة للأديان السماوية"66..فلم يخطئ "تشرتشل"حين قال :"في السياسة ليس هناك صداقات دائمة و لا عداوات دائمة بل هناك..مصالح"، وهو ما يتنافى جوهريا مع الطرح الذي قدّمه لأول مرة "برنارد لويس" وأخذه عنه وطوّره "صامويل هانتنغتون.."

طبعا هناك من يتحدّث عن عالم المستقبليات الكبير المغربي مهدي منجرة كأوّل من أثار فكرة "صراع الحضارات" ،و هناك من يُحيل على "كارل شميت" وهو أحد منظّري النازية كأوّل محدّث بهذا الموضوع في كتابه "مفهوم السياسي" ويعتبره المعين الأساسي الذي نهل منه "هانتنغتون"، على كل حال قضية من أحرز قصب السبْق ليس موضوعنا في هذا المقام..

حتى ونحن نقلّب أوراق التاريخ المعاصر نلحظ طغيان المصلحية الماديّة على الفكر التآمريّ الغربي الذي ولّى وجهَه شطر ما يُعرف بحروب الجيل الرابع،، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ خلُص المؤتمرون

66- د.باسم خفاجي في كتابه"الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي"ص60 -61 صادر عن المركز العربي للدراسات الإنسانيّة –الطبعة العربية الأولى.-

في ”مؤتمر كامبل السري “67 [1907] الذي شارك فيه ديفد ولفسون رئيس المنظمة الصهيونية العالمية إلى ضرورة العمل على تعميق تخلّف شعوب المنطقة العربية وانقسامها وزرع كيان ”دخيل“في فلسطين حتى يتيسّر إحكام السيطرة على محيط استراتيجي مهم يشغل فيه البحر المتوسّط دورا محوريا بصفته جسرا طبيعيا بين الغرب والشرق وبين آسيا وإفريقيا فضلا عن كونه مهد الحضارات والأديان [...]، وكثيرون يروْن في مخطّط كامبل68 ”الأب الروحي“ لاتفاقية سايكس_بيكو_سازانوف التقسيمية [1916] فيما يشكّك البعض في وجوده أصلا..

وحتى ”بروتوكولات حكماء صهيون “69 التي يحتجّ بها البعض لتبرير القول بوجود أوجه لصراع الحضارات فقد برّرت مخططها الكوني بالسعي إلى ”السيطرة“ على العالم فكانت مصبوغة بصبغة مادية صرفة، كما أنّها لم تخصّ الإسلام بحربها بل استهدفت العالم النصراني بشكل خاص لموقعه القياديّ..

67- اجتماعات سرية قيل إنّها جمعت الدول الاستعمارية بدعوة من رئيس الوزراء البريطاني "هنري كامبل بانرمان" ما بين عاميْ 1905 و1907 ودرس المؤتمر الممتد في الزمن كيفية الإبقاء على سيادة "الرجل الأبيض"على العالم وتلافي الخطر الآتي من الشرق [العرب والمسلمين]..

68- اتفاقية بين المملكة المتّحدة وفرنسا أميط عنها اللثام عام 1918 ، وتضمّنت خارطة لتقاسم النفوذ في غرب آسيا بعد انفراط عِقد الإمبراطوية العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى، وشملت الخارطة كلا من سوريا وفلسطين والعراق ولبنان...، وبعد هذا الاتفاق السري الذي اطّلعت روسيا القيصرية على تفاصيله ووافقت عليه جاء مؤتمر سان ريمو لتثبيت ما جاء في الاتفاقية سيئة الذكر وزادت عليه الالتزام بتنفيذ وعد بلفور المتعلق بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين ، وتأتي تسمية "سايكس-بيكو" نسبة إلى وزيريْ خارجية بريطانيا وفرنسا ..

69- **وثائق سرية تمّ كشفها صدفة حين سقط فارس عن ظهر جواده وتبعثرت منه أوراق تبيّن لاحقا أنّها مخطط يهودي من 24 نقطة أو بروتوكولا يهدف إلى إحكام السيطرة على العالم عبر تقويض القيم وتفكيك المجتمعات ، ما لم أقله لكم إنّ هناك من ينفي وجود هذه المخططات ويعتبرها مجرد خيالات كاتب ولا أصل لها واقعيا ..**

الظاهرة الإرهابية بين التهويل و التهوين

مشكلتنا مع الإرهاب أننا مُصرّون على قراءة التطرّف بتطرّف ، تهويلا أو تهوينا إفراطا أو تفريطا، فمن الخطأ اعتبار الظاهرة الإرهابية مصطنعة تماما وأنّ جهات سياسية تقف وراءها، قد يكون هذا الكلام صحيحا في جزء كبير منه لكنّ التسليم الكامل به مجانب تماما للصواب ، قطعا هناك "إرهاب"، هناك" خوارج "أو" غلاة "يعملون على زعزعة أركان الدولة ويحرّكون مرحلة "النِّكاية"بمنطق الدفع نحو"مرحلة التوحّش"،هذه حقيقة ،هناك فكر متنطّع متدفّق يستوطن عقولا كثيرة، هناك مجاميع إرهابية حقيقيّة ساهم في صنعها الداخل التونسي نفسه كما نسجت خيوطها وقوّت شوكتها أوضاع ملتهبة في الجوار الليبي والمحيط الإقليمي ككلّ ،دون أن نذهل بطبيعة الحال عن الدور الاستخباري الغربي ..انتشار التفكير التآمري أو بالأحرى "الإغراق في التفكير التآمري" هو نتاج مباشر لنُدرة" العقل الجدلي "الّذي يتعاطى مع الظاهرة بمنطق تأليفي-مركّب،، النموذج السائد هو العقل المانوي الحدّيّ الّذي لا يرى إلّا الأبيض والأسود ولا يعرف الأشياءَ إلّا بأضدادها وهذا خلل منهجي خطير يكرّس منطق"الثالث المرفوع" حيث يتمترس "الضحيّة" خلف أحد قطبيْن: الأطروحة أو نقيضها.. لتبدوَ الظاهرة الإرهابيّة في نظر هؤلاء إمّا "حقيقيّة" أو "مفتعَلة" ليبقى احتمال أن يكون هناك شيء من هذا وذاك من "اللا مفكَّر فيه" وهذا قطْعا شكل من أشكال التفكير المريح الّتي تكفي صاحبَه مؤونة الاشتباك بالتفاصيل..!

لا شكّ أنّ الإرهابيين قد يُموَّلون من دوائر المال والأعمال المرتبطين بالمنظومة الكامنة (وليس السابقة) لكنّ بذرة الإرهاب فكرا وشخوصا موجودة وفاعلة، وهي مستعدّة لقبول تمويل أيّ كان وكيْفما كان، بما يخدم أجندتها الخاصة..

وفي سياق منفصل ننعى على البعض تضخيمَه للمخاطر الأمنيّة لغايات سياسيّة، فحديث البعض هنا وهناك عن أنّ "الجماعات الإرهابيّة" قادرة على إسقاط الدولة يبدو مبالغا فيه ، بل إنّه يُقدّم خدمات جليلة لظاهرة جوهرُ ماهيتها البحث عن التسويق والتضخيم، هذا فضلا عمّا يعنيه هذا التهويل من "شرعنة"لمساعي السلطة الندائيّة (النكوصيّة) إلى التضييق على الحريات وإعادتنا إلى مربّع الاستبداد تحت عنوان مقاومة الإرهاب..!

إذن كلاهما؛ هذا الذي يهوّن وذاك الذي يهوّل يستثمر في الإرهاب ويوظّفه سياسيا ويتوسّل به إمّا لتثبيت "السلطة" أو مساءلتها وتقويضها..!!

..ومن فرط غلَبة منطق نظرية المؤامرة على أذهان الكثيرين تراهم يتحفّظون على توصيف هذه العملية أو تلك ب"الإرهابيّة"بحجّة أنّها من تدبير أجهزة أمنية من داخل الدولة .. وهذا بطبيعة الحال خطأ سياسي وخطيئة أخلاقيّة ..فمهما كانت الجهة التي تقف وراء الحادثة فذلك لا يغيّر حقيقة حصول:"عمليّة إرهابيّة"مكتملة الأركان،،، أوَ لم تسمعوا عن"إرهاب الدولة"؟!!

الفصل الرابع:

لأجل مسارات تفكير جديد(ة)

العمل الحركيّ الإسلاميّ كما نراه

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ مسألة وصول حزب إسلامي (راديكالي) إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع يبدو من "اللامفكّر فيه" سياسيا في ظلّ الظروف الإقليمية والدولية الراهنة هذا إذا قبل هذا الحزب دخول المعركة الانتخابية أصلا ، لذلك نعتقد أنّ الطريق إلى الأسلمة هو "العلمنة"بمعنى أنّ الإسلاميين "المعتدلين"مطالبين بالنظر مرحليا إلى المشهد إلى حدّ مأسسة الديمقراطيّة وعدم الدخول في لعبة ادّعاء تمثيل ["الإسلام السياسي"]مع تقديم تنازلات تتحدّد نقيضا لمبادئ الشرع، لأنّ في ذلك امتصاصا للوعي الشعبي الديني وهو الخطر الأكبر الذي يُهدّد حُلم إقامة الدولة الإسلامية، لأنّنا نراهن على اختيار الشعب المسلم تحكيم الشريعة في لحظة تاريخية ما ،لذلك من الضروري الامتناع عن إيهام هذا الشعب بأنّ التيّار الإسلامي يمكن أن يؤمن بفلسفة الديمقراطية ويمكن أن يتعايش مع علمانيين على أرضية تشريعية مشتركة، ينبغي على التنظيمات الإسلاميّة إذا أرادت الانخراط في العمل السياسي أن تُصدع منذ البداية بثوابتها السياسيّة التي يجب أن تتقاطع وقطعياتِها الدينيّة، فنحن ندعو إلى تعميم نموذج حزب التحرير من الناحية الشكلية أي من ناحية قرن المشاركة بالمكاشفة أي التصريح العلني بالمواقف المبدئية والتمسك بثوابت الدين دون "تقية سياسية.. "

هذا إذا فكّرنا من خلفيّة سلميّة تدرّجيّة طويلة النفَس لكنْ إذا رُمنا تغييرا كوبرنيكيّا في فاصل زمني قصير فإنّ ذلك لن يجد طريقه إلى التطبيق إلا عبر "ثورة إسلاميّة"لكنّ المفارقة أنّ العمل الثوريّ نفسه يحتاج إلى عمل تدرّجي تراكميّ يُنضج الحالة الثوريّة، وطبعا لا أمل في بلوغ الإسلاميين السلطة عبر انقلاب عسكري لأنّ بني علمان كما نعلم جميعا يسيطرون على المؤسسة العسكرية من ألفها إلى يائها، وتبقى تجربة الإسلاميين وانقلابهم العسكري في السودان يوم 30 جوان 1989 على قدر كبير من الفرادة ما يجعلها أبعد ما يكون عن النمذجة، فقد كنا إزاء سابقة تاريخية إذ لم يسبق أن وصل إسلاميون إلى السلطة في أي بلد عربي عبر انقلاب، بما يجعل فرص تَكرار نموذج التغيير في أماكن أخرى تتقلّص،نظرا لتنبّه الأنظمة العَلمانية وتيقّظها لما يمكن أن يحصل فانخرطت في تدجين جيوشها وتحري انتماءات كبار ضباطها، كما أنّ هذا الصعود الإسلامي فاجأ دول الجوار نفسها حتى أنّ مصر التي سارعت إلى الاعتراف بالحكام الجدد، ولم يُظهر الانقلابيون توجّهاتهم الإسلامية إلا بعد أن استقرت مقاليد الحكم في أيديهم، ثمّ إنّ ذلك الانقلاب لم يكن الأول في تاريخ السودان التي عرفت قبلَ ذلك انقلابيْن انقلاب 17 نوفمبر 1958 وانقلاب ماي 1969، فقد كانت البلاد جيشا يدير دولة لا دولةً تدير جيشا، وحتى ثورة أكتوبر 1964 لم يتركها العسكر تأخذ طريقها نحو الديمقراطية بل سرعان ما التفّ عليْها بعد خمس سنوات فقط لتَثبت بذلك قاعدة مفادها أنّ العسكريين هم المبدأ والمدنيين هم الاستثناء في التاريخ السوداني الحديث.ومادام ذلك كذلك ليس أمامنا سوى النأي بالنفس عن العملية السياسية برمّتها إذا كانت تقتضي منّا "تنازلات مبدئيّة"وهي الخطوة التي نراها نقطة البدء في بناء مزاج إسلامي عام ..ما نراه والله أعلم هو أنّ لنا في السنة النبويّة الشريفة وفي "مذهب الصحابيّ"وسيرة التابعين ما يبرّر القول بما يمكن أن نسميه"براغماتيّة اسلامية" تتحرّك في حدود المسموح به شرعا،ربّما تضيق صدوركم بالمصطلح نظرا لأصوله الغربيّة وما يمكن أن تستثيره لديكم من معاني الانتهازيّة والكذب والنفاق ...، لكن حاولوا أن تتّصلوا ب"المفهوم" أيْ بما نريد قوله من "المصطلح"، فعندما قبل الرسول صلى الله عليه وسلم أثناء عقد صُلح الحديْبيّة بكتابة:"باسمك اللهمّ بدلا من بسم الله الرحمان الرحيم، كان في ذلك "براغماتيا" ،وعندما قال عليه الصلاة والسلام:"الحرب خدعة"[رواه البخاري ومسلم]كان "براغماتيا"؛ والخليفة الراشد [الخامس] عمر بن عبد العزيز كان براغماتيا عندما قال -بعد أن سأله ابنه عن سبب عدم مسارعته إلى تطبيق الشريعة فور تولي السلطة- :" "لم آمَنْ أن يفتقوا علي فتقاً يكثر فيه الدماء"...،وهناك عدة قواعد فقهية تشي بضرورة التحلي بما نُسميه حديثا بالبراغماتيّة،على غرار"درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح" و"الضرورات تبيح المحظورات"، ونعتقد والله أعلم أنّ الله تعالى

عندما يقول :"وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة"فإنّه جلّ جلاله يشير بشكل ما إلى إحدى أدوات هذه القوة وهي "البراغماتيّة"أيْ التكيّف مع واقع ضاغط من أجل مصلحة راجحة..
فالله تعالى القائل في مُحكم تنزيله"إن تنصروا الله ينصركم" قال رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى "اعقلها وتوكّل"،وبنِظرة تأليفية بين التوكّل وبين الأخذ بالأسباب يمكن الحديث عمّا يمكن أن نسمّيه "براغماتية إسلامية"أيْ التعاطي بمنطق نفعي لا يخالف ثوابت الدين..

فضلا عن هذا وذاك نزعم أنّ المرحلة النبويّة السابقة على إقامة دولة المدينة غير قابلة للنمذجة إلا في ما يتعلّق بتمسّك الرسول صلى الله عليه وسلم بالثابت الديني كرفضه مثلا عرض المشركين القاضي بتقسيم زمني للعبادة بين إلهيْن " تعبد آلهتنا سنة : اللات والعزى ، ونعبد إلهك سنة "...،أمّا ما يرتبط بإدارة الصراع فعليْنا التروّي قبل الانخراط الكامل في الاستلهام من تلك التجربة السياسيّة"المثاليّة"لأنّ قطب رحاها كان خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلّم، فلئن كانت الخلافة واجبة باعتبار أنّ ما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب ، لكن السؤال هنا هو كيف نصل إلى إقامتها ؟؟؟..،أعتقد أنّ عملنا من أجل هذا الواجب الحلم يقتضي منّا مراعاة عدد من النقاط المهمّة من بينها:

_واقع داخلي متفلّت.
_واقع دولي ضاغط.
_تشظي الحركات الإسلامية "الإصلاحية"وتنوّع مشاربها.
_غياب قيادة روحية مركزية.

مانراه هو أنّ هذه النقاط تمثّل محاور تمايز عمّا كان عليه المسلمون زمن النبوّة قبل إقامة دولة الإسلام الأولى..

فاستحضار تمكّن النبي عليه الصلاة والسلام من إقامة دولته بعد شهور قليلة من الهجرة إلى مدينة معظم أهلها من الكافرين بما أُنزل على سيدنا محمّد بل من الكافرين بنبوّته أصلا، يستحثّ أذهاننا على القفز مباشرة إلى عبقرية الزمان والمكان والإنسان في تلك اللحظة التاريخية الخاصة المؤيّدة بتأييد الله تعالى..

وعليْه؛ نعتقد أنّ "العلمنة" هي طريقنا إلى "الأسلمة"، تماما كما كان الفتح الإسلامي طريقا إلى تحرير الإرادة من وصاية السلطة بما ييسّر عمل الدعوة في ما بعد..وعليْه، على الإسلاميين تأييد أيّ نشاط احتجاجي على الحكام الظالمين حتى لوْ كانت تنطلق من مرجعيات غير متعالية ، فما ننعاه على قطاع واسع من الإسلاميين هو انخراطهم الآلي واللامحدود في معارضة أي حراك شعبي "علماني"-سواء كان وثبة أو ثورة أو هبة أو حتى قوْمة شعبية- ، والحال أنّ منطق الدين والدنيا يستدعي تأييدنا لأيّ حراك احتجاجي ضدّ الحكام الظالمين حتى تحرّكت بخلفية ناسوتية (دنيويّة)،فالتغيير الحقيقي يجب أن ينبع من القاعدة ..والصحوة الإسلامية التي نأمل تحقيقها يجب أن تتكوّن "عنقوديا.. "

لاشكّ أنّ غاية غايات التيارات الإسلاميّة بما هي"جماعة متخيَّلة" هي "أسلمة الدولة"عبر تفكيكها من أجل إعادة تشكيلها من جديد ،لكنّ ذلك يجب أن يكون مطلبا شعبيا لا فئويا من جماعات بعينها، ولن يكون ذلك دون رؤية وسطيّة تؤمن بالتدرّج في سلّم التغيير، رؤية نأمل أن تجتمع عليها القوى الإسلاميّة ليتحقّق الهدف المنشود، ولمّا كان ذلك كذلك ،عليْنا أن نتحمّل ابتداءً مسؤوليّة تحطيم أصنام الليبراليّة كالمواطنة والديمقراطية والجمهورية ...وذلك من خلال خلق "مثقفين جماعيين"بمعنى غرامشي منقًّى من شوائبه اليساريّة بطبيعة الحال حتى يمكننا صنع قيادة حكيمة "تنطلق من الجماهير لتعود إليها من جديد"أي مثقفين تكون لهم القدرة على صياغة فكرة ناظمة انطلاقا من الأفكار المبعثرة والمفككة التي

يعتنقها العوامّ ومن ثمّ الرجوع إليهم لتفسيرها وتحشيد الجماهير حولها من أجل تفعيلها وتجسيدها في مرحلة لاحقة؛ ولا شكّ أنّ انتهاج هذا المنهج التدرّجي ضرورة متأكّدة لقطع الطريق على دعاة "التوحش"من "الدواعش"وغيرهم ممّن يتبنّون فكرا استئصاليا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُقيم دولة قابلة للحياة(...)

"فوبيا المصطلحات" !

يعاني الكثير من الإسلاميّين أفرادا وجماعات ممّا نسمّيه "فوبيا المصطلحات" فهم ينظرون شزْرا إلى كلمات وعبارات بعينها دونما سند شرعي أو عقلي واضح ، في ما يمكن اعتباره تعبيرا فاقعا عن ضمور "العقلانيّة السياسيّة في الوعي الإسلامي" الّذي أنتج حالة من التحسّس أو الحساسيّة الزائدة الّتي كثيرا ما تتحوّل إلى مزايدات فارغة منفِّرة لا تخدم الدعوة بقدر ما تضرّها ، سنتعرّض في ما يلي إلى ثلاثة مصطلحات تثير حفيظة قطاع لا باس به من الإسلاميّين محاولين ترشيد التعاطي معها:

"الوطن"و"الوطنيّة":

هناك تحفّظ شائع على استخدام مصطلحيْ «وطن» و«وطنيّة»، نتفهّم "التوتّر" الّذي يمكن أن يثيره هذان المصطلحان بسبب حقيقة التقسيم الحدودي المصطنع لكن يجب ألّا يتحوّل هذا "التوجّس الجماعي" إلى "فوبيا.. "

لا مشكلة في "الوطنيّة" إلّا إذا كانت انشدادا إلى "الوطن" ككيان مفتعل على حساب الدين في شكلٍ من أشكال التعصّب الانتمائي المادي..

لا مشكلة في مصطلح "الوطن" نفسه..

دولة الخلافة نفسها يمكن أن تكون "وطنا"، فالوطن لغةً هو محلّ الإنسان وموطنه الّذي يأوي إليه (من الجذر "وَطَن")، بما يعني أنّ "وطنك" قبل أن يكون صنيعة المدّ الكولونيالي هو معطى جغرافي محايد سياسيّا يتّصل بمنشإ الإنسان واستئناسه بالمكان..!

"المجتمع المدني":

لاشكّ أنّ الزعْم بأنّ تسويق مفهوم المجتمع المدني هو في حد ذاته اختراق" ليس في طريقه فإذا ما عدنا إلى التعريف المعجمي للمجتمع المدني نجد أنّه هو مفهوم "محايد" يتشكّل بالطريقة التي يُراد له بها أن يتشكّل، فهو لا يعني أكثر أو أقلّ من مجموعة "جماعات وسيطة"باصطلاح علم الاجتماع السياسي ..
يجب التمييز بين "المجتمع المدني" كمفهوم وبين "المجتمع المدني" كمصطلح، مفهوميا هو "محايد" بمعنى أنّه يشير إلى تلك الجماعات الّتي تلعب دور الوسيط الاجتماعي التعديلي المعقلن لممارسات السلطة، فهو ليس بالضرورة ظاهرة "سيّئة"حتى من المنظور الديني ،بل يمكن أن يكون للدولة الإسلامية إذا ما قامت "مجتمع مدني" متكون من أحزاب ومنظمات تفكّر داخل الإسلام وليس في الإسلام أو خارج الإسلام، مصطلح "المجتمع المدني"له دلالات مستهجنة باعتبارها منبثقة من الحضارة الغربية وما انبنت عليه من قيم مفاصلة بين الدين والحياة..

ولمّا كان ذلك كذلك علينا التمييز بين "المجتمع المدني" كمصطلح وبين "المجتمع المدني" كمفهوم ،، لذلك فإنّ معاداة الاصطلاح دون المفهوم جائزة.
المجتمع المدني"مفهوما هو دعوة حق أريد بها باطل فالمفهوم لا يعدو أن يكون سوى الصورة الذهنية للمصطلح ولا يمكن التخلّي عن دعوة حق بدعوى أنّه أريد بها باطل،، علينا أن نفصل أيضا بين "المصطلح" (عموما) مثل "كرسي"وبين المصطلحات "التقنية"(السياسية أو السوسيولوجية) مثل "مجتمع مدني"، عندما يتعلّق الأمر بمصطلح تقني فهو قطعا القشرة التي تُعمي على المعنى الّذي يُريده صاحب المصطلح..

"القدس عاصمة فلسطين":

وأنت تردّ على إعلان ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني (أواخر عام 2017) يعترضك قطاع من الإسلاميّين المتفيقهين ليقولوا لك:"القدس عاصمة جميع المسلمين وليست خاصة بالفلسطينيين وحدهم"!.. "العاصمة" بكل بساطة هي وأنت تردّ على إعلان ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني يعترضك قطاع من الإسلاميّين المتفيقهين المأخوذين بنظريّة المؤامرة ليقولوا لك:"القدس عاصمة جميع المسلمين وليست خاصة بالفلسطينيين وحدهم"!.. "العاصمة"هي بكل بساطة مصطلح سياسي يشير إلى المدينة الّتي تحوي مؤسّسات السلطة للدولة أو المحافظة، ويمكن أن تكون القدس على هذا المعنى "عاصمة" للدولة أو الخلافة الإسلاميّة (المأمولة) كما يمكن أن تكون عاصمةً ل"ولاية فلسطين" التابعة للدولة أو الخلافة الإسلاميّة، ولمّا كان ذلك كذلك، فإنّ قولنا "القدس عاصمة فلسطين" لا يعني أنّ "بيت المقدس" شأن "فلسطيني بحت ، فنحن إزاء مجرّد تخصيص فلا داعي للتفلسف والتحذلق !..

القدس عاصمة فلسطين عبارة "جائزة"سياسيا بقطع النظر عمّا يريد منها الغرب،نحن مطالبون بمحاربة المشروع الغربي بأسلحة فكرية حقيقيّة تلامس نخاع عظم "الفكرة المُغرضة"،، "الاستقرار" مثلا هو أمريكيا "مصطلح كودي" لا يعني أكثر من "استقرار المصالح" لكنّ ذلك لا يعني أن نقاطع مصطلح "الاستقرار" ولا نستخدمه بدعوى أنّ المقصود منه كيت وكيت ، صحيح أنّ هناك "حرب مصطلحات" يجب الانتباه إليها ،لكنّنا لسنا (في هذه الحالة) إزاءها،على سبيل المثال يجب عدم الانجرار إلى استخدام عبارة"المثلية الجنسية" والاستعاضة عناها بمصطلح"الشذوذ الجنسيّ"،،لكن هناك مصطلحات منضبطة مفهوميا مثل مصطلح:"العاصمة" سياسا، فالسنّي يتحدّث عن "المهديّ المنتظر" والشيعي يتحدّث عن "المهديّ المنتظر" والكل يعلم أنّ "المهدي المنتظر" لدى الروافض ليس هو نفسه الّذي يتحدّث عنه أهل السنة والجماعة لكنّ ذلك لا يعني أن نتوقّف عن الحديث عن "المهدي المنتظر"!،، وكما قلنا في النقطة السابقة أن نكون إزاء "دعوة حق أريد بها باطل"لا يعني ذلك أن نتخلّى عن "دعوة الحق" بدعوى أنّه يُراد بها باطل، ثمّ إنّ "العاصمة" لا تختصّ بالدول فقط ، يمكن أن يكون للولاية في دولة اتحادية عاصمة،نيويورك عاصمتها "ألباني" ،يمكن أن يكون لإقليم ذي حكم ذاتي عاصمة، مثلا، عاصمة كردستان أربيل ...،، ويمكن والحال تلك أن نتحدّث عن "القدس"عاصمةً لدولة الخلافة المأمولة أو عاصمةً ل"ولاية فلسطين"داخل دولة الخلافة المأمولة ..
مهما يكن من أمر فإنّ لدولة الخلافة المرجوة "ولاة" وبالتالي مؤسسات للحكم الإقليمي، "و"الوالي"سيقيم في "عاصمة الولاية،على كل حال لا أعتقد أنّ هناك "مانعا شرعيا" يحول دون قيام دولة اتحادية إسلاميّة باعتبار المجال الجغرافي الكبير الذي من المفترض أن تمسحه ..

الإسلاميّون والتصوّر الماركسي ل"السلطة"

مازلنا نرى "إسلاميين" متشبّثين بفكرة تعالي "السلطة" تماهيًا مع التصوّر الماركسي (و"الألتوسيري") للدولة ذاهلين عن أنّهم بصدد الحديث عمّا بات متجاوَزا فلسفيًّا وتاريخيا، ففي عصرنا هذا تركت "السلطة كمجموعة أجهزة فوقيّة" مكانها ل"السلطة كحضور محايث في المجتمع"، فالأفراد ممزّقون بين مراكز قوى متعدّدة (على غرار الشركات الكبرى [اقتصاديا] والنقابات[اجتماعيا] والاحزاب [سياسيا]...) ولم يعد ذلك الكيان الّذي يحتكر "العنف الشرعي" باصطلاح "ماكس فيبر" بتلك "الكليّة"و"الفاعليّة" و"الجوهريّة" في" عمليّة الإخضاع"،غير أنّ ما تقدّم لا يعني انحسار "السلطة" أوتميّعها بفعل واقع "اللامركزيّة" و"المحايَثة (Immanence)"و"التشتّت" بل يعني توسّلها بأكثر أدوات السيطرة تعقيدا عبر توظيف "المعرفة" لإخضاع "الجسد"لنصل هنا إلى ما يسمّيه الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو"Foucault التشريح السياسي للجسد (Anatomie politique)"الّذي أنتج في النهاية" سلطة على الحياة "وهي الترجمة الّتي يفضّلها فتحي المسكيني لمصطلح Biopouvoir أي "سلطة"سلطا[ات]) تتدخّل في حياة الإنسان فردا(التفريد) و جماعةً(التشميل) إدارة وتوجيها ، هذا ما بيّنه وفصّل فيه "فوكو" في "إرادة المعرفة (La volonté de savoir)"وسمّاه" ميكروفيزياء السلطة " (Micro-physique du pouvoir) ! .

منطق مقاومة الفساد بزرع "النزهاء" بين الفاسدين

"الإسلاميّون" كغيرهم من العاملين على محاربة الفساد من خارج "السلطة" مطالبون بالحذر من منطق "زرع أشخاص نزهاء بين الفاسدين"فما أن تتحوّل هذه المقاربة إلى منهج مقاومة حتّى يستحيل إلى استراتيجيّة قائمة الذات في التبييض والتطبيع والتأبيد، حيث سيطغى على العوام مع انسياب الأيّام مزاج عام يبيّض الفساد ويطبّع معه في ظلّ مناخ شاذ ينظّر بشكل غير مباشر للتعايش معه وتأبيده، بل إنّ هذا المنطق يتقاطع مع ذلك التفكير المافيوزي الشهير القائم على الاستثمار في "السمعة" أو "الواجهة" حيث تستحيل القلّة "الشريفة" إلى أداة تلمّع الجهاز أو المؤسسة ككلّ حتّى وهي تكافح ضدّ الفساد والفاسدين في هوامش تحرّك ضيّقة محدّدة سلَفا وهوما يجعل منها في النهاية غطاءً مثاليًّا لتمرير أجندات "ميكروسكوبيّة" مشبوهة لا قِبَل لها بها ولا تملك أمامها (في حال كشَفتها) سوى الصمت إمّا خوفا من النّبذ و التهميش داخل منظومة فساد طاغية أو لعدم كفاية الأدلّة المُثبتة للانتهاك ..

نحن "الإسلاميّين" .. ماذا علينا أن نفعل ؟!!!

"التحديث" تحت "التهديد" .. عقود من «الوصاية الكومبرادوريّة»(تونس نموذجا):

ترى بشرى بلحاج حميدة[70] أنّ الشعب الكريم غير مؤهّل للاختيار الحرّ عبر آليّة الاستفتاء لأنّه «لم يصل إلى مرحلة الوعي بعد» و «لا يعيش ديمقراطيّة حقيقيّة» يعني حسب فهمي المتواضع السيّدة ترى الشعب جاهزا لتقبّل أفكار لجنتها «الحداثيّة» ، «التحرّرية» ، «التقدّميّة» ،«العظيمة» ولا تراه جاهزا لتفعيل إرادته ديمقراطيًّا !..

هذا الخطاب "البُشروي" ليس سوى امتداد للتعاطي السلطوي الوصائي الّذي مافتئت تمارسه "النخبة الحاكمة" منذ أكثر من ستين عاما تحت عنوان «الحداثة» بمرجعيّة «الاستبداد المستنير» الضمنيّة الّتي يُزكّى من خلالها «التحديث القسْري»، هذا الإسقاط الحداثي الّذي بدأ بمجلّة الأحوال الشخصيّة أنتج مجتمعا "متوتّرا" ويجب أن يُحمَل هذا "التوتّر" على معنى التمزّق المرجعي بين الوافد الغربي بما يقترحه من متطلّبات تعصير حقيقي عميق وبين الرافد التاريخي بما راكمه من مفردات هُويّاتيّة (لا "هوويّة") شكّلت في النهاية وعي الإنسان في تونس، ومن ناحية أخرى يجب أن يستدعيَ توصيف «التوتّر» دلالاته المباشرة المُحيلة على معاني التفكّك الاجتماعي (ارتفاع نسب الطلاق نموذجا) وتهرّؤ النسيج العلائقي الإنساني (ارتفاع نسبة العنوسة مثالا) واستباحة المحرّمات (المراتب الأولى في نسب شرب الخمر وأطفال الزنا ...إلخ) وغياب الثقافة الدينيّة الصحيحة (تفاقم ظاهرة "التنطّع الديني") ..

إذن؛ لجنة الحريات الفرديّة والمساواة ليست في النهاية سوى تطوّر طبيعي لعقود من المعالجات الاجتماعيّة والثقافيّة المحيِّدة لمفردات الهُويّة الجماعيّة في دولة "محدَّثة"(لا "حديثة") على حد تعبير شرابي، أي دولة ذات "حداثة قشْريّة" كانت ولا تزال تقودها طُغمة حاكمة كومبرادوريّة متغربنة لا يمكن أن تستمرّ على رأس السلطة الموازية (أي "الدولة العميقة") دون نوازع "التحديث" تحت "التهديد" بما يضمن بقاء هذا الشعب خاشعا في محاريب ثلاثة : "الوطنويّة"(تغليب الانتماء الوطني على الديني)، "الدستوريّة"(علويّة الدستور والتشريعات الوضعيّة بشكل عام) ، "السلمويّة الاجتماعيّة"(تغليب المستويين الأوّليْن من هرم "ماسلو") ، ويمكن اعتبار مفارقة الاحتجاج الشعبي الواسع على تقرير لجنة الحريات غيرةً على الدين دون الخروج للمطالبة بتحكيم الشريعة الإسلاميّة أبلغ تعبير عن «المجتمع المتوتّر» الّذي تحدّثنا عنه آنفا، كما يمكن تفسير هذه "المفارقة" بالخشوع ثلاثي الأبعاد ولاسيّما الخشوع في محراب "السلمويّة الاحتماعيّة" حيث يلعب هاجس «الاستقرار» دورا كبيرا في توجيه تحرّكاته وهو خشوع ظهر حتّى في الفعل الثوري نفسه عندما لم يذهب "الشعب" في وبثورته إلى النهاية لأنّه ضحيّة "نمذجة ممنهجة"، فالتونسيون (عموما) أو "العقل الجمعي التونسي" الّذي شكّلته الوصاية الكومبرادوريّة على مدار عقود يعتقد في كونه «مسلما» ولا مشكلة في تشريعاته لأنّها "مستمدّة من الدين" وهو ما أنتج في النهاية مصطلح «الإسلام التونسي» و«التديّن التونسي» وما إلى ذلك من المصطلحات الّتي تقطع

---

[70]- رئيسة لجنة الحريات الفردية والمساواة الّتي تشكّلت بأمر رئاسي عام 2017 وتكوّنت من 9 أعضاء وأصدرت تقريرها المثير للجدل عام 2018وممّا ينصّ عليه هذا التقرير "إقرار المساواة في الإرث بين الجنسين"و"السماح بزواج المسلمة من غير المسلم"وإلغاء الإعدام وكلّ هذه "المقترحات" هي في حقيقتها إعادة إنتاج محلي لتوصيات خارجيّة صادرة البرلمان الأوروبي في سبتمبر 2016 في إطار الابتزاز الاقتصادي.

الطريق على كل دعوة إلى «الإسلام الحقيقي» ،،فالمجتمع نفسه بات كذلك الرجل السكّير الّذي يبسمل قبل أن يشرب الخمر أو المنحرف الّذي يغار على دينه !...

"العقل الجمعي التونسي" يعاني«تشوّها إدراكيًّا عميقا» جرّاء عقود من «التحديث القسري» و«الوصاية الكومبرادوريّة» ،، فالتونسيّون "صُمّموا" لكيْ يُثيرهم «تقرير» ولا يستفزّهم «نظام»!

إذن الخشوع المثلّث هو الظهير العمَلي للنظام ووجه الإعضال هنا أنّ هذا الظهير يشكّل عائقا موضوعيا يحول دون اندلاع "ثورة حقيقيّة" لكنّه في الآن نفسه غير قابل للتقويض دون "ثورة حقيقيّة" !..

بالنسبة إلى المسبّحين بحمد الموقف الداعي إلى تثبيت حريّة الاختيار بين الشرع والقانون في ما يتعلّق بالمساواة في الإرث بدعوى "الأصل هو الحريّة وعدم الإكراه" و"من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" وما إلى ذلك ، بعيدا عن التأصيلات الشرعيّة والسجالات الفقهيّة نقول إنّ للدولة (الحاكم)" سلطة الإكراه " الامتداد الطبيعي لما يسمّيه ماكس فيبر "العنف الشرعي" ،إذ إنّ لها (بل عليها) أن تفرض نظاما اجتماعيا محدّدا يتلاءم مع الهُويّة الجماعيّة (الغالبة) مع مراعاة الاستثناءات بتشريعات استثنائيّة داخل المنظومة التشريعيّة نفسها، فالنمذجة منْ صميم دور «الدولة» (و"الدولة" هنا ليست بالمفهوم المعجمي/المنضبط بل الوظيفي/السياسي) ، فهي مطالبة بقوْلبة المجتمع مرجعيًّا أي تنظيمه على أساس "مشترك ثقافي" يشكّل "الديني" دون شك أبرز مفرداته وذلك حتّى يتهيّأ للمحكومين. الدوران في فلك الحاكم تنظيميًّا بما يضمن حدًّا أدنى من الانسجام الداخلي يكون بمنزلة الحاجز الطبيعي الّذي يحول دون تفجّر "النسيج العلائقي" فانهيار «الدولة» بمفهومها الكلاسيكي..

قصارى القول..

فضلا عن مزلق التشغيب على المُحكمات فإنّ منح الأفراد حريّة الاختيار في مسائل ذات طبيعة سوسيو_دينيّة عميقة هو "استقالة خطيرة" ممّن هم في "السلطة"، وهذا في معناه السياسي العميق «جريمة دولة «يُلوَح بارتكابها مع سبق الإصرار والتعمّد لضرب ثوابت اجتماعيّة راسخة تواضع عليها الناس بغضّ النظر عن طبيعتها العقَديّة/الدينيّة..!

أمّا وهم يتحدّثون عن" الشذوذ الجنسي"فتراهم كثيرا كثيرا ما يستدعون ذلك التقعيد الحداثوي/الممجوج : «يجب التصالح مع "السلوك المختلف"»..!

بشكل سريع وبعيدا عن المرجعيات الدينيّة المتعالية نقول، ليس كلّ سلوك مختلف يُتصالَح معه، هناك ثوابت مجتمعيّة ومنظومة قيمية سائدة يجب مراعاتها وإلا فتحنا الباب للتصادم الاجتماعي ولضرب مبادئ التعايش السلمي ، فالمسألة لا تخلو من بُعد أمني/تنظيمي، ويُفترَض بالتشريعات أن تعبّر عن هويّة الشعب ("الأغلبية") وما على "الأقليّ" العاجز عن "التأقلم" سوى "تطبيع سلوكه" أو ممارسة شذوذه في الظلام وخلف الأسوار واتخاذ جميع إجراءات التخفّي وإلاّ فليغادر البلاد، لأنّ "الأقليّة" هي من يجب أن تتكيّف مع "الأغلبية" وليس العكس، فحتّى لو انتهجنا منهجا مقارنا لا نعثر على ما يعضد فكرة نُصرة الاقليات ولو على حساب الأغلبية في أيٍّ من الديمقراطيات الكبرى الّتي يسبّح بحمدها هؤلاء ممّن باتوا "ملَكيّين أكثر من الملك"، فهل جرّم الأمريكيون والبريطانيون ذبح الأبقار من أجل عيون آلاف الهندوس الذين يعيشون بين ظهرانيهم؟!!! .. هل احترمت سويسرا آلاف المسلمين القاطنين بها حين منعت بناء المآذن؟ !!.. ألا يُحْرم الملحدون في إيرلندا من التدريس؟..!

والأدهى والأمرّ أنّ "السلطة" وما جاورها تواجه دعوات الخروج للاحتجاج ضدّ التقرير الفتنوي بخطاب خنفشاريّ يحصُر حقّ المطالبة بإسقاط مشاريع القوانين في مجلس النوّاب بزعْم أنّ وظيفة المجتمع المدني هي تقديم المقترحات ومناقشتها فقط؛ ما يجب أن نقوله رغم "زئبقيّة" المفهوم (وخلافيّته) إلّا أنّ هناك إجماعا على أنّ "المجتمع المدني" هو مكوّن أساسي داخل ما يُسمّى «الجماعات الوسيطة»

ويضطلع بدور مفصليّ في ما يُسمّيه البعض "تصويب أخطاء الصندوق" وذلك عبر عقلنة العمل الحكومي وترشيد الممارسة النيابيّة وله في سبيل حماية المجتمع من» القهر المؤسّسي «أن يطالب بما يراه مناسبا لحماية المصلحة العامة وهو ما يُسمّى في "السوسيولوجيا السياسيّة" ب«تصويب أخطاء صندوق الاقتراع»، أيّ طرح مقابل هو قطْعا مصادرة لدور الفضاء العام ومحاولة مكشوفة لقصْر صناعة القرار على «الغرف المغلقة»..!

توظيف آليات الديمقراطية لخدمة المشروع الإسلامي:

الانتخابات آليّة (إجرائيّة) تأتي بمن يحكمون وليس بشكل "نظام" أو "حكم"...، ولن تكون برامج المرشّحين سوى" تعددية داخل الفكر الواحد "أي داخل نسق سياسي واحد "حيث سيبقى قطاع واسع من "الإسلاميين" بعيدا عن السجال الانتخابي لأسباب عقدية، وعلاوةً على اتّسامهم بالقابليّة الشديدة للدمغجة كثيرا ما ينشغل العوامّ بالوجوه أو كاريزما الشخصية للمرشّحين بغضّ النظر عن طبيعة برامجهم والرهان هو جعل الناخب يولّي وجهه شطْر" بضاعة المرشّح "وليس "اسم المرشّح" شخصا كان أم حزبا..

إنّ نجاح دعوات" مقاطعة الانتخابات البلديّة التونسية (06 ماي 2018) "بذلك الشكل اللافت لا يمكن قراءتُه بمعزل عن تواتر الاحتجاجات الاجتماعيّة الّتي تشهد في كلّ مرّة مطالب "أكبر" من قدرة السلطة على تلبيتها، إنّنا قطْعا إزاء أعراض حقيقة تعمل منظومة الدعاية الرسميّة ومن لفّ لفّها على طمْسها وهي أنّ التغيير المطلوب يتجاوز الإطار الدّستوري وما ينتظم تحته من مُفردات حكم، حقيقة تُفيد بوجود رغبة واضحة في تغيير «النظام»، هذه الرغبة مُعلَنَة لدى البعض ومُستبطَنة لدى البعض الآخر باعتبار أنّ كلّ دعم (عمليًّا كان أم افتراضيًّا) لأيّ دعوة شعبيّة حدّيّة هو في حقيقته مساءلة رأسيّة للسياق السياسي العامّ و رفض راديكالي لِما هو كائن..!

وعليه؛ ما يجب أن ندعوَ إليه نحن الإسلاميّين (في تونس مرحليًّا)هو إجراء استفتاء عام حول" شكل النظام وطبيعته"، وليكنْ استفتاءً مبدئيا (نظام علماني أم إسلامي [ضدّ تطبيق الشريعة أم معه]) وليُفسَح المجال أمام أصحاب الطرحين لتوضيح رؤيتيْهما للدولة والمجتمع والعلاقات الخارجيّة ...إلخ ، علينا بكلّ بساطة استغلال الثغرات الكامنة في "الخطاب الديمقراطي" من تسبيح بحمد "إرادة الأغلبيّة" و"الاختيار الحرّ" وما إلى ذلك من الشعارات البلهاء، ما نراه هو أنّنا مطالبون في ظلّ واقع الانسداد هذا إحداث المزيد من الثقوب في جدار النمط الثقافي والسياسي السائد عبر خلق مساحات تسويقيّة أكبر للفكرة الإسلاميّة عبر استغلال إمّا "حملة الاستفتاء" أو حتّى جدل "ما قبل حملة الاستفتاء" وذلك لاكتساح منابر إعلامية لطالما بقيَت بعيدة عن الصوت الإسلامي..

في الحقيقة تبدو بصمة نوح فيلدمان [71]واضحة في النقطة المتعلّقة بتنظيم الاستفتاء في الدستور التونسي (الفصل 82)، فلابدّ لمشروع القانون أن يمرّ على مجلس النوّاب قبل الذهاب إلى الشعب بما يعنيه ذلك من احتمال "تصفيته" قبل وصوله إليه بقرار من رئيس الجمهوريّة، وحتّى الفصل الأوّل يضع عائقا إجرائيا آخر وهو التنصيص على أنّ الفصل الأوّل المتعلّق ب"جمهوريّة" النظام غير قابل للتعديل (من الفصول "الجامدة")، وإذا أضفنا هذه النقطة إلى طبيعة النظام الانتخابي الّذي يقطع الطريق على أي حزب لتشكيل أغلبيّة برلمانيّة مطلقة تكفل له تمرير التشريعات نقف على حقيقة تمكين النظام العلماني/الكومبرادوري من أدوات إجرائيّة إضافيّة للتحصين الذاتي، فالمسألة أبعد وأعمق من مجرّد

[71]- نوح فيلدمان Noah feldman مفكّر أمريكي يهودي،أستاذ بجامعة هافارد متخصّص في القانون، صاحب كتاب مثير للجدل يحمل اسم:"بعد الجهاد: أمريكا والنضال من أجل الديمقراطيّة الإسلاميّة"، شارك في صياغة الدستور الأفغاني الحالي كما ساهم في صياغة الدستور العراقي عام 2004 ، وكان محمّد نجيب كحبلة النائب بالمجلس الوطني التأسيسي بتونس قد كشف بداية عام 2014 عن حضور مريب لفيلدمان في الجلسات العامة المخصّصة للتصويت، ولم يكن هذا التصريح يتيما إذ سبقته وتلته تصريحات أخرى حول الدور المشيوه للكاتب الأمريكي صهيوني الهوى في صياغة قانون قوانين البلاد.

تأصيل دستوري لبعض المضامين التغريبيّة، فلا يمكن إجراء استفتاء حول الشريعة مثلا ولا مجال إلى تسيّد "حزب إسلامي" يفرض كلمته في البرلمان باسم الشعب .. !

وحتّى في حال تحقّق خيار "الاستفتاء" سيبقى هناك مزلق أساسي وهو تزوير نتيجة الاستفتاء خاصة أنّ "العلمانيين "الحاكمين (بأمر السفارات) يسيطرون على مختلف مفاصل الدولة، هذا فضلا عمّا يمكن أن يمثّله مثل هذا الاستفتاء من تهديد كبير للمصالح الغربيّة، لكن حتّى لو حدث التزوير (وسيحدث) سنكون قد حقّقنا انتصارا(ما) باقترابنا من العامّة بشكل أكبر وأوضح وقرّبنا الفكرة الإسلاميّة من جمهورها "المغيَّب "أكثر فأكثر، أعرف أنّ ما تقدّم من رأي يثير" إشكالا شرعيا "حول جواز "جعل الإسلام موضع استفتاء شعبي"من عدمه لكنّنا نلتمس عذرا أوّلا في طبيعة "الاستفتاء" الاضطرارية/التكتيكيّة تأسيسا على فقه المصالح والمفاسد، ثانيا في الطابع الخلافي للمسألة ككلّ باعتبار وجود علماء لا يرون حُرمةً في ذلك..
أمّا عن القول إنّ الحاكمين بأمر السفارات ليسوا أغبياء إلى هذه الدرجة حتّى يقبلوا بدعوة كهذه فنشدّد على أنّه حتّى لو لم تتمّ الاستجابة لدعوات الاستفتاء فإنّ تصاعد الضغط الشعبي الواسع في هذا الاتّجاه من شأنه أن يُصعّد "الطرح الإسلامي"إلى مستوى "الحدث الإعلامي" بما يعنيه ذلك من فسح للمجال لوصول "الصوت الإسلامي" إلى العامّة .. لتتحقّق بذلك الغاية الحقيقيّة من الحملة الداعية إلى استفتاء شعبي حول تحكيم الشرع..
أخيرا وليس آخرا .. لن يبقى أمامنا بعد ذلك سوى تغذية" ثورة إسلامية شعبيّة "سبيلا إلى تحكيم الشريعة، ولا سبيل إلى ذلك إلّا باستنهاض الوعي وصناعة رأي عام إسلامي وهذا بلا شكّ يستهلك الكثير من الوقت والجهد دون أن نضمن النتيجة الّتي تبقى بيد الله وحده، ومهما يكن من أمر ماعلينا سوى نيْل شرف العمل من أجل ذلك تزكيةً للنفس وتبرئة للذمّة .

التوظيف السياسي للعمل الإرهابي

ردّ الفعل الطبيعي (الآلي) على العمليّات الإرهابيّة حتّى من أولئك الّذين يعتقدون بأنّها صنيعة أطراف داخليّة كومبرادوريّة هو الدعوة إلى الالتفاف حول «الدولة» الّتي تمثّلها عمليًا وبعيدا عن التعريفات المعجميّة المضلّلة «منظومةُ الحكم» المستفيد الأساسي في النهاية من هذه الدعوة .. وجه الإعضال أو المفارقة الكبرى هنا أنّ من يقفون وراء الجزء الأكبر من "الإرهاب" لا يريدون منّا أكثر من ذلك، وهذا بلاشكّ شكل من اشكال الاستثمار السياسي في "العمل الإرهابي" ..

في المقابل؛ ليس كلّ توظيف سياسي للعمليات الإرهابيّة الّتي تحدث بين الفيْنة والأخرى هو استثمار مستهجن في الدم، لا حرج في أن يعمل "الإسلاميون"على استغلال مثل هذه المناسبات الأليمة للتأثير في الأمنيين والعسكريّين إمّا بشكل مباشر عبر إصدار بيانات التنديد والتعزية ذات الطابع العاطفي المتدفّق والمطعَّمة بالرسائل السياسيّة الضمنيّة أو بشكل مباشر عبر تعزية الأمنيين في مقارّهم الأمنيّة،، فمن المهم جدا اللعب على 3 أوتار أساسيّة:

- الوتر العقَدي/الوجداني لاستثارة الوازع الديني لدى الأمنيين والعسكريين.

- الوتر السياسي/البراغماتي يقوم على الكشف عن الطابع الاصطناعي للإرهاب وتورّط أطراف داخلية وخارجيّة والرهان هنا هو إظهار "النظام العلماني" كسبب أساسي في تفاقم الظاهرة الإرهابيّة لكن دون الحديث صراحة عن علاقة السببية هذه حتّى تنتقل الفكرة بسلاسة أكبر إلى اللاوعي الجمعي الأمني والعسكري ..

- ثالثا الوتر أو البعد التواصلي/الاتّصالي ويهدف أساسا إلى تطبيع العلاقات بين «الإسلاميين» والجسم الأمني والعسكري وأنسنته عبر ترطيب الأجواء وبالتالي تضييق الفجوة المصطنعة بينهم ..

فترة ما بعد "العمل الإرهابي" هي فترة هشاشة نفسيّة جماعيّة يجب استغلالها لاستثارة المشاعر الدينيّة وتمرير أفكار تخدم المشروع الإسلامي، وهي هشاشة تنسحب كذلك على عوام الناس الّذين يجب أن يبقوا دائما تحت قصف خطاب "أسلمة" مباشر في علاقة بالمسألة الإرهابيّة، أي العمل المركَّز على ترسيخ فكرة جوهريّة مفادها أنّ مقاومة «التطرّف الديني» بنظام علماني هي أكبر اعتداء على العقل البشري .. وأنّ من يفعلون ذلك لا يفعلون أكثر من محاولة إغراق السمكة في الماء ، وأنّهم عندما يتحدّثون عن استراتيجيّة مقاومة **إرهاب** "الجماعات الدينيّة المتطرّفة" يستدعون جميع الخطط الأمنيّة والثقافيّة والإعلاميّة ويستنجدون بكلّ التجارب الغابرة والدراسات المستقبليّة لرسم السياسات الوقائيّة بعيدا عن الإسلام،، وعلى "الإسلاميين" تأكيد سيزيفيّة هذه الاجتهادات لأنّها مبنيّة على رؤية قاصرة ومقصِّرة تغفل (أو تتغافل) عن أهمّ إجراء على الإطلاق يُفترَض به أن يُطرَحَ (على الاقلّ) على طاولة النقاش ولو من مُنطلَق ذرائعي منزوع القيمة ("براغماتي") وهو تطبيق الشريعة الإسلاميّة ، بطبيعة الحال نحن لسنا هنا بصدد "حلّ سحري" باعتبار أنّ الطرح "القاعدي" أو"الداعشي" يستند إلى نسق فكري حدّيّ لا يُرضيه مجرّد تحكيم الشرع لكنّنا مهما يكن من أمر لا نستطيع أن ننكر أهمّيّةَ حرمان "الخوارج" أو "الغلاة" من عنوان برّاق يتخفّون خلفه وهو إعلاء كلمة الله تعالى ما من شأنه عزْل التفكير المتنطِّع وامتصاص القابليّة للاستدراج لدى العوام، ويحفظ لنا التاريخ تجربة الزعيم الألماني» بيزمارك «وكيف احتوى الخطر الاشتراكي عبْر تبنّي بعض التشريعات الاشتراكيّة..

لا شكّ أنّ ما تقدّم مِنْ رأي يبدو غريبا تماما بالنظر إلى السياق العام الموسوم (أو الموصوم) بالعلمنة، لكنّ وجه الغرابة الحقيقيّ يكمن في هذه» الغرابة «بحدّ ذاتها بمناسبة مبحَث يتعلّق بشأن شعب مسلم..!!

للأسف الشديد الأنظمة السياسيّة العَلمانيّة في العام الإسلامي تعاني أزمة شرعيّة مزمنة بفعْل تلك الفجوة الهوَويّة المصطنعة بين شعوب تدين بالإسلام ومنظومة تشريعيّة وضعيّة.

«أثر الفراشة»

«احذروا .. لا تتحدّثوا في هذا الموضوع .. إنّهم يُلهونكم به" هذا الموضوع » !..

كثيرا ما تتكرّر هذه العبارة مبنى أو معنى على ألسنة المشتغلين على الشأن العام من "الإسلاميين" حتّى باتت أو كادت علامة "وعي متقدّم" لا تكتمل فطنة المتكلّم إلّا إذا نطق بها أو دندن حولها..

إذ يحمل قطاع لابأس به من حمَلة الدعوة كلّ حدث "تفصيلي" على معنى الإلهاء عن قضايا "أكثر أهميّة" (ربّما بوحي من" استراتيجيّة الإلهاء "التشومسكيّة)، وهو ما يجعلهم يسقطون في فخّ آخر وهو التهوين من شأن أحداث تحتاج -أو تستحقّ- وقفة (ما) ويُفترَض ألّا تُقصى تماما من دائرة النظر بحجّة وجود ما هو أهمّ وأجدى..

على كلّ حال ما نراه هو ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات من التعاطي مع الأحداث:
-(1)مستوى أعلى من الاهتمام والاستنفار العام.(مركزة الحدث والتفصيل فيه وفي تداعياته(
-(2)مستوى معتدل من الاهتمام.(الوقوف عند الحدث طويلا وعميقا دون "مركزة"له(.
-(3)مستوى أدنى من الاهتمام .(المرور على الحدث بطريقة عابرة(

وتذكّروا دائما أنّه ما مِنْ "حدث" يستقطب (أو يُراد له إعلاميًّا أن يستقطب) قدْرا من الاهتمام "الواسع" إلّا ويستدعي تسليط شيء من الضوء عليه ب"تفاوت" تمليه مقتضيات "التقدير(Dosage)"، تحسّبا لما يُسمّى» تأثير الفراشة «القابل للاستدعاء من الحقل الفيزيائي إلى الميدان العامّ، إذ إنّ كلّ ما يُثار من حولنا من حُبيْبات "غبار إعلامي" هو برسْم التأثير بدرجة ما على عوام الناس الموضوع الاساسي لكلّ عمليّة قوْلبة للتفكير..!

وتتأكّد ضرورة تسليط الضوء على الحدث مهما كان حجمه وتأثيره عندما تصادفنا أحداث تفصيليّة صادمة دينيا، من الخطأ بل من الخطيئة المرور بجانبها دون صوت يُسمَع أو أثر يُذكَر بدعوى أنّها أدوات استدراج إلى العنف أو إلهاء عن قضايا مفصليّة أكبر وأخطر يُراد التعتيم عليها ،، لا يمكن لمسلم أن يُهوّن من شأن التحرّش بثوابت دينه ولاسيّما إذا كان هذا التحرّش "عموديّا" أي مُقترَفا من قِبَل »السلطة «وما جاورها، ولمّا كان ذلك كذلك ؛ علينا الحذر من التعاطي السياسوي الّذي يُحيّد الالتزام العقدي ويتعالى عليه دون أن نذهل بطبيعة الحال عن مزالق "الاستغراق" و"الابتلاع" والإنهاك " حيث يتحوّل «موضوع الاستفزاز الديني» إلى أداة لامتصاص المزاج الشعبي الإسلامي وتوجيهه إلى القشرة بدلا ممّا تحتها من "نظام" يمأسس "الاستفزاز" ويُزكّيه..!

ثلاثة أخطاء "منهجيّة" شائعة!

سنحاول في السطور اللاحقة تسليط الضوء على 3 أخطاء منهجيّة شائعة بين الإسلاميّين:

التعامل مع المصادر الإعلاميّة "المشبوه":

من الأخطاء المنهجيّة الشائعة بين الإسلاميّين المسارعة إلى تكذيب أيّ خبر ينقله طرف (مشبوه) أو محسوب على جوقة الأعداء أو أصحاب الأجندات الخفيّة، لاعتقاده أنّها تسعى إلى بث البلبلة في البلاد ، ما يجب أن ندركَه في هذا الصدد هو أنّ إشاعة الفوضى لا تحتاج بالضرورة إلى أكاذيب وافتراءات إذ كثيرا ما يكون كشف الحقائق سبيلا (مأمولا) إلى ذلك ..

التعاطي الاستعلائي مع غلاة العلمانيّين:

لا يمكن إيقاف الأدعياء من غُلاة العلمانيين عند حدّهم سوى بالدعوة إلى المناظرات العلنيّة وحبّذا لو كان المناظر فضلا عن تمتّعه بقدرات حجاجيّة جيّدة مستأثرا بقدر من الشهرة حتّى لا يُنظَر إليه كشخص متسلّق لا يرمي سوى إلى الاستثمار الشخصي في شهرتها ما يمكن التذرّع به لرفض التحدّي .. الغياب عن المواجهة الفكريّة خطأ كبير يقع فيه الإسلاميّون ترفّعا يمكّن لخصومهم غائبون وهم بذلك يُجرمون بحقّ المتلقّي الّذي كثيرا ما يسقط صريع بسحر الخطاب وطلاقة اللسان ، للأسف كثيرا ما يطغى على التعاطي مع هذه المسألة الخطاب التهويني الاستعلائي الّذي يتجاهل مبدأ "أثر الفراشة" الّذي سبق أن تحدّثنا عنه بما يُعمّق ذلك التشرنق الإعلامي البائس حول" النسق "بتركه خلْوا من أي خطاب ضديد أو بديل، ليبقى عوام الناس همَلا لمنابر التضليل والتمييع وتُترَكَ عقولُهم نهْبا لقصف إعلامي مركَّز..!

عندما "تكرّم" الدولة عميلها :

يجب أن يُدرك الإسلاميّون وعوام المسلمين عموما أنّ دولة ما عندما تكرّم عميلها في دولة أخرى فإنّها لا تفضحه بل تبرّئه بتوفير مبرّر كلاسيكي له، سيقول لك العميل بكل بساطة:"هل هناك دولة تكرّم عملاءها هكذا علَنا وعلى رؤوس الأشهاد ؟!!".. فعلى عكس ما قد يُظن؛ هذه الطريقة الفجّة تدلّ على أهميّة العميل وضرورة" تبييضه "وتخليصه من مُلصَق التبعيّة الّذي بات يلاحقه بشكل فاقع وخطير،، إنّهم أغبياء لكن ليس إلى هذه الدرجة..!

«التضليل الإعلاميّ المضاد» .. أداةً للمواجهة !

كثيرا ما نتحدّث نحن «الإسلاميّين» عن "المقاطعة" أو "الإعلام البديل" سبيلا لمواجهة التضليل، لكن لمَ لا نفكّر في مسارات مواجهة أخرى مثل «التضليل الإعلامي المضاد» ؟!!..طبعا نحن ندرك حجم الصدمة الّتي يمكن أن تُحدثها هذه المقاربة لما قد تبدو عليه من تعارض مع "الديني" (حكم الكذب في الإسلام) أو "الإيتيقي" (مبدأ "الغاية [لا] تبرّر الوسيلة..(")
في الحقيقة ما نعنيه بالتضليل الإعلامي المضاد ليس الكذب الصريح أو الافتئات على «الخصوم» بالأباطيل «لا يجرمنّكم شنَآن قوم على ألّا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى».. مانريده بالتضليل المضاد يتبدّى من خلال شكلَيْن رئيسيّين يمكن تفريع أشكال أخرى منهما:
يتمثّل الأوّل في تقويض الافتراء المطلق بالافتراء المؤسّس على حق، لاشكّ أنّ هذه النقطة تحتاج إلى التوضيح وليس هناك أفضل من المثال (ولله المثل الأعلى) طريقا إلى ذلك، عندما يردّد الإعلام مثلا أنّ ملتحيًا أقدم على قتل فتاة سافرة في ربط ضمني بين الملتحي والتعصّب الديني يمكن إبطال هذا الربط عبر «ادّعاء» عدم وجود لحية لدى القاتل أصلا أو أنّها لحية مصطنعة لتشويه الإسلام ،وبطبيعة الحال يجب آن يتمّ كلّ ذلك بالبراعة المطلوبة..
أمّا الشكل الثاني فيتجلّى من خلال العمل المركَّز على الإيهام بوجود واقع معيّن غير موجود حقيقةً لكن كان يُفترَض به أن يكون موجودا، مثلا؛ يمكن تأسيس شركات سبْر آراء واختلاق عمليات استطلاع تضع الشريعة الإسلاميّة في صدارة الهمّ الشعبي العام أو القيام باستفتاءات إعلاميّة بأسئلة وجدانيّة إيحائيّة تحمل مضمونا تشويهيا للنظام العلماني أو تمجيديًّا للمشروع الإسلامي مثل طرح السؤال التالي :
هل ترى أنّ عدم تطبيق شريعة الإسلام العظيم هو سبب فشل مساعي التنمية بالبلاد ؟..!
المطلوب هو تغليب "المنشود" على "الموجود" ولو عبر ممارسة أدوات التضليل الإعلامي، فالإيهام بواقع غير موجود او مشكوك بوجوده ليس سيئا بالمطلق، هو جيّد اذا كان الواقع "الموهوم" ممّا يجب أن يكون، ف"الإسلاميّ" بهذا المعنى مطالب بالعمل بما يخدم فكرته لا واقعه (ماهو كائن)..!
لاشكّ أنّ ما تقدّم من رأي يمكن أن يُثير إشكالا أخلاقيّا بل قد يراه البعض نزولا بالصراع إلى القاع من خلال تجاهل المحاذير الشرعيّة، في الحقيقة يمنعني قصوري "الفقهي" من القطْع بجواز إعمال منطق التضليل المضاد لكن في المقابل لا يبدو واضحا أنّنا إزاء «كذب محرَّم» ،ربّما نكون إزاء حالة من الحالات الّتي يُرخَّص فيها الكذب دفعا لضرر أكبر انسجاما مع (وانصياعا ل) إكراهات واقع ضاغط يُحارَب فيه الإسلام ويُضيّق فيه على المسلمين، ثمّ إنّ هناك من العلماء من جوّز "الكذب" لمصلحة دون الإضرار بالغير، وهل هناك مصلحة أكبر من صناعة رأي عام إسلامي ؟!!،، وهاهو ابن الجوزي يقول:«وضابطه أنّ كلّ مقصود محمود لا يمكن التوصّل إليه إلّا بالكذب فهو مباح إن كان المقصود مباحا وإن كان واجبا فهو واجب»..

قد يعترض معترض بالقول إنّ الله حثّنا على "كشف سبيل المجرمين" استنادا إلى القرآن والسنّة سبيلا إلى مجابهة الطروح المضادّة للدين بما يكفينا مؤونة البحث عن أدوات أخرى بما فيها "التضليل الإعلامي المضادّ"، ويستند هذا الطرح إلى آيتين كريمتين من سورة "الأنعام":
وَكذلك نفصّل الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المجرِمِين (55) قل إنّي نهيت أن أَعبدَ الّذِين تَدْعون من دون اللَّه ۚ قل لّا أتّبع أهواءكم قد ضللت إذًا وما أنا من المهتدين (56)

في الحقيقة؛ «كشف سبيل المجرمين» يمكن عدّه وسيلة من وسائل المواجهة وليس الوسيلة الوحيدة ، ربّما تطوّر أدوات الحرب على العقيدة وتعقّدها يجعلنا نفكّر في وسائل مواجهة أكثر تعقيدا ..ثمّ إنّ «التضليل الإعلامي المضاد» نفسه يمكن أن يكون أداة ل"كشف سبيل المجرمين"..

على كلّ حال هذه محاولة تأسيسيّة بسيطة لفتح أفق منهجي جديد لتفكير سياسي إسلامي أقلّ ملائكيّة وأكثر نجاعة وواقعيّة..!

«طلب النُّصرة» من "ذوي الشوكة" .. حتّى نكون أكثر واقعيّة

على عكس ما ترسّخ (أو ترسّب) في العقل السياسي الجمعي(النسَقي) فإنّ الانقلاب العسكري ليس "سيِّئا" في ذاته، وتقييمُنا له يجب أن يتحدّد بناءً على ما بعد البيان رقم واحد أي ما سيحدث في اليوم التالي للانقلاب، إلى من) الطرف السياسي المُمكَّن) وإلى ماذا) النظام السياسي البديل) ستؤول مقاليد حكم البلاد، وهذا ما حدا بالمفكّر أوزان فارول إلى التمييز بين "الانقلاب الديمقراطي" و"الانقلاب غير الديمقراطي" دون أن يقصد ب"الدمقرطة العسكريّة" إن صحّ التعبير أكثر أو أقل من تسليم الحكم للمدنيّين عبر انتخابات نزيهة وشفافة، ولا تشكّل تجربة عبد الرحمان سوار الذهب في السودان عام ١٩٨٥ المثال الوحيد في التاريخ على "الانقلاب الديمقراطي" فقد عرفت دول أخرى من بينها البرتغال هذا الضرب من التغيير عام ١٩٧٥ في أعقاب ما سُمّي بثورة القرنفل، ناهيك عمّا شهدته النيجر عام ٢٠١٠ في انقلاب العقيد دجيبو على الرئيس تانجا الّتي أفضت إلى تنظيم انتخابات توّجت زعيم المعارضة مامادو إيسوفو، لكن هذا الإمكان النظري يجب ألاّ يُعميَنا عن وجود عقبات عمليّة كبيرة وكثيرة تقف أمام تحوّل كهذا في المنطقة العربيّة لأسباب تدور حول حالة "التوثّن المؤسّسي" داخل الإدارة وداخل المؤسسة العسكريّة نفسها الّتي تخضع غالبا لدوائر نفوذ وشبكات مصالح اقتصاديّة إذ يصعب تصوّر حدوث هذا النوع من "الانقلاب الصحّي" في مصر حيث ارتبط العسكر بالعمل السياسي في العصر الحديث منذ عهد محمّد علي باشا بل حتّى باتت المؤسّسة العسكريّة تسيطر على ما يعادل ٤٠ بالمئة من الاقتصاد، أو الجزائر حيث يصعب تفكيك منظومة جنرالات فرنسا، وبطبيعة الحال تزداد هذه الصعوبة إذا ما تحدّثنا عن احتمال حدوث" انقلاب إسلامي "أي انقلاب يقوده تيار إسلامي داخل الجيش يسلّم السلطة إلى طرف مدني إسلامي وذلك للعوامل المذكورة آنفا مضافا إليها نفوذ "النمط الثقافي السائد"(العلمانيّة) ، دون أن نذهل بطبيعة الحال عن دور العامل الخارجي في إسناد الأنظمة الكومبرادوريّة..

أمّا عن الدماء الّتي ترافق عادة الانقلابات العسكريّة فلن تكون أغلى من «دماء" «ثورة شعبيّة "نشدت "الأفضل"، بل إنّ "الانقلاب" أقلّ كُلفة مؤسّسيًّا من "مجازفة الثورة" .. أمّا عن احتمال السقوط في دائرة مُفرَغة من الانقلابات وتحوّلها إلى " تقليد دوري" فذلك يبقى مجرّد افتراض لا يرقى -على واقعيّته- إلى درجة الحتميّة لأنّه يتوقّف على كلّ حال على طبيعة" نظام الحكم الجديد"، ففي النهاية ما يجب رفضه بإطلاق هو الحكم العسكري وليس الانقلاب العسكري، فالجيوش وُجدت لتحرس الحدود لا لتحكم ويُفترَض ألّا تتدخّل في الشأن "المدني" الا عند الطوارئ، لأنّ للحكم العسكري ميكانيزمات تفكير خاصة أي منطقا خاصا يقوم على صرامة الثنائيات الهييراركيّة حربيّة الخلفيّة (طاعة/تمرّد) (الرتبة الأدنى/الرتبة الأعلى)...إلخ، ولابدّ لهذا "العقل العسكري المانويّ" الّذي صقلته "التربية العسكرية"(غربيّة الهوى) أن يتسلّل إلى الممارسة السياسيّة للعسكري حتى لو استند إلى مرجعيّة متعالية ..!

دأب كثيرون على الحديث عن نزوع أمريكي إلى "تدمير" الجيوش العربيّة بطريقة ممنهجة تبدأ بزعزعة الاستقرار في المنطقة، رغم أنّ الوقائع أثبتت – في ما بعد- أنّ أكبر الجيوش المعنيّة – في كلٍّ من مصر وسوريا- بعيدة كلّ البعد عن همّ المقاومة وتصطفّ اصطفافا نهائيا في صفّ الأنظمة العميلة على حساب شعوبها ، واستحضار المثال العراقي للتدليل على المؤامرة الغربية التي تستهدف الجيوش العربية ليس في طريقه لأنّ العقيدة العسكرية التي رسّخها صدّام حسين قتالية بامتياز ومنخرطة بشكل واضح في المشروع "الوطني السياديّ" وليس أدلّ على ذلك من نوازع إعداد القوّة الّتي لازمته منذ أن كان نائبا للرئيس العراقي فقد لجأ عام 1975 إلى فرنسا ليوقّع اتفاقا للتعاون النووي قبل أن يطلب من العالم المصري يحي المشد الإشراف على المشروع ليتم اغتياله عام 1980 في باريس في جريمة من جرائم الموساد، كما نذكرالمفاعل النووي (تموز) الّذي دمّره الكيان الصهيوني عام 1981 إلى "المدفع العملاق" الّذي اغتال الموساد المسؤول على مشروعه ، هذا فضلا عن دلالات مشاركة مئات العناصر الشيعيّة في حرب الخليج الأولى ضدّ إيران من أوضح الأدلة على الطبيعة الخاصة لذلك الجيش الذي تمّ

حلّه بنوايا مبيّتة غداة غزو العراق عام 2003 ، أمّا الجيش المصري على سبيل المثال فقد اختزل "عقيدته" الجغرافي والمفكّر الراحل جمال حمدان بتكثيف بليغ:
"العسكر هم يريدون الحكم ولا يريدون الحرب يريدون أن يحكموا لا يريدون ان يدافعوا عن الحدود، الوظيفه الحقيقية لهم هي الحكم، الوظيفه الديباجيّة الإعلامية هي حراسه الحدود إن هؤلاء مع الخارج يتبنون الحل السلمي ولكن مع الداخل يتبنون الدم ويقتلون السجّد الركع وظيفتهم هي الحكم وليس الحرب..! "
فتدجين الجيوش العربية الكبرى أسهل وأقلّ كُلفة من محاولة إضعافها خاصة في ظل التهديدات الأمنيّة المتفاقمة ومزالق الوقوع في فخّ"الدولة الفاشلة"وهو ما تُدركه معظم دوائر صنع القرار الأمريكي رغم تعالي بعض الأصوات الأكاديمية والبحثيّة الداعية إلى هزّ أركان المؤسسات العسكرية في الوطن العربيّ ، و الإدارات الأمريكية المتعاقبة مافتئت في تقارير الأمن القومي التي تنشرها دوْريا (كل أربع سنوات) تدور في فلك فكرة مفتاحيّة مفادها تحقيق "الاستقرار" ولئن كنا نعلم أنّ هذا"الاستقرار" هو كلمة كوديّة لها دلالة خاصة في العقل الاستراتيجي الأمريكيّ إلاّ أنّ ما نعلمه أيضا هو أنّ المصطلح له نصيب من مفهومه ، أي إنّ المطلوب دائما هو تجنّب "الانفلات الكامل" والبحث عن "التطويع"بدلا من "التدمير" وهذا هو مفهوم "الفوضى الخلاقة" أو"الشواش الخلاّق Chaos"الذي تنظّر له وتنتظم تحته معظم"صوامع التفكير الاستراتيجي" الأمريكية.. (Think Tanks)
بالنسبة إلى الحالة التونسيّة ما يبدو أوضح من أن يُشار إليه هو أنّ من يستجدي عطف الجيش إنّما يستجديه إمّا جهلا أو خوفا أو تعبيرا عن قلّة الحيلة، لا أحد يحدّثك عن رصاص العسكر في أحداث ٧٨ وانتفاضة الخبز ٨٤ ، لا أحد يتحدّث عن دور المؤسّسة العسكريّة في تقليم أظافر" الثورة "والحفاظ على قلب النظام، لا أحد حدّثنا عن مصير إرهابيّي جانفي ٢٠١١ الّذين وقعوا في قبضة الجيش، لا أحد يريد أن يتذكّر أحكام القضاء العسكري الجائرة بحقّ الشهداء والجرحى،،لا أحد يريد أن يصدّق أنّ الجيش هو خطّ الدفاع الأخير عن النظام الكومبرادوري القائم منذ أكثر من ستين عاما، الجميع يُردّد:« الجيش لا يحمي اللصوص ولا يُطلق النار على الشعب» كأنّهم بصدد تأكيد حقيقة تاريخيّة و هُم في واقع الأمر إنّما يريدون أن يقولوا:«أيّها الجيش لا تحم اللصوص و لا تطلق النار على الشعب» ، لا أحد يجرؤ على استخدام صيغة الأمر مع البدلة الخضراء ولو على سبيل الإنشاء اللّغوي..!
عندما نتحدّث عن المؤسّسة العسكريّة ودورها الممالئ لمنظومة الحكم ولو على حساب الشعب فإنّنا لا ننكر بذلك وجود استثناءات، لكنّنا نتحدّث عن التوجّه أو المنهج العام المبثوث في ما يُسمّى "العقيدة العسكريّة")"الوعي الجمعي العسكري ("التي تشكّلت تاريخيا بأيد خارجية،، مثلا تمّ زرع فكرة" الهرمية الهيكلية "أو "الانضباط العسكري" و"علويّة الدستور"(مهما كانت طبيعة هذا الدستور) دون الاشتباك بالتفاصيل الشرعية، لا أثر لمبدأ:"لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، ليغدوَ" النظام الجمهوري "أكثر قداسة من "المعلوم من الدين بالضرورة..!!! "
وعندما يكون الجيش في خدمة نظام لا يعبّر عن هُوية الشعب فهذا الجيش هو قطعا معاد للشعب ، طبعا نحن هنا نتحدّث عن" العداء "بمعناه الفلسفي العميق..
الجيش ليس مجرد جزء من نظام فاسد بل ركن ركين من أركانه لذلك يمتدّ دوره إلى "خارجه" أي هو جزء من النظام ويحمي النظام في الآن نفسه، وقبل التفكير في كسب "الأعداء" يجب تحويل هؤلاء "الأعداء" إلى "أصدقاء" أو على الأقل "تحييدهم" وهذا ما لا نراه متيسّرا في ظل "دوغما العسكر"وما يسندها من قوى داخليّة وخارجيّة، في رأيي القوة الحقيقيّة التي يجب الاشتغال عليها هي "الشعب" ، وبالتالي العمل يجب أن يكون قاعديًّا بما يبيّئ الظروف لثورة شعبيّة إسلاميّة نراها أقرب إلى التحقّق من "انقلاب عسكري"يتغيّر على إثره النظام، أمّا عن حاجة الفكرة إلى قوّة تحميها فهذا صحيح لكن لا يمكن لهذه "القوّة" أن تحمي "الفكرة" إلّا إذا آمنت بها، قد يأتي "الانقلاب" لكن ليس قبل تبلور" مزاج شعبي إسلامي واسع.."
قد نقبل بطلب نُصرة الجيش باعتباره مراكمة محمودة لجهود استنهاض الوعي وتقريب "الفكرة الإسلاميّة" من ذوي الشوكة داخل الدولة لكن أن يتحوّل هذا الطلب إلى "منهج" فذلك ممّا نعتبره مغالطة

للشعب ولو عن غير قصد بإيهامه بأنّ المؤسّسة العسكريّة معه وأنّها يمكن أن تنقلب لأجله في أيّ وقت وهو ما يضيّق أمام الرائي مجال رؤية مسالك تغيير أخرى تنتهي بهذا" الانقلاب "المأمول ولا تبدأ به، أمّا اعتبار طلب النُّصرة واجب الاتّباع شرعا فتلك نقطة خلافيّة محلّ سجال فقهي لا نرى أنفسنا قادرين على الخوض فيها ولو أنّي إلى اعتباره حكما خاص بالرسول أمْيَل..!

على كلّ حال نحن قطعا إزاء مبحث سياسي وفكري وشرعي معقّد يحتاج إلى جهد نظري معمَّق حتّى تتكشّف لنا سبُل التعاطي العملي مع واقع شديد التركيب والالتباس..!

موسم التآمر على أعصاب السلطة

ما يجب ألّا تخلوَ منه أذهان الإسلاميّين هو ضرورة التركيز على ما نسمّيه "موسم التآمر على أعصاب السلطة" وهما فصلا تدنّي درجات الحرارة عند التعبئة الشعبيّة من أجل أو ضد "مشروع" ما ..

ربّما يبدو ربط المسألة الاحتجاجيّة بالمناخ غريبا بعض الشيء لكنّه في حقيقته مبرّر تماما "نظريًّا" (تأسيسا على مصادرات أو بداهات عقليّة) و"إمبريقيًّا" (أي استنادا إلى واقع التجربة والخبرات التاريخيّة) ، لاشكّ أنّ فصل الصيف بأجوائه ومميزاته الخاصّة (حرارة، سهرات، عطلة مدرسيّة...) لا يوفّر بيئة حاضنة للخطاب المتمرّد رغم انعكاس الرداءة السياسيّة على الحياة اليوميّة للناس بشكل حيوي ومباشر، لكن يبقى المعطى المتعلّق بحقيقة كوننا لا نعيش برد الشتاء هو ما يفسّر بشكل أدقّ حالة «التبلّد الجماعي» القابلة للملاحظة إزاء واقع لو اشتُبكوا بتفاصيله لوجدوه بالغ الاستفزاز والإثارة..

فلن يكون هناك تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة إذا قلنا إنّ معظم الثورات عبر التاريخ اندلعت في فصليْ الخريف والشتاء، منذ ثورة (١٧ _ ١٤) دأب النفَس الاحتجاجيّ على استغلال (أو التأثّر ب) هذا المعطى_الطبيعي للتعبير عن السخط الشعبي، بطبيعة الحال نحن هنا لسنا بصدد التسويق لتلك التقعيدات الصُّدفويّة المسقطة على غرار «دول الكوكا كولا لا تحارب بعضها» بل نحن إزاء مبحث قابل للتعليل السوسيوسيْكولوجي؛ فالظروف المُناخية الخريفيّة والشتويّة تستثير مشاعر الحرمان لدى الطبقة المفقّرة وتُذكي نوازع الاحتجاج لدى الشباب وتحفّزهم على مساءلة السائد والاشتباك بعناصر الواقع.

أفكار عامة حول مقتضيات العمل الحركيّ الإسلامي كما نراها

ربّما أمكننا في ختام هذا الكتاب أن نعرض بعض الأفكار العامة حول مقتضيات العمل الحركيّ الإسلامي كما نراها:

-1 ضرورة الإبقاء على تلك النظرة الأداتية للديمقراطية.

-2 ضرورة الابتعاد عن العمل العنفيّ نظرا لنتائجه العكسية على الدعوة.

-3 ضرورة السيطرة والتغلغل في قطاع الإعلام عبر الدفع بشباب الحركة الإسلامية في كليات الإعلام ،ما يجب أن نسيطر عليه ابتداء هو المؤسسات الإعلامية، هذه السيطرة هي التي تصنع رأيا عاما مواليا ومشايعا ،وستعبّد لنا الطريق للسيطرة على جميع المؤسسات السيادية في الدولة، فالاسلام السياسى في النهاية هو" صناعة رأى عام اسلامى قوى ومؤثر ..."72 لأنّ"الحكّام-في الوقت الحاضر- يتحسسون ما يرضي الشعوب، فإذا علموا أنّ الشعب يطبق منهج الله فيما ولايته فيه على نفسه لعلم الحاكم عندئذ،أنّ الشعب عشق منهج الله فيتقرب الحاكم إلى شعبه بتطبيق منهج الله"73 ..

-4 ضرورة التركيز على مراكز الأبحاث والتفكير ،التيارات الإسلامية بمختلف مشاربها عليها السعي إلى إنشاء مراكز بحث مشتركة تصيغ الرؤى وتضع الاستراتيجيات لمواجهة آلة التفكير "الكولونيالي"الغربي – ..

-5 ضرورة التنبّه إلى الذرائع الثلاث للتدخّل الغربي السافر[الواضح والفاقع]:المديونيّة _ انتهاك حقوق الإنسان _ الإرهاب؛ وعليْه، يجب على الإسلاميين إذا تهيّأت لهم فرصة أخرى للحكم الحذر عند التعامل مع هذه المسارات الثلاثة.

-6 الوعي بالأصل الديني النقلي لمسالك التغيير الثلاثة:التنظير أو التحشيد الافتراضي - استثارة دعوات الإصلاح لدى النخب وتصعيدها - التعبئة الشعبيّة من أجل تأمين حراك احتجاجي واسع قد يتّخذ شكل وثبة أو هبّة أو انتفاضة أو ثورة ...، إذ يمكن استشفاف هذه المستويات الثلاثة بتدرّجها من ذلك الحديث النبوي الذي يقول: " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان " – رواه مسلم.

-7 ضرورة الإيمان بالتراكم التاريخي الخلاق والاستفادة من تراث الآخر الفكري-العَلماني-، فقد رصدنا طوال عقود ضربا من ضروب النرجسية التي منعت الإسلاميين من مراجعة مكتسباتهم وتعميق رؤاهم ومقارباتهم للواقع عبر الانفتاح على طروح بقية التلوينات الفكرية، وحتى عندما تصل التيارات الإسلامية إلى السلطة نلحظ ذلك النزوع المزمن إلى القطع التام مع "تراث"السابقين - من غير الإسلاميين-، ولا نرى اجتهادات لاحقة متمّمة ومكمّلة لاجتهادات سابقة، فالإسلاميون ميّالون إلى تحييد القديم ونزّاعون إلى تصفيته أو وضعه "بين قوسين"والانطلاق من ورقة بيضاء أوْ مشروع شبه صفري كأنّ التاريخ يبدأ من لحظة تصدّرهم المشهد، وشهدنا ذلك عيانا بيانا في السودان على سبيل المثال، فالحركات الإسلاميّة لا تقوى على هضم واستيعاب قولة "لينين"الشهيرة :"لا بأس بأن نبنيَ النظام الجديد بحجارة النظام القديم"وإذا حدث واستحضرتها فإنّها لا تحملها إلاّ على معنى التعويل على رموز المنظومة الساقطة وشخوصها، دون أن يقفز إلى أذهانها أنّ "الحجارة"المقصودة قد تكون ذلك "المُنجز"

72الدكتور مصطفى محمود في كتابه"الإسلام السياسي والمعركة القادمة".

73الشيخ محمد متولي الشعراوي في "الفتاوى ص 83 .

الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي،وهذا في وجه من وجوهه إفراز طبيعي لما يسمّيه البعض "ضمور العقلانية في الوعي السياسي"..

-8 ضرورة تعزيز التشاركية داخل الحركات الإسلاميّة وتخفيف التسلسل الهرمي الهيكلي والوظيفي فيها،والتخلي عن الشخصنة حتى لانرى أحزابا تسقط بزوال الرجال ..

-9 ضرورة السعي الدؤوب عبر كل السبل الممكنة إلى إحقاق الحق وإبطال الباطل اتّساقا مع القاعدة الفقهية التي تقول:"الميسور لا يسقط بالمعسور "..

-10 ضرورة الحرص على تبني خطاب عربي إسلامي واثق ،فمن غير المعقول أن يدعو داع إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وهو يستخدم لغة أجنبية مع مخاطب عربي ومتلقين عرب،وذلك حتى لا يكون رفض الثقافة الغربية "من قبيل اللعن والصراخ والرجم بالحجارة،ومن قبيل الافتتان أيضا"74

-11 ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ عبارة: ["هناك حرب على الإسلام"] هي عنوان كبير تتناثر تحته عناوين فرعيّة كثيرة وكلّ عنوان منها يحتاج إلى اشتغال فكري خاص ، وأحد هذه العناوين التفصيليّة:"الهجمة على التيارات الإسلامية المعتدلة"، فالحرب جبهات وثغور والمقاتل يقاتل من جبهة واحدة ويقف على ثغر واحد دفاعا عن دينه ليس لأنّ هذا الدين يحتاج إلينا لكيْ ندافع عنه بل لحاجتنا نحن إلى الذود عن حياضه معذرةً إلى ربّنا أي تزكيةً للنفس وتبرئةً للذمّة أمام ربّ الأرباب..

ولمّا كان ذلك كذلك علينا أن نُدقّق في الردود ونفصّل فيها القول ولا نكتفي بالحديث عن "حرب ضد المسلمين "ليستغرقنا العنوان الكبير ويبتلعنا فنكون بذلك كمنْ ينقش على وجه ماء كما يُقال ونسقط من حيث لا نشعر في تعويم القضيّة وتمييعها..!!

-12 تأطير القواعد عبر تطبيق "رهان باسكال"75 على الممارسات الإسلاموية العنفيّة:

“رهان باسكال Pari de Pascal ”هو حجّة صاغها الفيلسوف والرياضي الفرنسي“ بليز باسكال”Blaise Pascal“ تقوم على“ نظرية الاحتمالات ”وذلك للتدليل على ضرورة الإيمان بالله ، وذلك في كتابه الشهير”أفكار (Pensees) ”،، الحجة اختصرها الشراح كالآتي:

(1)الله موجود:

الإيمان بالله = ربح غير محدود في الجنة + خسارة غير مهمة.

(2)الله غير موجود:

عدم الإيمان بالله = خسارة لامحدودة في النار + ربح غير مهم.

ورغم مجابهته باعتراضات منطقية كثيرة إلا أنّ الاسترسال المنطقي لباسكال اتّسم بقدر كبير من التناسق والتماسك الداخلي..

-74 أوليفيي روا في كتابه:"تجربة الإسلام السياسي" ص189 صادر عن دار الساقي-ترجمة:"نصير مروّة.

-75 " رهان باسكال": حجّة صاغها الفيلسوف والرياضي الفرنسي "بليز باسكال "Blaise Pascal"تقوم على "نظرية الاحتمالات" وذلك للتدليل على ضرورة الإيمان بالله ..

إذا حاولنا محاكاة" رهان باسكال" وطبّقنا منهجه على الممارسات الإسلاموية العنفيّة (الملتبسة) سنتوصّل إلى التالي:

–(1)إذا كان جهادا:

_ممارسة العنف والقتل= ربح غير محدود في الجنة + خسارة غير مهمّة في الدنيا..
_عدم ممارسة العنف والقتل(قعود عن الجهاد) = عقاب محدود في النار+ ربح غير مهم في الدنيا..

–(2)إذا لم يكن جهادا:

_ممارسة العنف والقتل = خسارة غير محدودة في النار+ ربح غير مهمّ في الدنيا..
_عدم ممارسة العنف والقتل = ربح غير محدود في الجنّة + خسارة غير مهمّة في الدنيا..

صفوة القول؛ إنّ شُبهة" اللا-جهاد" المتلبّسة بالكثير من النشاطات العنفيّة (الإسلاموية) حول العالم تحفّز كلّ ذي عقل على النأي بنفسه من مجازفة غير محمودة العواقب انسجاما مع وانصياعا للمنهج الباسكالي الذي يتقاطع بدوره مع حديث نبوي شريف، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:" إن الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتّقى الشّبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام..

13_ ضرورة عدم التشنيع الآلي على "الإسلاميين" الّذين يجادلون "العلمانيين" على أساس القانون الوضعي، إذ إنّ ذلك كثيرا ما يكون من باب المسايرة والتجاوز لا الاحتفاء والتبنّي ، من الضروري أحيانا إعمال مبدأ مخاطبة القوم بما يفهمون لضرب منظومتهم من الداخل والله «يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» كما يُقال ..

14_ الابتعاد عن الخطاب الإسلاموي المتعالي المستفزّ الّذي يردّ كلّ خطاب نقدي/شكلاني إلى "تفكير خارج العقيدة"، إذ يجب التمييز بين التفكير المنطقي والتفكير المضموني، ليس هناك تفكير "منطقي/شكلاني" خارج العقيدة ، فمجرّد عدم الحديث عن الجانب العقدي لا يمكن اعتباره "تفكيرا خارج العقيدة" وشيْطنة صاحبه، مثلا عندما نسجّل موقفا احتفائيا بالهجرة السريّة وتبرير ذلك بحجج فلسفية او اقتصادية أو سياسيّة فذلك ممّا يمكن اعتباره تفكيرا خارج العقيدة أمذا نقد فكرة تفضيل الموت ثائرا على الموت حارقا من زوايا علميّة منطقيّة صرفة فذلك ليس تسجيلا لوجهة نظر تحيّد الجانب العقدي لأنّنا لا ننتهي فيه إلى "تجريم" أو "تجويز" للهجرة السريّة[76] !!!

---

[76]- يمكن تبنّي النص التالي مثالا على تناول منطقي شكلاني يُفترَض في الناقد الإسلامي ألّا يعترض عليه بالقول إنّه "تفكير خارج العقيدة":

استوقفني مقال يدور موضوعه حول الهجرة السريّة يتساءل صاحبُه باستغراب عن سبب تفضيل الشاب الموت "حارقا" على الموت ثائرا على النظام الّذي ضيّق عليه أسباب حُسْن البقاء، أعتقد أنّ هذا التساؤل على وجاهته الظاهرة لا يخلو من اختزال مُخلّ وقفز على التفاصيل والفروق المفصليّة بين "الموتيْن"أو "الميتتيْن" إن صحّ التعبير..

في الحقيقة تختلف المعادلة بين هذه الحالة وتلك .. ف«حرْق النظام» قرار جماعيّ وجهد شعبي "مفتوح" بالدرجة الأولى رغم أنّ القادح أو "الصّاعق" يمكن أن يكون فرديًّا في حين انّ "الحرقة" قرار فردي وفعل جماعيّ "مُغلق"، كما أنّ الخروج ل «حرْق النظام» لا يعني الانتقال السريع نحو الأفضل على الصعيد الشخصي فيما قطب رحى التفكير لدى "الحارق" أنّه اذا نجح في المرور الى الضفة الاخرى من المتوسّط ستتغيّر حياته نحو الافضل بشكل سريع ليس فقط لانّها «الجنّة الأوروبيّة» (في ذهنه) بل أيضا وخاصة لأنّه سيكون أكثر تحكّما في مصيره، فبقدر ما سيعمل ويجتهد ستتحسّن حياته وفقا لتقديره، لذلك تستحق تجربة "الحرقة" المخاطرة لانّ مأموليّة التغيير من خلالها أكبر بكثير من مأموليّة التغيير من خلال تجربة معقّدة يبدو فيها أقل تحكّما في المآلات مثل الانتفاض ضدّ السلطة السياسيّة..

طبعا ما تقدّم ليس تشجيعا على "الحرقة" أو تبريرا لها بل مجرّد محاولة لتحديد الدوافع الذهنيّة والخلفيات النفسيّة المحرّكة لمن يفضّل مغامرة شقّ عُباب البحر على مجازفة التحرّش بالنظام والاستئثار بنهاية ملحميّة..!

الخاتمة

تفاعلت التيارات الإسلامية الإصلاحية الإصلاحية بما أنّها جزء أصيل من مجتمعاتها مع الأحداث الطارئة في دولها وتأثّرت بها وأثّرت فيها، وأفرزت آراء ومواقف تعدّدت فتنوّعت والتقت حول رفع شعار "الإسلام هو الحل"سواء بلسان المقال أو لسان الحال، غير أنّ نقائص عديدة اعترت مناهج بعضها ففرّطت وتنازلت وذبحت القرابين على مذبح الغرب، فأضرّت بالمشروع الإسلامي عبر التشويش على محكمات الشرع والتلبيس على عامة المسلمين، فيما اتّسمت طروح البقيّة الباقية من التيارات الإسلامية بالمبدئيّة بما تقتضيه من تمسّك بمبدأ الولاء والبراء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا أنّها قصرت همّها على السياسي وأشاحت بوجهها عن العقَديّ والسلوكيّ فغلت وشطّت ،وما ندعو إلى تحقيقه والحال تلك هو المزاوجة بين الدعوي والسياسي بما يعنيه ذلك من ضرورة الحرص على تقديم خطاب متوازن،فالفرد المسلم مطالب بالعمل على تجسيد إيتيقيّته وتصعيدها في أشكال العمل السياسي خدمة للشأن العام ،كما أنّ الإسلاميين بمختلف اتجاهاتهم مطالبون بالتمييز بين الفقه السياسي بما هو مبحث مرتبط بالنص وبين الفكر السياسي الإسلامي بالتصاقه بمتغيّرات الواقع والوعي باستنارة الثاني بالأول، وهدف هذا التمييز والربط تكمنان في تسييج المنزع العقلي بالضوابط الشرعيّة، علاوة على ما تقدّم بسطه في الكتاب نرى ضرورة الإشارة إلى معضلة أخرى تواجه الإسلاميين وهي تعدّد المناطق الرمادية في الفكر السياسي الإسلامي نذكر من بينها :

-الاختلاف حول الحكم الشرعي للممارسة الديمقراطية في جانبها الإجرائي، وضرورة التوصّل إلى اتفاق واسع حول هذه المسألة الخلافية المهمّة .

- الاختلاف حول الإطار النظري الذي يتنزّل تحته الشأن السياسي ..هل هو فرع من فروع الإيمان أم أصل من أصوله؟!!!.

-الاختلاف حول مفهوم الجهاد ما يستدعي تحريره وتدقيقه بالإحالة على واقع الممارسة..

لاشكّ أنّ" الإسلاميّين "مخترَقون في "الفضاء العام" ولاسيّما بمنصّات التواصل الاجتماعي وأكثر الصراعات الجانبيّة بينهم مفتعلة، عزاؤنا «الشارع» و«العناوين الكبرى» للملمة الشتات.. لكنّنا في المقابل لا نستطيع أن ننكر أنّ «الأغلبيّة المحافظة» يغلب عليها "الوسواس" و"التوتّر و"الغوغائيّة" وهذا طبيعي إلى حدّ ما باعتبار أنّ هذه الأغلبيّة القابلة للملاحظة التجريبيّة هي في النهاية تعبير مرآوي/مباشر عن" العمق الشعبي المسحوق..! "

وهو ما يجعل تواصل النخبة الإسلاميّة الحرَكيّة مع الآخر الإيديولوجي سواء كان "مثقّفا علمانيا" أو "عاميًّا متعلمنا" صعبا بعض الشيء، فالمشكلة لا تقتصر على "الاستعلاء الثقافوي الحداثوي"، ولمّا كان ذلك كذلك؛ علينا (نحن الإسلاميّين) أن ندرك أنّ «الحوار» لغة من "التحوير" أي النقاش مع القابليّة لتحوير الأفكار والآراء ، الحوار في جوهره نقيض للجمود وضديد للتصلّب، ربّما لن يغيّر «الحوار» خلفيّتَك الفكريّة أو مبادئك لكنّه كثيرا ما يعقلن علاقتك بهذه "الخلفيّة" أو تلك "المبادئ" ويُرشّدها، ويجعلك أكثر انفتاحا على غيرهما، فإذا كان الله تعالى بقداسته المطلقة وإبليس بدنَسه المطلق قد دخلا في "حوار" ما الّذي يمنع كائنين بشريّين باختلافهما البشري المحدود من التحاور ؟ ..!!!

ولئن اقتصر مدار بحثنا على التيارات الإسلامية السنيّة الإحيائيّة دونما تخصيص أو تعيين إلا أنّنا قد بثثنا بين السطور دعوة ضمنيّة إلى كلمة سواء تجمع تحت سقفها جميع المسلمين بمِللهم ونِحَلهم أفرادا وجماعات، كلمة تُظلّنا ولا تُضلّنا لما فيه خير الدين والدنيا .

تمّ بحمد الله تعالى

المصادر والمراجع

-ابن الأثير "الكامل في التاريخ"تحقيق:عمر عبد السلام تدمري،دار الكتاب العربي،بيروت – لبنان.
-ابن خلدون : المقدّمة -" العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".
-ابن كثير"البداية والنهاية"- دار الحديث ،القاهرة – تخريج وتحقيق أحمد جاد.
-أبو الحسن الماوردي ،"الأحكام السلطانيّة"،دار الحديث ،القاهرة.
-أوليفيي روا "تجربة الإسلام السياسي" الطبعة الثانية عن دار الساقي اللبنانية 1996.
Olivier Roy”– أوليفيي روا _ كتاب ”فشل الإسلام السياسي”.

- باسم خفاجي "الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي"الطبعة العربية الأولى 2005 عن المركز العربي للدراسات الإنسانيّة.
- باسم خفاجي استراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام –قراءة في تقرير راند- 2007-دراسة عن المركز العربي للدراسات-.

-جيل كيبال Gilles kepel /كتاب:«انتشار الإسلام السياسي وانحساره».

- عادل درويش كتاب"بابل المدنسة".

- عطية الويشي في كتابه " حوار الحضارات " .

- سيد بن حسين العفاني"أعلام واقزان في ميزان الإسلام"الطبعة الأولى 2004،عن دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع.

- صمويل هانتنغتون "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي"الطبعة الثانية 1999 ،ترجمة طلعت الشايب،"سطور"للنشر والتوزيع –مصر -.

- فرنسيس فوكوياما"نهاية التاريخ وخاتم البشر"ترجمة حسين أحمد أمين ،مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- محمود سيد القمني " الحزب الهاشمي وتأسيس الدولة الإسلامية" الطبعة الرابعة - 1996.

- محمود سيد القمني " النبي موسى وآخر أيام تل العمارنة"صادر عام 1999.
- محمود سيد القمني "ربّ الزمان" مكتبة مدبولي الصغير - القاهرة - الطبعة الأولى 1996.
- محمد عابد الجابري ”مدخل إلى القرآن الكريم“- الطبعة الثانية –عن مركز دراسات الوحدة العربية 2007 .

- محمد عمارة "الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي "،مركز الإمارات للدراسات والبحوث .

- محمد متولي الشعراوي "الفتاوى".

- مصطفى محمود "الإسلام السياسي والمعركة القادمة"،مطبوعات "أخبار اليوم".

- نظيرة زين الدين "السفور والحجاب"الطبعة الأولى عن دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع.
- نوال السعداوي" الإله يقدّم استقالته في اجتماع القمة"2006 .
- هشام جعيّط "تاريخية الدعوة المحمدية في مكة".
- وائل حلاق "التي عبّر عنها في كتابه" الدولة المستحيلة ..الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي ".
- يوسف القرضاوي "فقه الدولة في الإسلام"الطبعة الأولى 1997 دار الشروق.

الفهرس

مقدّمة 4

توطئة 9

الفصل الأوّل: الإسلاميّون بين إشكاليّة الدولة الحديثة وفخاخ الداخل والخارج11

الإسلاميّون وإشكاليّة الدولة الحديثة 12

فخاخ الداخل والخارج 15

الاغترار بالإسناد الشعبي الداخلي 15

السيطرة العلمانيّة على الإعلام 15

التضليل الإعلامي .. ما يجب أن نراه 15

الاستهانة بالعامل الخارجي 18

محدّدات التعاطي الأمريكي مع الإسلاميّين 18

الفصل الثاني: أفكار وتجارب خطيرة يتلقّفها "الإسلاميّون"23

هل الديمقراطيّة هي البديل "الطبيعي" عن "الاستبداد"؟! 25

"نهاية التاريخ والإنسان الأخير":"حفل الأناءات" وزخم المابعديّات 26

تجلّيات الأنسنة .. مناهضة التكفير نموذجا 28

ما بعد الإسلامويّة 32

قصف المصطلحات 34

عدَميّة منطق "تعفين الأجواء" 35

خطورة الانخراط في منطق "ترذيل العمل السياسي"36

المغالطة الكبرى:"معركة الهُويّة انتهت والآن المعركة الأساسيّة هي معركة التنمية"37

الإسلاميّون والنموذج الاردوغاني 39

الإسلاميّون والثورة الإيرانيّة: خطأ الاستدعاء وخطيئة النمذجة 43

الفصل بين الدعوي والسياسي 45

سؤال الأولويّات 46

ثلاثة أورام خبيثة تتهدّد بنية «التفكير الثوري! «(تونس نموذجا) 47

الفصل الثالث:مقاربات وميكانيزمات تفكير تُغذّي "نظرية المؤامرة"48

وباء الخلط بين العمالة وتقاطع المصالح 50

الاعتقاد في "صدام الحضارات" 51

الظاهرة الإرهابيّة بين التهويل والتهوين 56

الفصل الرابع: لأجل مسارات تفكير جديد(ة) 57

العمل الحرَكي الإسلامي كما نراه 58

فوبيا المصطلحات 61

الإسلاميّون والتصوّر الماركسي ل"السلطة" 63

منطق مقاومة الفساد بزرع "النزهاء" بين الفاسدين 64

نحن "الإسلاميّين" ماذا علينا أن نفعل؟ 65

التوظيف السياسي للعمل الإرهابي 69

"أثر الفراشة" 71

ثلاثة أخطاء "منهجيّة" شائعة 72

"التضليل الإعلامي المضاد" أداةً للمواجهة 73

طلب النُّصرة من "ذوي الشوكة" حتّى نكون أكثر واقعيّة 74

موسم التآمر على أعصاب السلطة 77

أفكار عامّة حول مقتضيات العمل الحرَكي الإسلامي كما نراها 78

الخاتمة 81
المصادر والمراجع 82